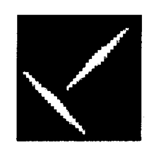


نشيطات حقوق الإنسان بين الواقع المؤسسي والحقوقي

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/٣٤٨٢
الصف والتنفيذ : منال كيلاني
: ياسر شحات
تصميم الغلاف : نجوان محمد

فريق العمل

صابر نايل — صبري محمد
محمود عيد — صبري اسحق

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
حاصل على صفة عضو مراقب باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

٢٥ ش ابراهيم بن المهدي – المنطقة السابعة – خلف السجلات العسكرية – مدينة نصر
Fax. : 00 202 403 99 54 — Tel. 00 202 404 11 85
Web. Site: www.aphra.org — E- mail: rphra@rite.com

نشيطات حقوق الإنسان بين الواقع المؤسسي والحقوقي

❖ الفهرس

لا يمكن بحال من الأحوال الحديث عن حركة حقوقية ناجعة وفعالة في محيط العمل الإنساني دون التطرق إلى مشاكلها الداخلية التي تؤثر بالفعل على مسيرتها.

وكون نشيطات حقوق الإنسان وبخاصة في العالم العربي أحد مكونات العناصر الأساسية لهذه الحركة، فمن الضروري التوجه لهم بتوفير المناخ المناسب للحوار والتباحث حول الطبيعة الخاصة لمواقع ومشكلات نشيطات حقوق الإنسان داخل الحركة. وهذه الأهمية البالغة قد فرضت علينا بذل أقصى الجهد الدؤوب حتى ننظم هذا المؤتمر لهن وحدهن دون سابق موقف لنا أو حتى سابق تحضير.

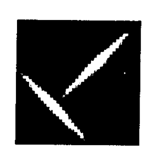
فهو مؤتمر من أجلكن، لكن ما تقررن من مناقشات وتوصيات، وإن كنا قد حاولنا وضع الخطوط العريضة لسير العمل في المؤتمر، فقط كمحاولة لإيجاد الأرضية المناسبة لبدء الانطلاق، في تأكيد معاناة نشيطات حقوق الإنسان سواء كن داخل المؤسسات الحقوقية أو خارجها. ومن ثم فهو ليس مؤتمراً للتباحث في قضايا المرأة بالمعنى التمييزي، فهو جانب أنشئت من أجله كثير من مؤسسات الدفاع عن حقوق المرأة ولها من النشاط ما ننحني أمامه احتراماً وإجلالاً.

فمؤتمرنا ليس على هذا النحو بالضبط بل هو "مؤتمر نشيطات حقوق الإنسان" كون المرأة ومشكلاتها داخل المجتمعات العربية أهم الجوانب المطروحة لكنها ليست المقصودة في هذا المؤتمر، قصدنا هو نشيطات حقوق الإنسان بما يعنيه هذا المسمى من موقع حقوقي بالدرجة الأولى وليس موقعاً نسوياً، باعتبار أن مجال عمل "البرنامج العربي" هو نشطاء ونشيطات حقوق الإنسان في العالم العربي فهو همنا الذي لم ولن ينته إلا بتوافر المناخ الملائم لكي يكتسب نشطاء ونشيطات حقوق الإنسان موقعاً متميزاً داخل المجتمعات العربية بما يسمح لهم ولهن بمراقبة الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنين ، وبالرغم من علمنا بأن التفرقة بين ما هو حقوقي ونسوي سيكون في غاية الصعوبة بالنسبة للمرأة الناشطة؛ فإننا على ثقة بأن تفهمكم لآليات العمل الحقوقي والنسوي على نحو

جيد سيجعلنا ندير المناقشات والموضوعات بطريقة تجسد توصيات هذا المؤتمر في عمل جاد ولقاءات مستمرة ونتائج بناءة مثمرة.

ربما من شاركوا قبل ذلك في مؤتمرات نظمها "البرنامج" بالتعاون مع "اللجنة العربية لحقوق الإنسان" في أوقات سابقة يعلمون مدى حرصنا على نوعية الحضور والموضوعات وروح المتابعة، ولم نعقد مؤتمراً لم يترك بصماته على واقع الحركة العربية لحقوق الإنسان، وربما لا تعلمون أن هذا المؤتمر هو أحد التوصيات الهامة التي تمخض عنها مؤتمر "نشطاء حقوق الإنسان على أبواب قرن جديد" والذي عقد في المغرب نهايات عام ١٩٩٩ وكذلك كان مؤتمر "نشطاء حقوق الإنسان في المنفى" الذي نظم في (مالاكوف - باريس) في يناير من هذا العام وكان أحد التوصيات الهامة لمؤتمر الرباط. ومعكم سنخلق جسراً من التواصل من أجل زرع لبنات جديدة في مسيرة نضالنا الطويلة رجالاً ونساء من أجل تحقيق كرامة الإنسان وحقوقه.

المحرر



الفصل الأول

❖ التحديات التي تواجه نشيطات حقوق الإنسان

- ١: تحديات القوانين والتشريعات، الثقافة والأعراف الاجتماعية د/ هيثم مناع
- ٢ً: مداخـــــــــــــــــــلات

تحديات القوانين والتشريعات الثقافية والأعراف الاجتماعية

د. هيثم مناع *

من سبي بابل وملكة سبأ ونفرتيتي، كانت المرأة شاء الرجل أم لم يقبل جزءاً مباشراً أو غير مباشر في صناعة الوجود البشري وتقدم الإنسانية. وإن كانت النساء في الحقبة قبل الأبوية لم يخترعن حق الأمومة رغم امتلاكهن ما يسمح بذلك فقد اخترع الرجل ذلك تاركاً "حقوق الأب" تؤثر على مفهوم الحق نفسه باعتباره بدأ كمفهوم سلبي يعطي للرجل ويحرم المرأة.
يعكس القرآن قسمة السراء والضراء الطبيعية بين الجنسين قاسماً مسؤولية الخطيئة الأولى في نزول الإنسان إلى الأرض بين آدم وحواء. ولم تنجح كل الأيديولوجيات الأبوية الطابع في الصمود أمام الواقع البشري الذي جعل من المرأة، ككائن اجتماعي وطرف أساسي في الشأن العام، وكم كنت أسخر من جملة "استشيروهن وخالفوهن" التي يكررها أئمة الاستبداد وأنا أقرأ دور المرأة في التكوين الثقافي والذهني عموماً لعمالقة البشرية.
رغم سيرورة تغييب المرأة عبر الأيديولوجيات الأبوية والواقع، باستمرار كانت هناك مقاومة نسوية لعملية التهميش والأبعاد عن الشأن العام، وقد دخلت أسماء كبيرة التاريخ الإسلامي سمحت بكتابة أكثر من موسوعة لأعلام النساء تعطي فكرة لدور المرأة في الصراع الاجتماعي السياسي، وفكرة الكرامة الإنسانية. كانت حقبة الازدهار العباسي بحق الصراع بين الديني والمعرفي، الحافظ والمتنور، المجتهد والمقلد، ولم يكن نضال النسوة في صفوف المعارضة الخارجية والمتولية لعلي بكاف بكسر هذا التوجه نحو العزل النسوي. ولعل في ازدهار الاقتصاد السياسي للإماء ما كسر محاولات خنق النساء في الحياة العامة لتعود المرأة المثقفة والمحبة للحياة والأدب والفن والشعر والغزل إلى صميم هذا المجتمع بعد تكوينها في المدارس خاصة في المدينة المنورة وغيرها. من مفارقات التاريخ أن تكسر الإماء "الهالة" التي أعطيت لعزل الحرائر وحجب النساء مع بروز دور اجتماعي وثقافي وسياسي كبير للإماء. هذا الدور تغنى به الجاحظ في رسالتـه

* الناطق الرسمي باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان.

المشهورة في المفاضلة بين الحرائر والإماء وأكدته سيطرة أبناء الإماء على الخلافة العباسية منذ (المأمون) وتسلمهم لها في الأندلس منذ قيامها إلى سقوطها وبروز أعمدة الفكر والأدب والعلوم في أوساطهم فكلما حرم المجتمع المرأة من أداء دور عام علني ومباشر كانت ترد على ذلك بتقرير مصير البشر عبر تربية أبنائها وتأهيلهم لقيادة أقوامهم.

لقد حملت فترة الازدهار العباسي أفكاراً أساسية حول انعتاق المرأة ومشاركتها في الحياة العامة فالمعري ينتقد بشكل حاد تعدد الزوجات ويرفض الإسماعليون مبدأ التعدد، قدوة بالإمام السادس إسماعيل الذي تزوج من امرأة واحدة في حياته. سبحانه، فمن نقضها فقد خالف أمر مولانا جل ذكره والذي توجبه شروط الديانة. يؤكد الجاحظ مبدأ المساواة بين الجنسين بالقول "لسنا نقول ولا يقول أحد ممن يعقل أن النساء فوق الرجال أو دونهم بطبقة أو طبقتين أو بأكثر، ولكنا رأينا أناس يزرون عليهن أشد الزراية ويحتقروهن أشد الاحتقار ويبخسوهن أكثر حقوقهن".

وكما نلاحظ، فقد قادت المرأة العربية اتجاهات سياسية كما كان حال "عائشة بنت أبي بكر" و"غزالة الخارجية" "وهند الناعطية"، وناضلت للسلم كما فعلت "سكينة بنت الحسين بن علي" التي حولت مجلسها مركزاً للأدب والشعر والعلوم. وحملت فترة الازدهار العباسي والأندلسي أفكاراً أساسية حول اعتناق المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.

دافع ابن رشد وابن عربي كلاهما عن حقوق المرأة وكرامتها ومما قال الأول "لا تدعنا حالنا الاجتماعية نبصر كل ما يوجد في إمكانيات المرأة، ويظهر أنهن لم يخلقن لغير الولادة وإرضاع الأولاد، وقد قضت هذه الحالة من العبودية فيهن على قدرة القيام بجلائل الأعمال، لذا فإننا لا نرى بيننا امرأة مزينة بفضائل خلقية، وتمر حياتهن كما تمر حياة النباتات، وهن في كفالة أزواجهن أنفسهم. ومن هنا أتى أيضاً البؤس الذي يلتهم مدننا، وذلك أن عدد النساء فيها ضعف عدد الرجال، ولا يستطعن كسب الحاجة بعملهن "وقال ابن عربي في حديثه عن الإنسان الكامل جامعاً فيه بين المرأة والرجل سواء بسواء "فكلامنا إذا في صورة الكامل من الرجال والنساء فإن الإنسانية تجمع الذكر والأنثى، الذكورية والأنثوية إنما هما عرضان ليستا من حقائق الإنسانية" ورغم مطالبة (ابن رشد) بالتجديد في الدين وإصرار (ابن عربي) على ضرورة تواكب الأحكام مع الزمان والمكان- وفي ذلك يقول "أعلم أن الحكيم الكامل المحقق المتمكن هو الذي يعامل كل حال ووقت بما يليق به ولا يخلط". لم يأخذ بعلمهما ومعارفهما أبناء الشرق واستفاد منهما رواد الإصلاح في الغرب. مما حمل مشعل المعارف بعيداً عن العالم الإسلامي.

من المآسي البشرية أن التقدم الذي يحمل في ثناياه رياح التغيير الإيجابية يحمل أيضاً دمامل البشاعة في العلاقات بين الإنسان وأخيه الإنسان. فلقد استفاق المسلمون من سباتهم على أصوات طبول الاستعمار في عقر دارهم وإن حمل الاستعمار الغربي معه البضاعة الصناعية والمطبعة والمدفع خانقاً التركيبات الاجتماعية / الاقتصادية ما قبل الرأسمالية معيداً تكوينها بشكل تبعي وهش، فقد ترافق ذلك بكسر ثلاث احتكارات تاريخية كانت من عوامل الانحطاط الأساسية:

١- احتكار التعليم والمعارف من قبل رجال الدين.

٢- احتكار العمل العام من قبل الرجال.

٣- احتكار التعبير عن المصلحة العامة من قبل الخليفة.

ورغم دخول المرأة سوق العمل في المدينة العربية كان النتاج السلبي والتعسفي لسيرورة ولوج الهيمنة الرأسمالية في أعماق المجتمع العربي، إلا أن هذا لا يعني بحال اختزال قضية المرأة إلى مجرد نتيجة لانهيار الوحدات الإنتاجية ما قبل الرأسمالية القائمة حصراً على العمل العائلي البطرياركي. فقد دخل قطاع من النساء عالم التعليم والطبابة والصحافة والصناعة والوظائف الحكومية مبكراً في توسع لنطاق المشاركة العامة للمرأة، وكان لولادة المدرسة والجامعة الدور الكبير والحاسم في كسر النظرة التقليدية لتأهيل النساء ومستقبلهن. وقد استوعبت الاتجاهات المتنورة والنساء ضرورة الانخراط مبكراً في المهن الجديدة التي حملتها الرأسمالية كالصحافة والتدريس. كذلك كان للجمعيات الأهلية العائدة بقوة منذ القرن الماضي أن تسمح للنساء بالمشاركة الفعلية في تجمعات خيرية أو ثقافية تبادر لها المرأة. إلا أن المرأة كانت تسير على طرق وعرة مسيجة بالشوك. ورغم الجرأة الكبيرة التي وسمت الرائدات؛ كانت مقاومة المجتمع الأبوي كبيرة التي وسمت الرائدات؛ كانت مقاومة المجتمع الأبوي كبيرة. وكما تقول إحدى المعمرات: في كل مرة كانت المرأة تنزع فيها الحجاب وتخرج من البيت، كان ذلك في إطار معركة تخوضها من أجل العام: الوطن، التحرر، العمل لإنقاذ محيطها من الجهل. ولم يكن الرجل والأهل في جانب المرأة الجديدة إلا فيما ندر". وكان من الترف أن تطرح المرأة قضيتها ككائن إنساني في ذاته ومن أجل ذاته.

- **ترسانة الرواسب:**

مازال نضال تحرر المرأة وصيرورتها طرفاً كامل الحقوق في الشأن العام، وبالتالي دورها المتساوي والكامل في المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والحركة العربية لحقوق الإنسان. ومازال هذا النضال يجد ترسانة كاملة ومتكاملة من الثقافة الأبوية والأعراف الاجتماعية والقوانين والتشريعات التي تبتر حقوقها وتقيد حركتها وتحرمها من الشروط الدنيا الطبيعية للنضال التي يتمتع بها الرجل.

فللأسف، لم تفشل النهضة العربية المجهضة في بناء كيان اقتصادي ونسيج اجتماعي وهياكل سياسية ديمقراطية تؤمن الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية فحسب، بل لم تنجح أيضاً في التخلص من جملة العوائق والرواسب التي جعلت من صيرورة المرأة كائناً كامل الحقوق في هذه العملية وفي الوجود المجتمعي نفسه فمازال حولنا منظومة إيديولوجية كاملة متعددة الجوانب والمصادر تؤكد على الدور الشيطاني للمرأة التي تحمل الشر والفتنة في تكوينها. رغم الحديث الفكري من الثمانينات عن موت الإيديولوجيات، تبقى الإيديولوجيات الأبوية بمرجعياتها المختلفة أكثر تعبيراً من تعبيرات اغتصاب حقوق الإنسان قوة وشراسة، فهي تحاول البحث عن جذورها في الدين وتسعى لدعم الدين بالعرف والتقليد عبر أسلحة الأخيرة. وما من شك أنه لا يمكن الحديث عن إصلاح إسلامي أو إعادة قراءة ما يعرف بصحة الأحاديث النبوية، دون مناقشة جديدة لأكثر من مائة حديث تهاجم المرأة بشكل يخالف تكريم القرآن للكائن البشري ذكراً كان أم أنثى.

فلنحلل معاً جملة (للغزالى) نجد فيها بوضوح خطر الظلامية المعادية للمرأة على الفكر الديمقراطي وفكر الإنسان المشارك الرافض للظلم المدافع عن حقه وحق الآخرين مهما كان جنسه: يطلب (الغزالي) من المرأة أن تجلس في بيتها أو أن تطلب المواضع الخالية من البشر وأن تتنكر على من تظن أنها تعرفه، وأن تقدم حق الزوج على حق نفسها وحق سائر أقاربها أن تكون مستعدة له في كل ما يريد وأن تكون قصيرة اللسان.

هذه التربية للمرأة تخلق أماً خانعة تربي على مجتمع خانع وما تفعله المرأة للرجل يفعله كلاهما للحاكم.

هناك أولاً إذن الترسانة الفقهية، التي تتعارض في مواقع جوهرية مع الإسلام نفسه هذه الترسانة لم يكن من السهل مقاومتها وقد خاض رجال ونساء معركة فتح مدرسة في النجف للبنات في العشرينات ومثلها في الحجاز في الخمسينات. والعرف الموظف للدين أو الدنيا لا يقل دوره في تكوين الإيديولوجية الأبوية خطراً، فمن يجرؤ من حركة الأخوان المسلمين في سوريا أو النهضة في تونس مثلاً على الدفاع عن ختان المرأة. العكس تماماً نجده في مصر حيث يتزوج العرف المرجعية الدينية ويصبح النضال لمنع الختان مناهضاً للإسلام.

يكفي النظر لتنوع الحجاب واختلافه بين بلد وآخر لإبصار دور العرف والثقافة المحلية في تلوين الدين وأوضاع النساء.

فشلت البلدان الإسلامية في تحقيق النقلة من التحرر الوطني إلى الانعتاق المواطني. ولم تجد المرأة التي ناضلت من أجل الاستقلال من مصر ١٩١٩ إلى جزائر حرب التحرير، ما تستحق من عرفان مع تراجع التيارات الديمقراطية بانتصار عقلية الأب القائد والحزب الواحد.

فكل سلطة تسلطية بطرياركية بالضرورة، وتعتمد الفحولة الأبوية في وعيها أولاً وعيها. من هنا لم ترتق قوانين الأحوال الشخصية في أحسن أحوالها إلى مستوى كتابات المصلح الإسلامي "الطاهر حداد"، وكانت النتيجة المباشرة للبني التسلطية للسلطات السياسية، وتعزيز العنف والبنى التسلطية في صفوف المجتمع. بحيث دفعت المرأة الثمن الأغلى. إلا أن هذه الواقعة ترافقت بتمزيق الأشكال التاريخية للأسرة الكبيرة ودخول المرأة الحياة العامة وسوق العمل وأحياناً ذهاب سوق العمل إلى منزلها عبر التوسع الأفقي للنظام الرأسمالي. الأمر الذي جعلها في محور قضايا إعادة البناء والتنمية والدمقرطة في كل مشروع يحاول استقراء أسباب فشل العالم العربي في دخول التاريخ المعاصر كطرف فعال وليس كمجرد موضوع في الأحداث.

لكن من الصعب الحديث عن تطور مخطط وعقلاني، ففي أغلب الأحوال يلاحظ وجود قرارات حادة أو ديماغوجية أكثر منه عملية تراكم وبناء في ظل روح انفتاح. وهكذا مثلاً تبنت المؤسسة العسكرية في تركيا قانون للأحوال الشخصية السويسري بقرار من فوق في ١٩٢٧، في حين فرملت المؤسسة نفسها في سورية والجزائر إمكانية إقرار قانون متقدم للأحوال الشخصية في عامي ١٩٧٥، ١٩٨٤ على التوالي. ورغم أن مصر قد باشرت عملية بناء لقضاء مصري مستقل

عن العثمانيين منذ محمد علي، فقد بقى القانون العثماني معمول به بعد نهاية العمل به في استنبول وأنقرة عام ١٩٢٧؟! الأمر الذي جعل وزير العدل المصري "على ماهر" يقول في ٢٥ فبراير ١٩٣٢: "القضاء الملي هو الناحية الوحيدة من القضاء المصري التي لم تمسها يد الإصلاح إلى الآن وقد بقيت هذه الناحية مدة خمسة قرون بحالة مضطربة، ونظام غير متناسب مع أنظمة القضاء في مصر، ولا مثيل له في الدول المستنيرة ومع ذلك فقد بقى على ما نشأ عليه إلى الآن بالرغم من أن تاريخ إنشائه يرجع إلى أسلوب سياسة الحكم العثماني القديم، وإلى النظريات الشائعة في العصور الوسطى أكثر مما يرجع إلى قواعد التشريع وإلى حاجات الرعية".

إن النقاش في الطبيعة الفوقية والتعسفية للقرار السياسي تشكل بحق واحدة من أهم مشكلات النشيطات، فهناك حركات وظفت واستعملت قضية المرأة للتخلص من خصومها أو ضربهم، ثم لم تلبث أن قلبت قميصها بمجرد ما تخلصت من خصومها إرضاء للمجتمع التقليدي أو بسبب النزعة الأبوية التي تسود الحكومات التسلطية بشكل عام، وبذلك كانت المرأة يوماً ضحية التوظيف والاحتواء وفي اليوم التالي ضحية سياسة الإرضاء الشعبوي.

في العديد من الحالات يتجاوز العسف حدود الفقه التقليدي سواء كان ذلك في العقوبة الجنائية لممارسة المرأة الجنس والتي تفوق عقوبة الرجل في عدة بلدان إسلامية (رغم تساويها فقهياً!) وفي استمرار عرف "جريمة الشرف" أو حرمان المرأة المتزوجة من إعطاء جنسيتها لأبنائها في العديد من البلدان العربية كمصر ولبنان في خلاف صارخ مع المادة التاسعة من اتفاقية مناهضة أشكال التمييز والتي تنص على:

"تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائياً جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج.

"تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما"

والمسألة هنا هي أبنة تقليد بطريركي وعقلية رجالية تقوم على مبدأ التمييز بين الجنسين في الحقوق وليس لها أي أساس في أي فقه؟ فليس للإسلام جنسية ولا معنى لتحفظ العديد من الـدول

الإسلامية على إعطاء المرأة الجنسية لأبنائها لأن هذا التحفظ يمزق الأسرة وينتج اللقطاء. وهنا يبدو لنا ما أسميه المنعكس الشرطي الأبوي الذي يحرك الرجال فيبحثون لتدعيمه عن حديث هنا أو فتوى هناك.

فيما يتعلق بالمحتوى، هناك معطيات تقع في نطاق "التابو" والمحرم في معظم الدول العربية كزواج المسلمة من غير المسلم أو مسألة توزيع الإرث أو تعدد الزوجات وهي مازالت ضمن الأحكام الإسلامية في التقاليد الفقهية القديمة. إلا أنه وباستثناء المملكة العربية السعودية ومن اختار مثلها من الدويلات المجاورة، يصعب الحديث عن زواج ديني أو عن زواج مدني بمعنى الكلمة. والأصح الحديث عن حالة "تجميع" أحياناً معقولة وغالباً تعسفية بين القديم والجديد، بين الانتماء العضوي والانتماء المواطني، بين الحق الإلهي وحقوق الإنسان. ومشاكل من هذا النوع نجدها في نضالنا اليومي حين نطالب بتبني اتفاقية مناهضة كل أشكال التميز بحق المرأة، حيث نجد أنفسنا مباشرة في مواجهة مع عرف مسلح دينياً وسياسياً ومن الضروري أن نكون مسلحين بالثقافة العربية الإسلامية بشكل نرد فيه على الاتجاهات المتزمتة التي ترفض فكرة التطور في الأوضاع الاجتماعية.

وأود أن أذكر في هذا المجال، أن نقد التصور الفقهي الكلاسيكي للزواج لم يكن أبن الاتجاهات العلمانية وحسب، ويذكر "نصر حامد أبو زيد" بمقطع هام للإمام محمد عبده يقول فيه: "رأيت في كتب الفقهاء أنهم يعرفون الزواج بأنه (عقد يملك به الرجل بضع المرأة). وما وجدت فيها كلمة واحدة تشير إلى أن بين الزوج والزوجة شيئاً آخر غير التمتع بقضاء الشهوة الجسدانية، وكلها خالية من الإشارة إلى الواجبات الأدبية التي هي أعظم ما يطلبه شخصان مهذبان كل منهما من الآخر. وقد رأيت في القرآن الشريف كلاماً ينطبق على الزواج ويصح أن يكون تعريفاً له، ولا أعلم أن شريعة من شرائع الأمم التي وصلت إلى أقصى درجات التمدن جاءت بأحسن منه، قال الله تعالى: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة" (الروم ٢١)، والذي يقارن بين التعريف الأول الذي فاض عن علم الفقهاء علينا وبين التعرف الثاني الذي نزل من عند الله يرى بنفسه إلى أي درجة وصل انحطاط المرأة في رأي فقهائنا وسرى منهم إلى عامة المسلمين، ولا يستغرب بعد ذلك أن يرى المنزلة الوضعية التي سقط إليها

حيث صار عقداً غايته أن يتمتع الرجل بجسم المرأة ليتلذذ به، وتبع ذلك ما تبعه من الأحكام الفرعية التي رتبوها على هذا الأصل الشنيع" وفي نطاق الزواج أكد الأمام محمد عبده على أن تعدد الزوجات يشكل احتقاراً شديداً للمرأة وقال بجواز إبطال هذه العادة مبرراً ذلك بأسباب ثلاثة:

١. لأن شرط التعدد هو التحقق من العدل وهذا الشرط مفقود حتماً، فإن وجد واحداً في المليون فلا يصح أن يتخذ قاعدة.
٢. لغلبة سوء معاملة الرجال لزوجاتهم عند التعدد وحرمانهن من حقوقهن.
٣. لما ظهر من أن منشأ الفساد والعداوة بين الأولاد هو اختلاف أمهاتهم وقد أضاف الأمام لنهجه المساواة بين الجنسين في الحق بالطلاق.

ينضم المصري جمال البنا في موضوع الأحوال الشخصية للمصلح المغاربي الطاهر حداد ومحمود محمد طه مطالباً بإصلاحها: "يمكننا القول إن قوانين الأحوال الشخصية في مصر المستمدة من أحكام فقهاء وضعت من ألف عام تعد سبة في معايير العدالة يتعين تغييرها بما يتفق مع القرآن الكريم ومبادئ الفقه الجديد".

إن الاستشراس بحق الاتجاهات الإصلاحية في الإسلام يترك دون شك آثاره على التحديث الديمقراطي للتشريعات في البلدان العربية. ولعل هذا الأمر هو الذي يعطي للأمثلة الإسلامية في مجتمعات علمانية (المسلمون في البلدان الأوربية) أو المجتمعات متعددة الأديان والطوائف (الأنموذج اللبناني مثلاً) أهمية خاصة، باعتبار أن هذه المجتمعات أكثر مجابهة لنقاط الضعف والخلل في الزواج التقليدي وبالتالي، فهي تشكل، بشكل أو بآخر، مخبر إبداع الأشكال المحتملة لأسرة تحترم في قواعدها حقوق المرأة والطفل وفقاً لما توصل إليه البشر اليوم. ومن هذا أهمية النضال من أجل زواج مدني اختياري في لبنان مثلاً.

وأن تلخص الموقف بالنسبة للديمقراطيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بأن هذا الزواج حق لا يناقش، ففي الواقع اللبناني تأتي قوة الاقتراح من الطريق المسدود الذي وصلت إليه مؤسسة الزواج المذهبي المنغلقة والطائفية في هذا البلد. إنها الضرورة وحاجة المجتمع التي تفرض نفسها على المشروع أكثر منها مجرد وزن التيار العلماني والديمقراطي في لبنان. الأمر الذي يفسر اقتراح القوى المستنيرة لمشروع قانون الأحوال الشخصية يجمع بين مبدأ العدل وحاجة الواقع،

ويفسر في نفس الوقت، الهجمة الديماغوغية لجميع القوى الطائفية ضد مشروع القانون رغم كونه غير ملزم، خوفاً من جنوح البشر نحو الشكل الأكثر انسجاماً مع روح حقبتهم وطبيعتهم البشرية. وهنا تبرز أيضا أهمية قراءة التاريخ العربي الإسلامي وقراءة المصلحين المعاصرين لقضايا الزواج والمرأة. فكما يذكر الشيخ عبد الله العلايلي، العقد الزواجي في الإسلامي، بأنه عقد مدني بكل معناه، إلا في بعض نواصي، أكثرها مالي، لا يعتد بها اعتدادا يخرج العقد عن هذا النعت" (ص ١١٧)، وقد تركت مدرسة الشيعة الجعفرية هامشا واسعا للعلاقات الجنسية المشروعة عبر إقرارها لزواج المتعة الذي كان معروفا في عهد النبي محمد. وإقرار هذا الزواج والقبول به في أوساط سنية في الخليج وشبه الجزيرة الهندية، يعطي فكرة عن الحاجة الاجتماعية لتخفيف القيود الواقعة علي الجنسين، ولو أن الزواج المؤقت قد حمل السمات الأبوية للزواج الدائم .

لم يعد الاحتجاج علي الفقه المناهض للمرأة المتراكم في العصور الوسطي محصور بالتقدميين ورواد الإصلاح، فالشيخ المحافظ محمد الغزالي يقول "اعرف أن هناك آثاراً واهية نبذها أصحاب الدقة العلمية في تمحيص المرويات، ولم يذكرها عالم يروي الصحاح ولا احترفها فقيه ينقل حقائق الإسلام مثل ما روي عن فاطمة أن المرأة لا تري رجلا ولا يراها رجل، ومثل حديث منع الرسول لبعض نسائه أن يرين عبد الله بن أم مكتوم وتلك كلها أخبار لا تساوي الحبر الذي كتبت به، وهي ظاهرة تتناقض مع مقررات الكتاب والسنة المقطوع بثبوتها ودلالتها " ويبقي أن أنصار التجديد يشاطرون الأستاذ جمال البنا إلي حد كبير في موقفه القائل "إن الفقه الجديد يجعل قضية المرأة من الشريعة ويجعل المصدر الأول للشريعة هو العقل. لأن الشريعة ليس فيها ما يتعلق بذات الله تعالي ولا عالم السمعيات التي تختص بها العقيدة، من هنا فإن الفقه يحدد موقفه من المرأة في ضوء ما يحكم به العقل فهو يتدبر كل السياسات والاتجاهات والتصرفات سواء بالنسبة لتاريخ تطور حركة المرأة في العالم أجمع أو بالنسبة للتاريخ الإسلامي".

أليس من المهازل التي لا اسم يستحق وصفها أن تحرم المرأة من السفر بدون محرم في بعض البلدان أو من أخذ جواز سفرها في بلدان أخري دون تصريح من زوجها وقد هاجر عدد من النساء المسلمات إلي المدينة وحدهن للالتحاق بالمسلمين؟ أليس من المضحك مناقشة حقوق المرأة السياسية، وسوده والزرقاء وسنان ودارمية وعكرشة كن أهم خطباء معركة صفين؟ أليس من

المتأخر علي "علمائنا" موضوع الإمامة وقد قال بها وبالكمال للمرأة (ابن عربي) في أحلك لحظات تاريخنا؟

كما تشير (فيوليت داغر) في دراستها المشار لها أعلاه "فإن التقدم النسبي الذي شهدته المنطقة العربية كان غالبا لصالح الرجل الذي فتحت أمامه إمكانيات جديدة وحصل علي حريات لم يسمح لها للنساء. مما كرس سيطرته علي الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والسياسية. أما المرأة فلم تحظ بقدر كاف من التعليم والعمل المهني الذي يسمح لها بتغيير موازين القوي لصالحها بشكل أكثر تكافؤاً ولم يسمح لها العمل المأجور إن وجد بتحقيق نفسها بقدر ما كان لمساعدة أسرتها علي تحسين مستوي معيشتها. مما زاد من التفرقة بالمستوي بين الزوجين وبين أفراد العائلة ومن التوتر في العلاقات التي يحكمها منطق القوة والسيطرة والاستغلال والتي يكرسها الدين والثقافة والقانون".

رغم أن فرص التعليم والعمل بالنسبة للفتيات قد أصبحت اليوم أكثر شيوعا، فهي للأسف لا تهدف في غالب الأحيان لأكثر من تحسين فرصها في الزواج ورعاية الزوج وتربية الأبناء. فالمرأة التي تعد منذ طفولتها لهذا الدور وتشجع علي إبراز أنوثتها تعيش في الوقت نفسه حالة قمع واستلاب نفسي وجسدي في ظل أسرة الأب ومن ثم أسرة الزوج. يتم ذلك ضمن قوانين صارمة في ظل التحريم الديني والقانوني وجو من القهر الاجتماعي ويكون للرجل أبا أو أخا أو زوجا أو أبنا الحق بالتحكم بحريتها وكيانها حفاظا علي شرف العائلة، كونه ينظر لها كأداة للجنس والمتعة والإنجاب".

والمشكلة الرئيسية برأينا هي في كون المجتمعات الإسلامية قد راكمت خلال قرون قيودا أعطت مجتمع الحريم شبه الأسطوري - شبه القبلي الأمر الذي انعكس علي كل تفاصيل وجود المرأة ككائن بشري من المهد إلي اللحد فحرمت من العلم والشأن العام وعوالم الإبداع بل وصل الأمر لحرمانها من مساجد الله باسم الله؟ ومن المفيد التذكير بأن شخصا متسامحا مثل (عبد القادر الجزائري) كان يخشى علي المرأة من التعليم، وأن الشاعر الجواهري قد خاض معركة كبيرة مع النجف من أجل فتح مدرسة للبنات عام ١٩٢٧ وخاض رجال الدين المحافظين ضده لذلك حرباً مفتوحة، ولم تقبل المملكة العربية السعودية بمبدأ تعليم الفتيات حتى منتصف الخمسينيات!

وتنسي السيدة ناديا ياسين ابنة الشيخ عبد السلام ياسين في المغرب أن تعليمها ومشـــاركتها فـــي الشأن العام وخوضها معركة والدها إنما هي محصلة لنضالات خاضها المتنـــورون وخاضـــتها النساء من أجل الحرية والمساواة وأن بإمكانها فعل ما تفعله اليوم، لأن نساءً مثل نبويـــة موســـي وهدي شعراوي وحبيبه المنشاري ونظيرة زين الدين قد واجهن من قبلها التخلـــف الاجتمـــاعي ورجال الدين المتزمتين وكل المتطوعين للدفاع عن الفحولة الأبوية.

أن معركة النساء من أجل حقوقهن تعد من أصعب معارك التغيير في العالم العربي، ومعركة النشيطات في الدفاع عن حقوق الإنسان في نقاطها الساخنة مثل حرية المعتقد وسلامة الجسد أصعب من معركة زميلها الرجل، ومن الضروري التذكر دائما أن نضالنا ليس حقوقياً فقط وإنما تنويري يهدف لوقف عملية تدنيس الوعي. ونظن أن ما يجري اليوم في المغرب ولبنان وإيران يعطي المثل علي قدرة تحريك المجتمع التقليدي كلما طرحت قضية تحرر المرأة، أو الانعتاق من النظرة الجمودية للدين. فبقدرة قادر يتحالف الأكثر تحجرا في المجتمع مع الأكثر نشاطية في الجامعات لمنع أي تغيير باتجاه المساواة بين الجنسين. هذه المعركة لا تعني فقط الانتقال من أسرة بطريركية إلي أسرة يسودها المساواة وتقاسم اللقمة والقرار، وهذا بحد ذاته إنجازا تاريخيا عظيما، وإنما تعني أيضا زرع الأرضية الموضوعية للانتقال من مجتمع عضوي عصبوي إلي مجتمع مدني جدير بالتسمية . فمقابل تحالف قوي الارتداد لابد لنا من التوجه لقوي الإصلاح والتنوير والتغيير، استجواب كل حزب سياسي ومنظمة أهلية عن موقفها ودورها الفعلي في معركة كرامة ومساواة الجنسين، مناهضة كل أشكال ترجيح الأبوية كحالات الطوارئ والقوانين الاستثنائية والحكومات العسكرية والأمنية وأنظمة الاستبداد. علينا التوجه لرموز الإصلاح في الإسلام ليكتبوا لنا عن "فك ما بين الإسلام والبطريركية من ارتباط". وأن نطالب الأحزاب الديمقراطية بكشف حساب عن ممارساتها فيما يتعلق بقضية المرأة في الشأن العام. إن مراعاة الأوضاع العيانية تؤكد علي مفهومنا النضالي المرتبط بمجتمعاتنا وتحليلها وفهمها بشكل جيد، وهو يعيدنا إلي النسبية الضرورية التي تحاول قوي الارتداد ضربها بمفاهيم مطلقة وأيديولوجيات معلقة غايتها استمرار ظلم تاريخي يشكل بقاءه وصمة عار لنا معشر الرجال قبل أن يكون انتهاكا لحق زميلاتنا في النضال ونظيراتنا في الحقوق والإنسانية شريكاتنا في الوجود ورسم معالم هذا الوجود.



❖ مداخلات

- **أ/تهاني الجبالي**

اسمحوا لي أن استأذنكم في التعقيب فقط فيما يخص هذا المحور الذي يركز على "تحديات القوانين والتشريعات الثقافية والأعراف الاجتماعية". ربما يبدو من العنوان أننا نتحدث على معوقات وتحديات المرأة العربية ككل أكثر منها تحديات تتعلق بدور نشيطات حقوق الإنسان لأن هذا هو الهم الذي اعتقد أنه يشمل كل النساء العربيات. ولا يمكن أن نعتبر أنها تحديات تواجهنا نحن بالتحديد إلا في إطار وضع البرامج الموجهة. أيضا هناك نقطة هامة أضعها أمامكم للنقاش؛ برغم الرؤية الشاملة التي يمكن أن نتحدث بها في المنظور الديني، لكن الاختلاف النسبي الحضاري لحالة المرأة من بلد إلي أخر قائم؛ وبالتالي لا يجوز التعميم علي حالة المرأة العربية حيث تختلف بالتأكيد حالة المرأة العربية في تونس عنها في السعودية عنها في مصر عنها في سوريا، في النهاية الوضع كله يسوده إلي حد كبير فكر ديني بشكل أو بأخر، لكن هناك تباين في وجهات النظر التي تتبناها كل دولة، وبالتالي هناك انعكاس علي حالة المرأة في هذه الدولة، أو تلك ولا يجوز لنا التعميم وهذه نقطة هامة لأن الاختلاف النسبي الحضاري - منحنا من وجهة نظري- فرصة ذهبية للدراسات المقارنة في هذا الجانب كما أشار الدكتور "هيثم" عند حديثه عن الختان مع أحد أئمة المسلمين في مصر وقال له: أتستطيع أن تطالب به في سوريا. قال له لا أستطيع! لماذا! لاختلاف قدرة الموقع ذاته علي قبول هذا السلوك الاجتماعي، وأنه لا يسود فيه كعرف، وبالتالي لم يكن هناك مجال لأن يستند أحد على الدين فيه أو يتجرأ علي نقله إلي موقع أخر. إذن الاختلاف النسبي الحضاري في تطبيق الفكر الديني- تحديدا- يعد فرصة ذهبية للنظر

في كثير من القضايا محل الخلاف للاستفادة منها في الإسهام الفكري الديني المستنير الذي يساند قضايا المرأة أكثر مما يعوقها.

النقطة الثانية: تتصل بما يبدو في أننا نتحدث عن القوانين والتشريعات الثقافية والأعراف، لكن أعتقد أن الثقافة من الممكن أن تشمل كل هذه المحاور مجتمعة لأن الثقافة السائدة في مجتمع ما تشمل ثقافة قانونية ودينية وأعراف اجتماعية، لأن المواطن منا بداخله مخزون متداخل يحتوي ثقافة سائدة. أقول هذا الكلام لأنه يبدو أن نقل الأعراف الاجتماعية، في المنطقة العربية هو مسئولية المرأة تحديداً خاصة في التنشئة الاجتماعية، وكثير ما عانينا من استمرار عرف اجتماعي بسبب أن المرأة نفسها ذاتها لا تحتمل تغييره. في مصر علي سبيل المثال نموذج قضية "الختان" كثيرا ما تحدثوا عنها باعتبارها فقط مسلك ديني إسلامي رغم أن العرف في مصر يساندها أكثر من الدين، بدليل أنه في "الصعيد" مثلاً يمارس المسيحيون الختان. إذن المسألة لم تكن فقط مرتبطة بإسناد ديني إسلامي، هذا هو العرف الاجتماعي والثقافة الاجتماعية السائدة وهي أكثر رسوخا حتى من مواجهتها دينيا. عشنا فترة علي سبيل المثال نرى في بعض الدول العربية حرمان المرأة من الميراث ولا يتم إعطائها حتى النسبة التي حددها لها الشرع، بل تحرم أبتداءاً من الأب والأم برغم أن هذا الأب أو هذه الأم في منتهى التدين ويمكن أن يكون أحدهم قد ذهب إلي الحج (٧) مرات، ولا يتصور أحدهم أنه قد ارتكب جريمة كبيرة علي المستوي الديني لأنه حرم ابنته من الميراث، لهذا فالعرف الاجتماعي من أخطر ما يكون ولا نستطيع إلا أن نواجهه بصحيح الدين بشرط أن يوجد فكر ديني واضح لهذه المواجهة.

النقطة الثالثة: تتصل بالقوانين والتشريعات: أنا أعتقد أن القوانين والتشريعات في المنطقة العربية لا تستند فقط على الفكر الديني، ربما الورقة التي بين أيدينا ركزت كثيرا علي ثقافة الفكر الديني وأنا معها في هذا، لأن الرافد الرئيسي للتشريعات وللحياة العامة هو رافد الفكر الديني ككل، لكن هذه الثقافة لا توجد بمفردها، فلدينا عدة روافد أخري تصب في الإطار التشريعي للمنطقة العربية ككل، هناك توجهات سياسية وأخرى اقتصادية وفي بعض الأحيان تؤثر التوجهات الاقتصادية علي المرأة في التشريع مثلما يحدث في قوانين العمل، فقوانين العمل والتي تقنن الآن في ظل المتغيرات العالمية و التحول الاقتصادي الحر واقتصاد السوق، وفي وقت تبتعد

فيه المرأة عن سوق العمل نسبيا من خلال التشريعات التي لم تعد تمنحها نفس الحقوق بحكم تعدد أدوارها الاجتماعية.. فمثلاً حق حماية الأمومة والطفولة من المفترض أن نتمسك به لأنه أصبح قاعدة من قواعد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وبالتالي لا يجوز أن يصدر قانون عمل متضمناً لبنود تحرم المرأة من حقها في فرص العمل، وبرغم ذلك فإن كل التشريعات تتجه الآن لحرمان المرأة العاملة من العديد من الحقوق بتعزيز سوق العمل الحر الذي يمكن أن "تكون المنافسة فيه دائما علي حساب الأضعف، والمرأة إحدى هذه الفئات التي سوف تستبعد من سوق العمل بالتشريع دون أن يكون هناك سند ديني لهذا، ولكن تبرر هذه الأسانيد الدينية لمجرد مساندة اتجاهات الدولة والقائمين على أمورها الذين وصفهم الدكتور "هيثم" "بأئمة الاستبداد" هؤلاء الذين يقفون خلف التبرير الديني فهم يملكون قدرة علي التبرير لأي نظام؛ فإذا تبني- النظام- اتجاه معين يصبح هناك كتيبة اسمها حزب التبرير الديني لدعم هذا الاتجاه وإذا تغير النظام في اليوم التالي وظهرت توجهات أخري نجد حزب التبرير أيضا يساند علي المستوي الفقهي، ويعطينا النتيجة "أنه فقط مع الحاكم ظالما أو مظلوماً" وبالتالي كثير ما نحّمل الفكرة الدينية في التأثير علي التشريعات العربية والثقافة العامة، ولكن اعتقد أننا بحاجة لمراجعة العديد من الروافد التي تشكل معوقات حقيقية وفي مقدمتها الاستبداد العام في المجتمع العربي وعدم احترام الفكر، وعدم احترام ثقافة الأخر، وضعف قدرتنا علي قبول التعددية في حياتنا العامة والشخصية، وفي بعض الأحيان تصبح سلوكياتنا في بيوتنا الخاصة نفسها مليئة بأشكال الاستبداد؛ فالطفل أو الابن أو البنت يربى علي ثقافة الاستبداد في البيت قبل خروجه إلي الشارع والذي هو أكثر استبداداً. و أعتقد أن الرؤية الشاملة في هذا الموضوع تحتاج دائما إلي الربط بين مجمل قضايا المرأة، والتي ننشط نحن المعنيين بحقوق الإنسان في الدفاع عنها والإصرار علي تغيير الواقع العربي إلي الأفضل، بربطها بمجموعة من القضايا الأساسية في المجتمع حتى لا ينعزل الواقع النسائي عن كافة القضايا الأخرى، وهذه مسألة يطول شرحها لكن سأتركها للحوار، ولأن المستقبل لا يحتمل رفاهية الحديث في الغرف المغلقة سنفاجئ بالطوفان يحيطنا إن لم يكن هناك مواجهة علي مستوي شعبي من خلال رؤية عامة مساندة في المواجهة الفقهية مع أئمة الاستبداد وفقهاء حزب

التبرير في كل مكان، لوضع المنظور الصحيح لكافة قضايا المرأة، وحتى يصبح هناك قاعدة شعبية تدعم هذه المطالب. وإذا تابعتم التعديل التشريعي الذي مرت به مصر منذ سنة تقريبا في قضايا الأحوال الشخصية كان الوضع أشبه بحرب أهلية لأن الرأي العام المساند لم يكن مهيأ، فلم يكن هناك استعداد علي مستوي التحدي الذي يواجهنا، نحن لم نمهد التربة ليصبح هناك قبول للحق علي المستوي الشعبي، ولكن الحق مرهون دائما بإرادة الحاكم التي غالبا ما تكون فوقية وتملي إرادتها علي الشارع ويضيع الحق نتيجة ذلك، وليكن في الاعتبار، أن إقرار الحق في القانون لا يكفي إلا إذا كان القاضي مقتنعاً بتطبيق النص الذي صدر لتحقيق مصلحة اجتماعية، علي سبيل المثال "حق المرأة في الخلع" فإن القاضي نفسه يمكن أن يكون عائقاً ضد التنفيذ ولا يتعاطف مع النص، فيعطل النص بعد وقت رغم وجود القانون، إذن فإن تهيئة الواقع يصبح مسئوليتنا وهذا هو التحدي الذي يخصنا لأنه يحتاج منا برامج كثيرة توجه لقطاعات نوعية مختلفة، وفي رفع قدرتها علي الاستيعاب القانوني وقدرتها علي التعامل معه. وأعتقد أن أهم تحدي يواجه نشطاء حقوق الإنسان، هو توجيه برامج الوعي نحو تغيير الثقافات السائدة علي مستوي منهجي يسمح في النهاية بأن يصبح كل حق نطالب به يستند لقاعدة شعبية وليس لقرار فوقي، لأن مثل هذا القرار الفوقي حتى لو استند للدين يمكن أن يتغير بمجرد تغير توجهات أي نظام في المنطقة العربية.

- **أ/ عزة سليمان:**

أشكر الأستاذة تهاني الجبالي لإضافتها البعد الثقافي والاجتماعي الذي نحياه، اعتقد أيضا أن نشطاء حقوق الإنسان يعانون من استمرار منظومة قانونية مقيدة داخل البلدان العربية وهي القوانين الحاكمة لتشكيل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، كما نعاني داخل بلادنا من عائق أخر مثل قوانين الطوارئ. وأيضاً هناك عامل مهم جداً يتمثل في اللامنطقية التي تحكم قرارات الحكام العرب، بمعنى أننا اليوم نراهم كيف يتعاملون مع نشيطات ونشطاء حقوق الإنسان، وإذا عممنا المسألة سنجد أنهم يتعاملون دون منطق في العديد من القضايا الأخرى. متى يكون هناك خط أخضر ومتى يكون هناك خط أحمر؟ هناك أيضاً صدمة تواجه نشيطات حقوق الإنسان عندما

يلجئون إلى العمل الجماعي، هذا العمل الجماعي عنصر معوق جداً، كيف يمكن تفعيله داخل البلدان العربية في ظل قوانين الطوارئ وفي ظل القوانين المنظمة للجمعيات الأهلية والعمل بها؟ وكذلك التعامل مع الحكومات في ظل مفهوم جديد لم يتم استحداثه إلا في السنوات الأخيرة وهو مفهوم "الشراكة"، إلى أي مدى علينا أن نفعل هذا المفهوم ونفتح الباب أكثر حتى وأن كانت الحكومات تستخدم هذا المفهوم للدعاية فقط داخل المجتمع الدولي، إذا كانت الحكومات ترفع مفهوم الشراكة، إلى أي مدى يمكن لنا كنشيطات أن نستغل هذا المفهوم ونفعله بشكل جيد؛ وهناك قضية محورية جداً طوال الوقت ونحن نهتم بها ألا وهي التعامل مع الغرب وقضية التمويل. هناك معركة ضد نشطاء ونشيطات حقوق الإنسان كأن القضية قضية التمويل فقط. لا أحد يسألنا ماذا نفعل بالتمويل؟ لكن السؤال كيف تتلقون تمويلاً من الغرب؟ واتهمنا وقتها أننا لصوص. كل هذه القضايا بالإضافة إلى ما أثاره د. هيثم و أ/ تهاني. علينا التفكير فيها جيداً لأنها تحديات تقابلنا خارج مؤسساتنا وعلينا أن نشتبك معها ونضع مجموعة من الحلول لهذه القضايا.

- **أ/ مها أبو دية**

<u>(مدير مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي للقدس- فلسطين):</u>

"تهاني" و"عزة" أثارتا قضيتين متضاربتين. القضية التي أثارتها "تهاني" عندما تحدثت عن قانون الأسرة تنحصر في عدم وجود تهيئة كافية للشارع، أنا أعرف أنكم في مصر مررتم بذلك ونحن في فلسطين على مستوى البرلمان أيضاً مررنا بذلك. السؤال هل لدينا المقدرة كنشيطات في مجال حقوق الإنسان أن نمتلك القوة المتساوية للقوى الظلامية في المجتمع؟ هل نستطيع أن نوازي تأثير المساجد والمنابر الموجهة التي يمكن أن تجند طاقاتها للهجوم على موضوع ما إذا كان هناك قرار بذلك. ورأيي أن هناك قرار سياسي لضرب الحركة النسوية والفكر التقدمي وسوف تجند كل الطاقات الموجودة لتخويف وإرهاب المجتمع وهي معركة فاشلة عملياً. من أجل ذلك لابد أن نحافظ على مستوى الثقافة المجتمعية بالوصول إلى دعم مليون إنسان في مصر، وأنا أريد أن أصل إلى كل القرى الصغيرة في فلسطين وغزة.. لابد أن نفكر كيف يمكننا أن نحافظ على عملنا؟ كيف يمكن أن نستخدم الإعلام في هذا الصدد؟

النقطة الثانية: التي أريد أن أتطرق إليها وتمثل إشكالية كبيرة، إن مجتمعاتنا العربية لم يتطـــور

فيها مفهوم الدعم العملي المجتمعي هناك دعم في الزكاة لمساعدة الفقراء وكسوتهم، لكن ليس لدي المجتمع ثقافة برامج مجتمعية موجهة، وأنت تعتمد على التمويل من الخارج ولذا لابد أن نطور خطابنا، لأن العولمة تجبرنا على تطوير خطابنا لنواجه الذين يهاجموننا.

فانتم أيضاً تتمولون من دعم خارجي، وحتى الحركات الإسلامية أيضاً معروف من يدعمها ولابد أن نعرف كيف نواجهه بقوة. أعتقد أن الحركات الإسلامية هي أول من سلك الإرهاب بتمويل خارجي على المجتمعات المحلية. ومعروف الدعم القادم من السعودية والذي ساند الحركات الإسلامية بالجزائر وفلسطين والأفغانيين من بعض الأمراء السعوديين، هناك إسلام تنويري ولكن لا يوجد فيه اتجاه سياسي للحصول على السلطة وهؤلاء في النهاية يمكن التفاهم معهم.

- **ملاحظة من الأستاذة تهاني الجبالي:**

أنا قصدت من البرامج الموجهة إلى الرأي العام بأنها ليست ضرباً للرأس في الحائط ولا تحقيق المستحيل، لكن لربط حركتنا بنضالات أخرى في المجتمع من أجل أن يكون هناك ثقافات أخرى سائدة.. لابد أن يكون هناك تغير في العملية التعليمية وفي المناهج التعليمية وفي اتجاهات الإعلام وفي الاتجاهات الثقافية العامة، حتى في برامج محو الأمية بمعنى أن تكون عيوننا على أن هذا الرأي العام المساند لا يتأتى من خلال مأسسة لأحكام أو اتجاهات سائدة تقليدية مناهضة. بالتالي فهو جزء من نظامنا لا تستطيع أن نكتفي بانتظار القرار السياسي، طبعاً القرار السياسي في مجتمعات العالم الثالث كله هو عنصر حاسم. لأنه يقطع مراحل التحول. من الممكن أن يقوم بنقلة نوعية وهذا عاشته دول عربية في مراحل الثورات. لكن الخطورة في السكوت عنه فهذا القرار السياسي يمكن تغيير توجهاته في لحظة ما.. ومن الممكن أن يتراجع النظام عن الحق فلا يجد من يدافع عنه لأن الرأي العام المساند هو الحماية الحقيقية، وعندنا في مصر- على سبيل المثال- عندما تعدل قانون الأحوال الشخصية في مواد معينة ترتبط بالتعددية وبحق الزوجة في بعض الأشياء في السبعينيات بمجرد أن غاب الحكم ألغيت هذه النصوص بقرار، لا أحد كان طرف فيما أتخذ ولا أحد دافع عنه عندما ألغي حتى الحركة النسائية نفسها، لأن هذه الحركة ذاتها بحاجة إلى مراجعة ثقافات سائدة، فكثيراً ما نرى في مجتمعات كثيرة أن نساء مثقفات ومتعلمات ويشغلن مناصب هامة والمفروض أنهن جزء من الرأي العام المستنيـــر

فإذا بهن في قضية معينة تقول برأي أشد تخلفاً من رأي الرجال، هذه ثقافات سائدة إن لم يكن هناك محاولة جدية لمرجعتها لا نستطيع أن نحقق شيء، وأردت أن أربطها بالحركة النضالية في المجتمع الحقوقي.

- **أ/سعاد القدسي من اليمن**

(رئيس ملتقى المرأة للدراسات والتدريب):

في الحقيقة أريد أن أتناول نقطتين وهما التفاعل والنقطة التي أثارتها (عزة) الخاصة بالشراكة، من واقع خبرتنا فالقوة موجودة مع الطرف الأقوى، طرف السلطة، كل محاولة لنا وكل نشاط يمكن أن يتم وأده قبل أن نصل إلى نتيجة له فيما بعد، من خلال هذه الخبرات اكتشفنا أن هناك أيضاً طريقة أخرى للعمل بالاستفادة من الثغرات. على سبيل المثال سنتحدث عن اليمن، اليمن رفع لافتة اسمها الديمقراطية بغض النظر عما إذا كانت هذه الديمقراطية صحيحة أم غير صحيحة، هذه اللافتة تقرر أن اليمن بلد ديمقراطي يأخذ بالتعددية الحزبية ويؤمن بالرأي والرأي الآخر. انتهزنا هذه الفرصة أو هذه الثغرة للعمل في النشاط الحقوقي، فإذا كنت مدعٍ للديمقراطية وتدعي الحرية سنعرف ذلك، من ينظر في بلده سيجد ثغرة معينة يمكنه العمل منها ويتحرك فيها.. أيضاً بالنسبة للثقافة السائدة أعتقد أننا هذا العام في منظمتنا عرفنا كيف يتم إعاقة الحرية من خلال هذه الثقافات السائدة وكيف تعوق عمل المرأة؟ وكيف تكون ضد قضايا المرأة؟ فاخترنا فئات من المجتمع بدءاً من المنظمات غير الحكومية ومروراً بالسلطة، مثلاً تعاملنا مع القضاة والنيابة، وعملنا مع الشرطة في ظل ثقافة ذكورية. قدمنا أوراق عمل ففوجئنا أن كل هذه العناصر هذه التي تمارس سلطتها كلها اعترفت بهذا الخلل، نعم أنا كقاض عندما أحكم على المرأة- حتى لو كانت مظلومة- تسبقني ثقافتي السائدة. الكل اعترف بهذا الشيء، إذن يجب أن نقوم بنشاط آخر، لنأتي بهؤلاء المعترفين على أنفسهم وننظم نشاط آخر، هذه الخبرات يجب أن نعمل عليها كدول عربية. نقيم برنامجاً مشتركاً له أولويات، مثلاً إذا كان الختان في دولة له الأولوية فقد يكون هناك أولوية أخرى في بلد ثان. بالنسبة "للشراكة" مع الحكومة أعتقد أن الحديث يقصد الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. نحن نعمل في حقوق الإنسان

وفي كل نشاطاتنا، ندعو ممثلي الحكومات لتشارك معنا، وفيما بعد يمكن أن نصل إلى نشاط مشترك أيضاً، يمكن مواجهتهم ويمكن أن نعريهم، ويمكن أيضاً نقل ما يقال في هذا المكان المغلق عن طريق الإعلام للرأي العام.

- **أ/ عائشة زيناي**

(محامية بالرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان):

في رأيي المشكلة هي مشكلة موازين القوى، هي بصفة عامة سمة العلاقات بين الناس، وبصفة خاصة العلاقات بين عمل نشطاء حقوق الإنسان في المجتمع، يعني في ختام هذا إذا صح التعبير- هذا الصراع مع القوى المحافظة بكل ما ستستغل من مفاهيم، لكن هذه القوى المحافظة أقوى من نشيطات ونشطاء حقوق الإنسان لأنها تعرف كيف تدخل إلى قلب المجتمع وتدخل إلى العقول فلديها دراية قوية بواقع المجتمع. وهو الشيء الذي كانت تشير إليه الأخت (تهاني) أظن إن قوتنا أن نكون عمليين وفاعلين، وأن نشخص جيداً هذا الواقع وننطلق في عملنا ابتداء من هذا التشخيص، ولذلك نحن لدينا في الجزائر ثلاثة أنواع من الجمعيات وأخص بالذكر الجمعيات النسوية. وهناك ما يعرف بالجمعيات الحكومية ويعني ذلك أن السلطة تستأمنها وتتعامل معها. ثم هناك جمعيات إسلامية ولديها قاعدة وبنية تحتية قوية، لكن لا تخدم المرأة في الواقع، وهناك جمعيات بين قوسين (علمانية) وهذه الجمعيات هي التي أضرت بالحركة النسوية، أولاً، لأنها ترفض كل من لا يفكر مثلها وليس لها أية دراية بالواقع.. (جمعيات) هي في حد ذاتها متطرفة ونحن لا يمكن أن نعالج التطرف بالتطرف، قالت الأخت (عزة) كلمة العمل الجماعي، بدون عمل جماعي بين كل هذه الجمعيات لا يمكن أن نشكل قوة ونتصدى لهذه القوى المضادة، كذلك ما هو الوقت المحدد الذي نتحدث فيه عن شراكة مع الحكومات. يجب ألا تمتلكنا أي نوع من القوى، فهناك موازين قوى ولابد أن نمتلك نوعاً من الثقة بالنفس وجانب من القوة من أجل الوصول إلى التفاوض فالشراكة لابد أن يكون فيها نوع من التفاوض وفرض الشروط، مثل مشكلة التمويل. نحن شخصياً ليس عندنا هذه المشكلة فليس لدينا تمويل، لكن أعرف أن التمويل مرتبط بمشكلة أجندة، بمعنى أن الممولين يفرضون أجندة معينة، وفي رأيي أن المؤسسة أو الجمعية أو الهيئة لو كانت تمتلك نوع من القوة وتستطيع فرض شروطها على أساس ألا يكون هناك تمويل مشروط لمشاريعها على الأقل ولكن يتماشى مع الأهداف النبيلة لها.

- **أ/ عزة سليمان:**

الخطاب الخاص بنشيطات حقوق الإنسان من أجل خلق قاعدة شعبية تدعمنا في هذه الأزمة والمسألة الثانية وجود أجندة للممول.. وبصراحة هذا الحديث هو الخطاب الحكومي الذي يواجهنا طوال السنوات الماضية، أنا أعمل ولم يستطيع أي أحد فرض أجندته على، وأعتقد أن الكثيرات مثلي! فهذه المقولة برأيي تستخدم من أجل التشويه.

- **(مقاطعة من أحد الحاضرات) أ/ تهاني الجبالي:**

في نقطة التمويل أريد أن أضيف نقطة للحوار بالتأكيد نحن بحاجة للتفكير على مستوى ليس فقط بأن هناك اتهام موجه لنا ونحن نغفل ذلك الاتهام، لأن المسألة أكبر وأخطر من ذلك وأعتقد أن المتغيرات الحادثة في العالم الآن وتعاظم دور المنظمات غير الحكومية حتى في مناهضة بعض السياسات لدى الدول التي تقوم بالتمويل، قد يترتب عليه تضييق تمويلي على المنظمات غير الحكومية في المرحلة القادمة. بالتالي قضية التمويل يجب أن تناقش باعتبارها هم يخصنا أكثر منه اتهام ندفعه عنا، وفي هذا المجال فقط أذكر بأننا في المنطقة العربية أهدرنا مجموعة من الأنماط الاجتماعية التي كانت تشكل سنداً مهماً للعمل الأهلي خلال قرن مضى، في مقدمتها الأوقاف الإسلامية والمسيحية، على سبيل المثال وزارات الأوقاف في المنطقة العربية من أغنى الوزارات حتى الآن. فليس صحيحاً وجود تراجع في حركة الأوقاف الخيرية، أيضاً مسألة في إطار الجمعيات الأهلية، مسألة الصناديق الوطنية في الشراكة مع الحكومات التي توجه هذا الاتهام للمنظمات غير الحكومية في إطار أن منظمات العمل الأهلي تفوض الآن في جانب من خدمات الدولة التي تنسحب تدريجياً في ظل سياسة الاقتصاد الحر، وفي ظل الخطاب السائد بأن الدولة لم تعد مسئولة عن شيء في المجتمع وأن للجمعيات الأهلية أيضاً دورها باعتبار أنها تقدم شكلاً من أشكال الخدمة المباشرة للمواطن، هذه قضايا في رأيي قد آن الأوان لطرحها. فيما يخص قضية التمويل بشكل متكامل ولا نقف فقط في قفص الاتهام دائماً، وأنا مع الأخت (عائشة) ومع (عزة) أيضاً في وجود جهات لها أجندات، ليس صحيح أن كلها بلا أجندة وأن التمويل بالنسبة لها مفتوح. وخصوصاً في بعض الدوائر الحرجة مثل الدائرة الفلسطينية أنا أقول بصدق شديد جداً، علينا أن نتبنى قضية التمويل من منظور أكثر نضجاً وأكثر إحساساً بمسئوليتنا في تغيير الواقع العربي.

- **أ/ آمنة بنت المختار**

(نائبة رئيس لجنة التضامن مع ضحايا القمع في موريتانيا)

سأتحدث عن المشكلات التي تعاني منها نشيطات حقوق الإنسان أساساً على مستوى الاتصالات والعمل الجماهيري. بالنسبة لي، خطاب نشيطات حقوق الإنسان خطاب جديد بالنسبة للجماهير، لأن يختلف- بعض الشيء- مع خطاب الهيئات والأحزاب السياسية ولهذا فهو يتطلب قدر من الوقت حتى يقدم إسهاماً حقيقياً وحتى مفاهيم حقوق الإنسان جديدة بالنسبة لشعوب العالم، وتاريخها وناشطي حقوق الإنسان تاريخ جديد، وهذا يجعل الشعب يفهم الخطاب السياسي أكثر لأنه قديم فيتابعه ويفهمه أكثر، وبالتالي نواجه هذه الصعوبة مؤقتاً ويمكن أن نتغلب عليها، بمتابعة العمل، وتنظيم المحاضرات، وتعديل تنظيم التكوين السياسي لناشطات حقوق الإنسان التي يمكنهن أن ينقلن هذا الخطاب، خطاب حقوق الإنسان للشعوب في الداخل. المسألة الثانية، الحكومات وهي تبقى معزولة وتسد الباب أمام الجميع وكل مطلب له نضال من أجل حصول الشعب على حقوقه، وبصفة خاصة حقوق المرأة. أكثر التنظيمات لدينا تتكون من مسئولين لا يفهمون شيئاً عن المرأة، هذا هو الشكل الموجود في موريتانيا. الناس تكتفي من تطوير المرأة كونها تعمل بهذا المجال، لكن المرأة لديها مشكلة أكبر فالسياسة تعني الرجال فقط، في كثير من البلدان المرأة قد تكون كاتبة أو ممرضة أو ربة أسرة وهذا يكفي، لكن ليس المفروض أن تتدخل في عمل الرجال، وبالتالي هذا العمل يتطلب الكثير من الوقت لأن استمرار كفاحنا في التصدي للصعوبات التي نواجهها مهم. مسألة التمويل هذه أعلنها لجميع منظمات وناشطات حقوق الإنسان، ومثل هذه المنظمات، عدد أعضاء المنظمة لدينا تقريباً ١٦٥ ومنها خمس أو عشر نساء في بلادنا يعملن فقط، والأخريات عاطلات لأن كل مناضلي حقوق الإنسان في موريتانيا عاطلين!! إلا من لديهم مهنة حرة مثل المحامين، والدولة تسد الباب أمامهن للعمل في القطاع العمالي، ولا أقبل تعاون خارجي أو تمويل خارجي من هذه المنظمات، وبالتالي أصبحنا معزولين عن العالم، وما تبقى عندنا بعض الإمكانات المحدودة، لمساندة بعض المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، ولابد أن نفكر في حل لهذه المشكلة.

- **أ/ عزة:**

الحل الوحيد الذي طرحته (سعاد) نستطيع أن نفكر فيه. ونعد برنامج مشترك مع وضع أولوية لكل دولة.

- **أ/ لارا خيطان:**

في خصوص ما قاله الدكتور هيثم، فكرة أن هناك نساء في التاريخ العربي جميلات لكن من المنهج التعليمي لسن موجودات. لو أريد أن أتحدث بالصفوف الأولى للتعليم الأساسي من أجل الطفل عن دوري في الأسرة تحديداً كيف يمكن محاولة توظيف التربية لأقول لمجتمعنا أن دور المرأة يختلف عن الدور التقليدي المعروف!! هذه نقطة.

النقطة الثانية: كمحامية أناقش نقطتين يمكن أن أساهم في تعديل قانون ما، لكن كيف يمكن أن أطبق القانون في ظل بنية مجتمعية أو تشريعية معينة، لدى وجهة نظر وهي أنه لا مكن أن تكون هناك فجوة حضارية بين الواقع والقانون، لأن القانون لابد أن يكون جزءاً من المجتمع. مثلاً الجديد في الأردن هناك من يقترح قانون للأحوال الشخصية يقضي برفع سن الزواج، كان سن الزواج للفتاة ١٥ وللفتى ١٦ أرتفع إلى ١٨بعض المنظمات الموجودة في الأردن أشادت بالفكرة وبالنظام الحالي، لكن كيف أقنع المجتمع أن هذا صحيح؟ برأيي يكون ذلك مبني على التفاعل هذه نقطة. النقطة الثانية بخصوص الشراكة مع الحكومة، تحديداً أنا لست معارضة للحكومة وليس عندي أزمة معها بالعكس. هل مطلوب مني أن أشارك الحكومة بمشاريعها مثلاً يا (عزة)؟ هذه النقطة يعني أنظم معها مشاريع مشتركة أم أكون على الدوام في حذر منها، وما هو قصدك بالضبط في موضوع الشراكة؟

- **أ/ سعاد القدسي:**

كنشيطات يعملن في مجال حقوق الإنسان في اليمن وما يحدث فيها عندما نتصدى لأي مشاكل تتعلق بالمرأة كثيراً ما يتوجه إلينا الشك، على أساس أننا دائما لنا ارتباط بالمعارضة ودائماً ننتقد الدولة، ودائماً نصدر تقارير مضادة للدولة، وبالتالي فإن هذا الشك يعـرقل سيـــر

العمل. حتى أن انتشار الاتجاه الدينيٍ أدى إلى تراجع لكثير من نشيطات حقوق الإنسان والمطلوب منا تدريب وقدرات غير عادية حتى نصل إلى تغيير مفهوم المجتمع في ظل هذه النظرة ويقتنع بالتغيير، وأنه في صالحه.. وبالتالي ننجح في عملنا.

- **أ/ بخشان نكانه**

(منظمة حقوق الإنسان العراقية):

أريد أن أتناول قضية التعاون أو التفاعل بين نشيطات ومنظمات حقوق الإنسان مع المنظمات الاجتماعية الأخرى، التي تمثل في جوهرها برامج من أجل حقوق الإنسان، أيضاً نحن كناشطات في منظمات حقوق الإنسان وهي ليست منظمات جماهيرية، ولكن نحن نستطيع أن نصل إلى جمهرة واسعة من الناس من أجل هذه القضية المغيبة عن مستويات الوعي الاجتماعي يعني دور المرأة، قضية المرأة، إلى آخره للوصول عن طريق هذه المنظمات إلى الناس، مثال بسيط: في شمال العراق تحديداً، انتشر ختان البنات في السنوات الأخيرة أنا أسمع عن هذه القضية في صغري أو شبابي. لكن في السنوات الأخيرة انتشرت بشكل أوسع. فعملنا مع المنظمات النسائية ومع عدد من الصحفيين ومع أطباء ومختلف هذه الشرائح والمنظمات التي لها علاقة بالمجتمع والناس، نظمنا حملة كبيرة، وكنت في محاضرة كبيرة عن الختان شاركت فيها كمنظمة نسائية كنت أعمل بها في روضة أطفال، وكانت أمهات الأطفال الموجودين بالروضة في هذا الاجتماع وفي هذه الندوة بعدما تحدثت إحدى الطبيبات وهي عضوة ناشطة في هذه المنظمة عن القضية وأضرارها الاجتماعية والطبية، وعن الأضرار الصحية جاءتنا هؤلاء الأمهات بعد الندوة لمعاتبتنا وهن يبكين، وقلن لماذا لم يقيمن هذه الندوة منذ أسبوعين أو ثلاثة لأننا قمنا بختان بناتنا وإلى آخره، ما أقصده نحن كناشطات لا نعمل من أجل كسب شيء بل نعمل من أجل الناس. قضية أخرى بالحقيقة لم آتي بجديد عندما أثير تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى آخره، التي تؤثر على أوضاع المرأة وكلنا نعاني منها، ولست آتي بجديد إذا قلت أن كثير ما يتم التستر بقضايا سياسية كبرى وأخطار خارجية إلى آخره لطمس قضايا يوميه منها وفي مقدمتها دور المرأة، وبهذا يحضرني مثال صغير بالعراق من المؤكد أنكم سمعتم عن حملة ذبح النساء بمبرر محاربة البغاء عدد كبير من النساء صرن ضحايا لهذه المجزرة الوحشية بتعليق

رؤوسهن أمام أبواب منازلهن .. وهذه الحملة لم تطل فقط النساء اللاتي يمارسن البغاء والتي جرت في أكتوبر العام الماضي، وإنما طالت نساء أخريات لديهن وضع اجتماعي، فهذه المذبحة مثلاً طالت طبيبة كانت تتحدث عن نقص الأدوية وتردي الأوضاع الصحية إلى آخره في المستشفى. فأننا كناشطات يجب أن نكون دائمي الصلة والعلاقات بيننا مستمرة، هذه القضية التي حدثت وانتهت تصوروا لو حدثت في أي بلد أوربي يمكن أن تصير قضية عالمية ولكنها قد تحدث لكثير من البلدان العربية ولا نسمع بها، وهنا أيضاً أؤكد أن قضية حقوق الإنسان هي قضية سياسية، بمعنى من ينتهك حقوق الإنسان تحت أي حجج وتبريرات لا يخالف أعراف أو دين إلى آخره، ولكن كلها- أي الانتهاكات- أيضاً تكرس بقوانين وبقرارات إلى آخره من خلال سلطات سياسية ففي اعتقادي أن العمل مع منظمات لا أقول منظمات سياسية ولكن منظمات شعبية اجتماعية من أجل ترسيخ مفهوم الديمقراطية. فالديمقراطية قضية مهمة جداً وملحة في بلداننا وفي منطقتنا لا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان وعن دور المرأة دون وجود الديمقراطية.

- **أ/ خديجة الركاني:**

فيما يتعلق بمسألة التمويل صحيح وحقيقي أن هذه مشكلة مطروحة ولكن الحدة المطروح بها الموضوع أظن أنها مفتعلة! مفتعلة لعدة أسباب لن أخوض فيها الآن، وهي مفتعلة من طرف الأنظمة ومن طرف الحكومات العربية ومن طرف تيارات رجعية. لماذا هي مفتعلة من طرفهم مفتعلة لأنها (الأنظمة والحكومات العربية وكذلك التيارات الرجعية) مناهضة لحقوق المرأة في الدول العربية وبالتالي فالحركات الحقوقية بشكل عام، والحركات النسائية في المجتمع العربي بشكل خاص أمامها تحديات أخرى. وفي هذا الإطار أول من بدأ بالتعامل بمسألة الشركات ومسألة التمويل في إطار الدولة بمفهومها الحديث، هي الدولة نفسها وليس المجتمع المدني ولا المنظمات غير الحكومية.

النقطة الأولى: أننا نواجه تيارات رجعية وكذلك أنظمتنا العربية بخصوص هذا الموضوع باعتباره سلاح ذو حدين **أولاً:** الأيمان والاقتناع بالعمل التطوعي داخل المجتمع المدني، **ثانياً:** اعتبار مشكلة التمويل وسيلة وليست غاية لتسهيل العمل وليست غاية في حد ذاتها إنما الغاية هي تحقيق أهداف تلك الجمعيات. والأهداف بطبيعة الحال كلنا نعلم بأن المنظمات غير الحكومية هي

مؤسسة انطلاقاً من قانون جمعيات كل بلد وفي إطار هذا القانون ومحددة الأهداف، وأنه لتحقيق تلك الأهداف يتم تسيير برنامج، وبناء على ذلك البرنامج يتم طلب تمويل وليس العكس وأن الممول مفروض عليه برنامج معين، وهذه الحالة من خبرتنا في المغرب غير موجودة مطلقاً.

النقطة الثالثة: وهو عمل المنظمات غير الحكومية في إطار القانون. هو العمل فيما يتعلق بقضية التمويل في إطار القانون. **والنقطة الرابعة:** والتي أركز عليها كثيراً وهو أن يضمن هذا القانون ويحترم تمويل واستقلالية هذه الجمعيات، وهنا أتساءل كيف يمكن الحفاظ على استقلال المنظمات غير الحكومية في إطار شراكتها مع الدول ومع الحكومات؟ هذه المسألة يمكن أن تفتح مجالاً للنقاش في جلسات أخرى لأنها مسألة مهمة جداً، كيف نحافظ على استقلالية هذه الجمعيات في إطار برامج مشتركة مع الدولة؟ هناك قضية تلك متعلقة بمسالة الأعراف والموروث الثقافي والديني من جهة، والقانون من جهة أخرى، وأعتقد أن الحركات الحقوقية وخاصة الحركات النسائية في المجتمع العربي هي حركات إصلاحية بمعنى أنها تهتم بانتزاع حقوق ولو جزئية للمرأة، هي ليست خيارات راديكالية أو خيارات ثورية وكذلك نعتبر أن العمل على العقليات وعلى الموروث الثقافي والموروث الديني، مسألة صعبة بالإضافة إلى أنها تتطلب وقتاً وتتطلب عمل سياسي بالإضافة للعمل الحقوقي. وكذلك انطلاقاً من طبيعة المنظمات الحقوقية وخاصة المنظمات النسائية ووصفها بأن الرهان يجب أن يكون على القانون باعتباره ضماناً أساسياً وآلية حقيقية لانتزاع حقوق المرأة، كما أعتقد بأن التقاطع مع الآخر الديني الثقافي والأعراف والذي لديه ارتباط بما هو سياسي أكثر بما هو ثقافي وفي هذا يمكن أن يوجد عمل مشترك على هذا المستوى.

- **أ/ لارا خيطان:**

أريد أن ألقي الضوء على عنوان هذه الجلسة الأولى وهي المعوقات الخارجية لعمل نشيطات حقوق الإنسان وأهمها المعوقات القانونية. على صعيد الجهد الدولي يتم التركيز أيضاً على مبدأ الاتفاقيات الدولية والتي يمكن أن تحد من هذه الإشكاليات. في حالة تصديق الدول العربية على الاتفاقيات أو عدم تصديقها ما العمل بمجال تحفظاتها التي تم أيضاً الإشارة إليها؟ بالنسبة إلي أردت الاشارة هنا إلى إعلان برشلونة لنشطاء حقوق الإنسان، أيضاً موضوع الإقدام

على الشراكه بعض الدول العربية مثل تونس والأردن مثلاً تشهد هذه المشاركة في تأثيرها بالنسبة للمرأة!! وسوف نتكلم هنا عن الخصوصية العربية الدينية أيضاً بالنسبة لمشاركة المرأة بالقرار السياسي الدولي، إذا نظرنا إلى بعض الإحصائيات مثلاً سنرى أنه لا يوجد أكثر من ١٠% من النساء العالميات تشارك بهذا القرار فهل يا ترى هنا معوقات تقليدية أم مشكلة خصوصية أم مشكلة أكبر من ذلك والتي يمكن أن تكون قانونية؟ أن المقيمين هنا بفرنسا يعرفون أكثر. وكان د.هيثم يتحدث لنا أكثر بالنسبة لمشاركة المرأة بالقرار السياسي.

- **أ/ سهام بن سدرين (تونس)**

المجلس الوطني من أجل الحريات بتونس:

أشارت الأخت العراقية أن هناك أولويات لموضوع العراقيل، فعلاً نحن نتقاطع مع بعضنا في عدد من العراقيل التي تسهم بها التقاليد والدين والتشريعات وفي وتونس أهم هذه العراقيل هي العراقيل السياسية في المنع المطلق التي تفرضه علينا الحكومة لأي شكل من أشكال النشاط المستقل والحر في تونس، إذا كنا موجودات في إطار قانوني معترف به كمنظمة النساء الديمقراطيات، ولنا الحق فقط في النشاط داخل عشرة أمتار مربعة وهي مساحة المقر الذي نوجد فيه، وليس لنا أي حق ونحن ممنوعات من أي شكل من أشكال الاتصال بالمجتمع سواء عبر الاجتماعات العمومية أو عبر الصحافة سواء من أخذ الكلمة فيها. وإذا كنا في جمعيات غير معترف بها تزداد العراقيل أكثر فأكثر من رجال الأمن الذين يقفون أمام المكتب الذي نجتمع فيه ويمنعون المواطنين أو المناضلين من الدخول للمكتب أو البيت الذي نجتمع فيه، ويقومون بدور المنع وليس بالتي هي أحسن، ويتم تعنيف المناضلات إذا ما حاولن ممارسة حقوقهن.

- **أ/ عزة سليمان:**

شكراً لسهام معنا الآن أ/ تهاني سوف تعطينا تعقيب لمدة خمس دقائق وبعد ذلك د/هيثم لمدة ١٠ دقائق.

- **أ/ تهاني الجبالي:**

هناك عدة قضايا هامة أعتقد أنها لم تحسم في هذا الحوار في مقدمتها قضية الواقع السياسي وتأثيره على المرأة بشكل عام. القضية ترتبط بالديمقراطية وهي قضية القضايا في الأمة العربية.. النقطة الثانية مرتبطة بالفجوة بين الواقع والقانون وهذه لم تحل فيها الإشكالية بين الحديث الذي قالته (خديجة) بأن الرهان دائماً على القانون أهم، لكن هناك فجوة بين الواقع والقانون هذه إشكالية تحيط بنا. أيضاً هناك قضية هامة في الحوار أعتقد أنها بحاجة أن نعطيها كثير من الاهتمام، ورد في كلام (خديجة) مسألة العمل التطوعي وتراجعه بشكل عام في المجتمع العربي وباعتبار أن التمويل مازال مشكلة حقيقية. أيضاً مسألة الشراكة: هل هي في إطار الحفاظ على الاستقلالية أم في إطار البرامج المشتركة باعتبار أننا لسنا أحزاب سياسية بالتالي أعتقد أن الخلاف الوارد في الحديث نحتاج لتعميقه بالحوار، بيد أنه هل الشراكة في البرامج بيننا فقط أم يمكن أن نشارك أيضاً في برامج حكومية إذا ما استدعيت أو وجدت منفذ للدخول على هذه البرامج، ولأننا كنا نتكلم في تغيير ثقافات مجتمعية من خلال عملية تعليمية وإعلامية.. وهذه أطر الدولة هي التي تسيطر عليها كيف يمكن لي التأثير وأنا ناشطة في حقوق الإنسان في المناهج التعليمية؟ إن لم يكن هناك بيني وبين وزارة التربية والتعليم ومركز تطوير المناهج حوار مستمر، قضية المشاركة أيضاً من القضايا الهامة، اعتبارنا حركات إصلاحية وليست راديكالية أو ثورية، أعتقد أن مجمل ما تم إنجازه في المنطقة العربية من حقوق للمرأة متصل بمراحل ثورية أو راديكالية، حدثت ردة عليها في بعض المجتمعات العربية وهذا يطرح علينا التساؤل الأصيل يا (خديجة) يمكن أن تكون الرؤية الإصلاحية على مستوى التغيير الاجتماعي، ليست أكثر قدرة على الاستقرار في الواقع الاجتماعي، يعني نحن لا يمكن أن ننجز كل شيء في جيل واحد. هل يمكن أن تكون الرؤية المنهجية للتغيير الاجتماعي أقرب للإصلاحية منها للثورة والراديكالية في ظروف المجتمع العربي الآن، هذه إشكالية أخرى أرجو أن تطرح للحوار وأعتقد أنها كثير من القضايا الهامة.

- **د. هيثم مناع:**

هناك مسألتين سوف أطرحهم، لا أريد أن أناقش موضوع التمويل ليس تجنباً له ولكن لأن هذا الموضوع يخص كل أعضاء الجمعيات الأهلية رجالاً ونساء، وليست مشكلة تسوية محددة يمكن هناك "خصوصية" في المجتمعات العربية تدين التمويل وأهميته بالنسبة للمنظمات النسوية ووجود عدد كبير من العاطلات أو غير القادرات على دفع أي مساعدة لمنظماتهن، ولكن كما يلاحظ في الدول العربية اليوم نرى تصريحات بالجملة للسياسيين ولنشطاء حقوق الإنسان "النساء والرجال" هناك عملية إسقاط لكل من يناضل من أجل الديمقراطية والشأن العام بحيث أننا أصبحنا كرجال نتقاسم جزء من هذا الهم النسوي، وبالتالي فهو شأن عام، لذلك كنت أفضل أن يكون موضوع التمويل خارج هذا النقاش. المسألة المركزية التي طرحت حول مسألة القرار السياسي يكون من جانب اثنتين في وجههن وعلى أجسادهن علامات التعذيب والملاحقة، نحن سياسيون شئنا أم أبينا لأن العمل في الشأن العام هو السياسة "نضحك على بعض".. ولكن لسنا سياسيون بالمعنى السيئ للكلمة ولسنا مشروع سياسي، هذا الفرق نحن لا ندخل الانتخابات، لكن نتصدى لمن يزيف الانتخابات، ولا يجب.. أن نقف محايدين.

وهذا كله في صلب العمل السياسي بالمعنى النزيه للكلمة، وبالمعنى الإغريقي للكلمة يعد مشاركة مباشرة في الشأن العام وفي الحقوق التي نعتبرها جزء أساسي من مهمتنا كمناضلين من أجل حقوق الإنسان، فعندما تتكرر الخطة الخمسية فهي تؤثر على وضع المرأة والرجل وعلى حقوق المواطنة، فلنا حق التدخل فيها وإبداء الرأي كنشطاء حقوق الإنسان في الحقوق الاقتصادية في بلدنا وهذا لا يعني أننا قد تحولنا لحزب سياسي لأن الغاية مختلفة، نحن نمثل ضمير المجتمع. من هنا نعود إلى الفكرة المركزية هل التعليم على سبيل المثال أو التغيير في الرأي أو التغيير في أي قرار هو مسألة إيجابية أم سلبية؟ أنا حاولت إعطاء أحد الأمثلة في المحاضرة، ولكن هذا المثل نسبي ومحدود، قلت عندما فكرت الحكومة العسكرية في تركيا التي ألغت الخلافة العثمانية في إصدار قانون للأحوال الشخصية مقتبس من النموذج السويسري، فشلت في ذلك لماذا؟ لأنه كان بشكل تعسفي دون أي تحضير أو نقاش وحتى دون وجود طبقة مثقفة تستطيع أن تدافع عن هذه التغيرات، ولكن هذه ليست قاعدة عامة فعندما قرر ميتران إلغاء حق الإعدام لم تكن الأغلبية في

فرنسا مع إلغاؤه ومع ذلك هناك اليوم أقلية في المجتمع الفرنسي تطالب بإعادة العمل بحكم الإعدام، وأغلبية المجتمع أصبحت مع إلغاء حكم الإعدام، إذن المسألة نسبية، في كل حالة علينا أن ندرس بالفعل إمكانيات ومخاطر الارتداد أو الانعكاس، ومثل بسيط يجب دراسته جيداً في الشرق وهذا ما حاولناه في "اللجنة العربية" عبر كتابين وتناولته شخصياً عبر كتاب ثالث هو "النموذج التونسي" وهو أفضل نموذج لاستخدام شعارات حقوق الإنسان نعرفه. في الشرق الوهابي يقولون لنا أنتم غربيين وسياسيين ونشطاء حقوق إنسان، مهلاً الحكوميون أيضاً يستخدمون حقوق الإنسان فنحن مثلكم نمر على مكتب البوليس ونجد لافتة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والشخص ظهره مجلود ويمارس عليه التعذيب ويسجن مثلاً في أول الشهر، ويقول قاضي التحقيق هو دخل السجن يوم (٣١) هذه هي دولة القانون في "تونس" بين القوسين، هذا المثل يعيدنا إلى مسألة جوهرية في مقاومة العناصر الثلاثة، "العرف والاستعمال السيئ للدين والتشريعات" والتي هي جوهر مسألة فكرة التعاقد، فكرة دولة القانون لو أننا في حاجة إلى عقد بين الحاكم والمحكوم، وعقد أساساً ينظم العلاقة بينهما يعني إذاً لم يكن هناك هذا العقد باستمرار ستكون هناك أزمة وسيكون هناك عمليات احتواء عمليات سوء استعمال للقانون كما ذكرت (تهاني) ولقد أعطت عدة أمثلة حية من خبراتها وحياتها اليومية. أنا قلت لأكثر من مصلح مسلم أننا بحاجة إلى مثل ما فعل ابن رشد في دراسة العلاقة بين الفلسفة والدين، في مرحلة نحن في حاجة لفك الارتباط بين الشريعة والأبوية، بخطى جريئة من رجال الدين يمكن كتابة دراسة من هذا النوع وإذا لم يكن هناك فعلاً كلمة (الإصلاح) أنا أضعها بين قوسين لأنها مسألة ضرورية وتستعمل في كل مجال، يعني صار هناك رد فعل عفوي عند العديد من رجال الدين، أن أي مسألة أبوية هي إسلامية بالضرورة وبالتالي يأخذ الموقف السيئ دائماً رغم أنها تعارض الدين الإسلامي وتعارض أحياناً القرآن بشكل صريح. فهذه مسألة تنعكس على الإسلام وعلى المسلمين والمسلمات. فلابد أن يكون هناك موقف واضح لرجال الدين المصلحين من قضية المرأة وحول حقوقها هذه مسألة هي مصداقيتهم في المشروع الديمقراطي في العالم العربي.

هناك مسألة أخرى: في رأيي أننا لسنا مشروع شعبي، لسنا حريصين على ٥١% لأننا غير مرشحين للانتخابات وبالتالي أنا ممكن أن أدافع عن سلمان رشدي* ولو كان ١% من المجتمع معه لأنني ضد قتل كاتب من أجل كتابة وهذا لا يضرني أو يؤثر في مبادئي لأنني منسجم مع

* سليمان رشدي كاتب إنجليزي مسلم من أصول إيرانية ولقد كتب في عام ١٩٩٥ رواية آيات شيطانية زعم البعض أنه تناول فيها شخص الرسول محمد (ص) بالتحريم، ولهذا أصدر الإمام الخميني فتوى باعتباره مرتداً عن الإسلام.

نفسي، والعديد من الإسلاميين فهموا ذلك واستمروا في علاقة جيدة معي ورغم أنني كنت أشجع المدافعين عن سلمان رشدي لأن هذه مسألة أساسية ومبدئية ولسنا بحاجة إلى الجماهيرية حتى تدافع عن حق المرأة لأنه حق أساسي وضروري لتقدمنا.. هو حق يضع كل كلمة ديمقراطية في تجاربنا بين قوسين وهو حق يشمل فعلاً مشروع التنمية ولا يوجد مشروع تنمية غابت عنه المرأة في العالم كله، عندما خرجوا من الحرب العالمية الأولى في أوربا، المرأة هي التي أعادت البناء، هي التي استمرت في المصانع، هي التي أبقت القدرة التفوقية للغرب وليس الرجل الغربي. وهذا الشيء يحدث في كل المجتمعات، من هنا لابد لنا من مناقشة هذا الموضوع عبر مسألة تعاقدية بإدماج قضية المرأة في كل برنامج سياسي، وأن نتوجه للحزب السياسي ونسأله ما هو موقفك من ذلك؟ عندما يحدث مثل هذا حدث في المغرب قبل أشهر، مسألة استخدام قضية المرأة لتقوية الاتجاه الديني على حساب الأحزاب الأخرى، هناك نطرح هذا التحدي على كل الناس، ونحدد موقفنا منهم بوضوح، كما نطلب منهم أن يحددوا موقفهم من هذه القضايا بوضوح فسيبقى هنا غموض خوف حول المشاعر وكأن المرأة لا يوجد لديها مشاعر ورجل الدين هو الذي لديه مشاعر كأن المرأة لا يوجد لديها مشاعر والأب الذي يضرب ابنته (عمرها ٤ سنوات) هذا لديه مشاعر، هذا شيء غير معقول فكل إنسان لديه مشاعر وبالتالي يجب أن نناقش المسألة بشكل عقلاني- ونضع الأحاسيس جانباً- وبشكل يجعل كل الناس تحدد مكانها في معركة حقوق المرأة.

- **أ/ عزة سليمان:**

شكراً د/ هيثم.. طبعاً المناقشة كانت مليئة بالعديد من النقاط المهمة التي لم تحسم بعد ونحتاج بأن نعمقها من أجل الوصول إلى حلول أو على الأقل إلى رؤية مشتركة، أيضاً أثير بشكل أساسي جدل حول خطابنا وكيف نصل به ليس فقط للقاعدة من أجل خلق قاعدة شعبية تساندنا في حالة الصدام مع المؤسسات الأخرى الحكومية أو الرجعية. لكن أيضاً كيف نقتحم المؤسســـات الأخرى مثل الأحزاب والنقابات من أجل تحديد رؤية واضحة المعالم باتجاه قضايا المرأة.



▫ الفصل الثاني

❖ :نشيطات حقوق الإنسان ومشكلاتهن داخل المؤسسة

<u>مشكلات داخل المؤسسة</u>

طبيعة العمل- المناصب- الأداء

١- الواقع الحقوقي والمؤسسي للمرأة في السودان.. أماني عثمان

٢- واقع نشيطات حقوق الإنسان داخل المؤسسة في لبنان.

رويدا الحاج

٣- مداخــــــــــــــلات

الواقع الحقوقي والمؤسسي للمرآة في السودان

• **أ/أماني عثمان**

لا شك أن طبيعة هذه الورقة، ذات منحي عملي إجرائي موضوعي، أي أن المشكلات التي تعاني منها المرأة داخل هذه المؤسسات، لم تخلق نفسها إنما هي نتاج للممارسات الإدارية العتيقــة، المستندة إلى جملة من القوانين المتنقلة من عهد إلى عهد، في السودان الذي لم يعش في ظل حكومة ديمقراطية منذ استقلاله إلا تسع سنوات، أي لم تكن فترات الحكم الديمقراطي المتقطعة في الســودان بالطول الذي يمكن أن يمدها بالخبرة، هذا بالإضافة إلى شح الديمقراطية داخل المؤسسات الحزبيــة الحاكمة والمعارضة، الأمر الذي لم يترك لها مجال لإعداد القوانين، والمراسم الدستورية التي تحــل المشكلة داخل كل مؤسسة. ولو أن هذا الأمر قد تم منذ أربعة عقود من الزمن، لتداركنا المشكلة ليس فقط في طبيعة العمل والمناصب والأداء فحسب، إنما في إعداد المرأة لتخوض بقوة مع هذه القضايا.
بغض النظر عن الخلاف الأكاديمي، فان طبيعة العمل بحد ذاته إنما هو أمر موضوعي، يتوقف علي نوعه وزمنه ودرجة وفائه باحتياجات المجتمع، ومثال لذلك طبيعة العمل داخل السلطة القضــائية أو في سلك المحاماه، تفرض علي المرأة في كثير من الأحيان – الإلمام بتفاصيل الواقع، لمــا كانــت المرأة في بيئتها الأولى، محرومة من تجارب الواقع التي يتمتع بها الرجــل الــذي يمــارس هــذه الضروب من المهن. هذا العامل جعل أعدادا كبيرة من الطالبات المتخرجات في كلية الحقوق تمثــل نسبة ٦٠% في مقابل ٤٠ % بالنسبة للرجال، مع ذلك لا نجد المرأة تقف في المقدمة فــي مهنــة المحاماة.أما في جانب القضاء، فان المرأة قد صعدت للوظائف العليا خلال التسعينات عبر المعاينات لا عبر التدرج الوظيفي هذا في حقبة التسعينات، ولذلك منذ العام ١٩٩٠م، لــم تتقلــد أي منصــب قضائي، فما هي الحجة غير الرسمية؟

هناك عدة عوامل تحيط بالنظرة الموضوعية للمناصب، باعتبارها إحدى مشكلات دور المرأة، يأتي في مقدمة هذه العوامل العامل السياسي ، الذي يتدخل بصورة مباشر في تحديد الأشخاص، وتصنيفهم حسب الولاء السياسي للطغمة الحاكمة ، وهذا يتصل بدوره بقضايا الرأي السياسي- الانحياز الثقافي – التفضيل- الحرمان من التدريب – تحجيم تنمية القدرات. بالإضافة إلــى التــردي الاقتصــادي، وانتشار ثقافة جلب المال دون أي اعتبار للقدرات.

تاريخياً نجد أن المرأة السودانية حققت عدة مكاسب، وعلي الرغم من رسوخ هذه المكاسب إلا إن وضع المرأة يواجه تدنيا منذ الثلاثين من يونيو ١٩٩٠م عبر مجموعة من القوانين وأنماط سلوك السلطة، التي تسعي لإقصاء النساء عن دائرة العمل في مؤسسات الدولة (القضاء مثلا)، إلا أن النساء ما زلن يواصلن نشاطهن للحفاظ علي مكتسباتهن، والتقدم بخطي ثابتة صوب الإسهام في ترسيخ دعائم مؤسسات المجتمع المدني، ومفاهيم حقوق الإنسان في السودان، كما أن العديد من المنظمات التي تعمل في هذه الميادين، للناشطات وجود لا يستهان به في عضويتها.

بعد إلقاء هذه النظرة العامة، حول المشاكل داخل المؤسسات فيما يتصل بطبيعة العمل والمناصب والإدارة، يمكننا تلمس هذه المشاكل بصورة أشمل بُغية الوصول إلى نتائج موضوعية مُوصلة إلى حلول مناسبة.

تتظاهر القيادات النسوية في دوائر السلطة الحاكمة، بنقد الاتجاه الذي يعمل علي سلب المرأة من حقها في تولي المناصب. والجدير بالذكر أن هذا النقد لا يطرح القضية – أي قضية تولي المرأة المناصب المهمة- بالكيفية التي تمكن من حلها، بل يهدف إلى تثبيت الواقع من جانب غير مرئي، فعلي سبيل المثال هناك امرأة تتولى منصبا دستوريا (مستشار رئيس الجمهورية)، وتمارس نقد السلطة عبر الصحف ولكنها في الوقت ذاته لا تبذل أي جهد، لإثبات حق المرأة في تولي المناصب المهمة، أو علي الأقل السماح بالتعيين، وذلك أن السلطة القضائية امتنعت عن تعيين أي امرأة في منصب أو مزاولة مهنة القضاء، والشخص العادي يتوقع أن تتصدى المرأة، التي تشغل منصباً قياديا لهذا التراجع في تعيين القضاء، ويمكننا اعتبار الأستاذة بدرية سليمان مثالا حياً، علي أن تولي المرأة منصباً مهماً في ظل نظام شمولي لا يضيف إلى حقوق المرأة شيئاً، بل ربما سلب حقوقاً كانت تتمتع بها أصلا.

يكشف موقف السلطة الحالية، الرامي إلى عدم تعيين المرأة في منصب القضاء عن التمييز النوعي ضد المرأة، خلافا للرجل الذي استمر تعيينه وتولي المناصب العليا في السنوات العشر الأخيرة، وهذه الحقيقة تقف علي النقيض من الزعم بان هنالك تقدما في وضع المرأة عندما صعدت إلى المحكمة العليا، والدليل علي ذلك أن التصعيد لا صلة له بعدم التمييز، إذ انه ما أن ينظر إلى القاضي (رجلا كان أو امرأة) باعتباره خارجاً علي السلطة حتى يتم العزل أو النقل، وتكشف الإحالة للصالح العام عن المدى الذي يهدد ليس القضاء، بل المرأة التي تتقلد منصباً، وإذا قُدر لنا في السودان أن

يتوقف تعيين المرأة في منصب القضاء لعشر سنوات أخري فلن توجد امرأة في منصب القضاء، وهذه مشكلة لا بد من تداركها قبل فوات الأوان.

أن الولاء السياسي يتصل بصورة مباشرة ، بقضايا المنصب/ طبيعة العمل وذلك نتيجة لتذبذب قيادات المجتمع المحلي في ولائهم السياسي، الذي يؤدي بدوره إلى عدم ثباتهم في المواقف المتعلقة بقضية حقوق الإنسان، أي أن الإنسان عندهم غير مستقل عن الانتماء السياسي ، لذلك يضعف أدائهم عند وضعهم في المناصب القيادية. ومن الأمثلة الدالة علي عدم ثبات مواقفهم، التقيد الحرفي بالقانون والتقييد به، مثل قانون الصحافة للعام ١٩٩٦م المعدل عام ١٩٩٩م، الذي حرم المرأة من منصب رئيس تحرير جريدة الرأي الآخر، وحرمانها من وضع اسمها ضمن سجل الصحفيين في مجلس الصحافة. وقد كان حرمانها من ذلك الحق عائدا بالدرجة الأولى إلى رأيها السياسي الذي نشرته صحيفتها وقد تحدثت فيه عن فساد أحد المسؤولين في الدولة، ويعتبر حرمانها من منصبها مخالفاً للقوانين الدولية، وقد كان من حقها كصحفية أن تكون لها حرية التعبير عن الرأي وصياغته في إطار القضايا التي يمكن مناقشتها وفهمها والرد عليها والتحاور بشأنها، والتعبير عن ذلك الرأي بشتى وسائل التعبير، وقد حفل التاريخ الإنساني بجهد الفلاسفة ورجال الفكر من كل جيل في المطالبة بحرية الرأي والتفكير وانتقاد الآخرين، متى ما كانوا تحت طائلة النقد خاصة فيما يتعلق بالأفكار التي تسعى إلى تقييد هذه الحرية. لكل هذه الأسباب مجتمعة؛ أبعدت الأستاذة آمال عباس عن منصبها بسبب رأيها السياسي. هذا ولا يمكن – بدون حرية التعبير – تصور إمكانية التعددية التي هي من أهم مقومات النهج الديمقراطي وكما لا يمكن تصور وجود إيمان حقيقي بقيمة الإنسان الذاتية، ولا يمكن قبول التعددية دون وجود حرية حقيقية في التعبير؛ لأن هذا المبدأ هو الوسيلة الوحيدة المؤدية إلى تثبيت الأفكار الديمقراطية وتدعيمها، فإذا ما انتفي تبدأ حرية الرأي والتعبير في إطار النهج الديمقراطي فهذا يعني إفراغ هذا النهج من محتواه الأساسي، ويمكن وصفه بأي صفة غير الديمقراطية وهذا هو حال السودان اليوم الذي يحرم فيه الإنسان من قيمته كإنسان أولاً والتعبير عن رأيه كما يحرم من منصبه.

- **الظاهرة الأولى: ظاهرة نساء الشهداء**

ظاهرة أرامل الشهداء تتمثل في وجود منظمات تابعة للسلطة تقوم بتعيين أرامل الشهداء،

وهذا التعيين لا يقوم على غير الولاء للسلطة (مثل رباب أبو قصيصة) وهي قاضي محكمة عليا وقد كان زوجها ممن استشهدوا في الجنوب ولذا تم ترفيعها إلى هذا المنصب وليس على أساس الكفاءة والأهلية للمنصب.

- **الظاهرة الثانية : اكتشاف البترول**

إن اكتشاف البترول لعب دورا كبيراً في توفير عدة مناصب للمرأة وذلك لبروز شركات كبرى (مثل جياد) وشركات التامين (مثل شركه شيكان) وكلها خلقت مناصب ووظائف للمرأة إلا إنها تعتمد على الولاء السياسي في المقام الأول، وقد سلكت المرأة- إلى حد ما- في طريق العمل في هذه الشركات، إلا أن طبيعة العمل- المناصب- الأداء- مرتبطة بالولاء السياسي، وهذا يعني التمييز ضد المرأة بسبب الرأي السياسي.

- **الظاهرة الثالثة: المؤسسات الدستورية**

يتم اختيار المرأة على أساس الولاء السياسي للمناصب الدستورية، مثل سعاد الفاتح التي كانت الأمين للمجلس القومي لأمانة الحزب الحاكم، ولكن نتيجة للخلافات السياسية تم إقصاؤها من منصبها؛ لأنها تتبع للحزب الذي يرأسه د. حسن عبد الله الترابي ، الذي هو الآخر رهن الاعتقال التحفظي والإقامة الجبرية بسبب موقفه السياسي من السلطة الحاكمة.
إلا أن نوعاً من التسامح السياسي يظهر الآن على رداء السلطة وهو تسامح اعتاد المواطنين على عدم الاعتماد عليه كثيراً لأنه تسامح مرحلي، وبناء على ذلك تمت مضاعفة عدد النساء في قيادة التنظيم الحاكم وفي المكتب القيادي للتنظيم الحاكم وإضافة اسم (سامية أحمد) وزيرة للرعاية الاجتماعية، و(رجاء حسن خليفة)، وكذلك (د. سعاد الفاتح البدوي) المستشارة السابقة لرئيس الجمهورية لشئون المرأة والطفل ورئيس الجبهة النسائية الوطنية قبل ٣٠ يونيو ٨٩، وممثلة دوائر الخريجين عن حزبها في الفترة ٨٦-٨٩ كما تم إضافة اسم (سمية أبو كشوة) وهي أستاذة بجامعة الخرطوم وسبق أن اعتذرت عن تولي منصب وزير الدولة لوزارة الثقافة والإعلام. لقد ضاعفت السلطة عدد النساء ، وذلك وفق ما تقتضيه الظروف المرحلية للحكم وهي: بأن توحي لكثير من الدول أنها تسعى لخلق مناخ وفاقي ديمقراطي إلا أن الولاء السياسي يلعب الدور الأكبر ، وهذا ينطبق أيضاً على المناصب التنفيذية.

- **الظاهرة الرابعة: الاعتقال**

تم اعتقال عدد من النساء القياديات في السنوات العشر الأخيرة، من عضوية الحزب الشيوعي- الاتحادي الديموقراطي- حزب الأمة- الاتحاد النسائي، وكن يوضعن في السجن العام مع السجينات- وعند خروجهن من السجن يجدن مناصبهن القيادية في المؤسسات قد فقدت، وذلك بسب تعرضهن لعقوبة السجن وبعضهن متفرغ للعمل السياسي، مثل سارة نقد الله (حزب الأمة) ومنصبها القيادي وأداءها المتقدم أوصلاها إلى السجن؛ ليتم تعويقها ومنعها من ممارسة نشاطها، وكذلك حرمان غيرها من المناصب التقليدية في الدولة، وبالتالي يكون للاعتقال أثره السيئ المؤدي إلى الحد من المناصب، وبالتالي طبيعة العمل والأداء .

- **الظاهرة الخامسة : الحرب والنزوح**

هناك عوامل عامة تحد من المناصب وطبيعة العمل والأداء، منها أن النساء والأطفال يشكلن نسبة ٦٠% ويشكل الأطفال نسبة ٤٠ % من النازحين البالغ عددهم خمسة ملايين اغلبهم من جنوب السودان وغربه، من الغرب بسبب الجفاف والتصحر ومن الجنوب بسبب الحرب، وهذه كلها عوامل تعوق المشاركة في اتخاذ القرار من جانب المرأة، كما يمنعها من أن تكون في موقع مميز. وإذا القينا نظرة على النساء اللائى يتولين المناصب؛ نجدهن غالباً من وسط السودان؛ إذ لا يعانين من الحروب أو الجفاف ويتمتعن ببعض الاستقرار وحتى تمثيل هؤلاء جاء عبر ولائهن السياسي وانتمائهن الحزبي.

وتفسيرا لهذه الظاهرة نجد أن عدد النساء الفقيرات قد تزايد في العقد الماضي ، بنسبة تفوق تزايد عدد الرجال الفقراء ولاسيما، في البلدان النامية ومنذ عهد قريب صار تأنيث الفقر ؛ مشكلة لها خطرها في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال بوصف ذلك من النتائج القصيرة الأجل لعمليات التحول في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهناك عوامل أخرى مسؤولة عن هذه الحالة وتتمثل في تصلب الأدوار الاجتماعية المحددة للجنسين، ومحدودية فرصة وصول المرأة إلى السلطة- والتعليم- والتدريب- والموارد الإنتاجية- (وكذلك العوامل الثقافية والاجتماعية الناشئة التي تفضي إلى عدم الاستقرار و تدهور الأسر) ومن العوامل التي أسهمت في هذه الحالة عدم جعل كافة عمليات التحليل والتخطيط في الميدان الاقتصادي تتضمن في صلبها، الأساسي منظوراً يراعي نوع

الجنس بصورة وافية للفرص، والتصدي للأسباب الكامنة وراء الفقر وليست هناك تنمية متوازنة فيما يتصل بنساء الوسط والريف (الغرب والجنوب) على سبيل المثال ويرجع إلي السياسات التي تتخذها السلطة تجاه تلك المناطق لعدم ولائها السياسي، الأمر الذي ينعكس سلبا على وضع المرأة ويبعـدها عن أماكن اتخاذ القرار.

- **عدد النساء في المجلس الوطني:**

إن وجود النساء في المجلس الوطني، سواء كن يمثلن المؤتمر الشعبي أو الوطني هو وجود تشريفي بعيداً عن الدور التنفيذي، والغرض منه إثبات ادعاء السلطة بإعطاء المرأة حقها في التمثيل داخل المجلس الوطني والذي لا يتم انتخابه في ظل تعدد حزبي حقيقي، الأمر الذي أدى إلى حرمان عدد كبير من القيادات النسائية من تولى المناصب أو حتى دخول المجلس الوطني ، حتـى اللائـي تمكن من دخول المجلس ينحصر نشاطهن (في القطاع النسوي) أي فيما يتعلـق بشـؤون المـرأة وبالتالي ليس لديهن مناصباً قيادية وهذا يؤثر بدوره على الأداء.

- **القيود التي تؤثر على الأداء المناصب طبيعة العمل:**

لقد كسرت المرأة السودانية القيود لأكثر من خمسين عاما كقيود الأمية والجهل والخرافـة والعادات والتقاليد البالية، ووصلت إلى غاياتها في شتى المجالات وتدرجت في ارتقاء الوظائف العامة والقيادية في كل مجالات العمل فأثبتت جدارتها في ظل القوانين والدساتير وتشريعات العمل ، التـي تساوى بينها وبين الرجل دون تمييز، بدءاً من دستور ١٩٧٣م مروراً بالدستور الانتقالي ١٩٨٥، ثم دستور ١٩٩٨ في المادة الثانية عشرة التي جاءت مطابقة لقانون ١٩٧٣م أما قوانين العمل فقد حثت على المساواة ، وتوفير أفضل الظروف للعمل، مثل قانون الأمن الصناعي وقانون الأجور وظروف العمل لعام ١٩٧٦، وقانون علاقات العمل الفردية لعام ١٩٨١ وقانون التأمينـات الاجتماعيـة سـنة ١٩٩٠. وعلى الرغم من عدالة الدساتير والقوانين فقد ظهرت تفرقة بينة تمارس مـن قبـل بعـض التنفيذيين الذين يلبسون الدين رداءً لتنفيذ سياساتهم الرامية لرفض الآخر وإقصاء المرأة عن منصبها، كما فعل والي الخرطوم في قراره الشهير.

- **تحليل قانون الوالي:**

لقد أثبتت المرأة السودانية القدرة والكفاءة في الدفاع عن حقوقها وحماية مكتسباتها؛ إلا أنه من سخرية القدر أن تقاوم المرأة السودانية قيود التقاليد البالية، والتمييز الذي ظل يمارس ضدها، وأن تجبر السلطات على فتح أبواب المناصب والوظائف القيادية لها وفي ظل وصول المرأة للوظائف القيادية يتخطاها والي الخرطوم ويصدر قراراً يقضي بإيقافها عن العمل وكان من واجب النساء القياديات أن يقفن بشدة ضد هذا القرار، قبل أن يعلن على الملأ باعتبارهن صاحبات قرار، إذ أن مثل هذا المنحى يقلل من أهمية وجودهن كنساء في موقع اتخاذ القرار ويجعل من وجودهن صورياً وفي هذا دلالة واضحة على استكانة المرأة القيادية حين يتخذ القرار من دونها فمستشارة المرأة والطفل السابقة التي كانت في موقع اتخاذ القرار، اتخذ والى الخرطوم قراره الشهير دون الرجوع إليها ثم عادت فهاجمته ولكنها لم تهاجم مبدأ اتخاذ القرار وهذا جانب من الاستكانة لتخطيها، وكان من واجبها أن تحتج على الموقفين معاً، إلا أنه يبدو أن القيادة تعني عندها المنصب اللامع، السيارة الفارهة وحضور المؤتمرات الدولية، دون أن يكون لها القدرة على اتخاذ القرار الأمر الذي نجم عنه اتخاذ القرار دون الصلاحيات الوظيفية، وإلا فلماذا لم تهاجم مبدأ اتخاذ القرار بواسطة الوالي؟.

- **أمثلة من الواقع المعاش:**

إن الأنظمة الشمولية في الوطن العربي تستعين بالمرأة في المناصب العليا وتستغلها أسوأ استغلال لتمرير سياساتها المناوئة لثقافة المرأة؛ وفي الأنظمة الشمولية تصبح الوزارات في ظلها دون قيمة حقيقية والرجال الذين يتقلدونها أو يتقلدون مناصباً فيها هم غالباً بلا سلطات فعلية وطبيعي أن تصبح المرأة بلا سلطات فعلية كذلك.

إن مما يؤكد ما ذهبنا إليه خلو لجنة الاختيار (اللجنة التي تقوم بأمر التعيين والوظائف) من النساء، وهذا بدوره له تأثير واضح في عدم تعيين النساء في وظائف بعينها باعتبار أنها غير قادرة أو مؤهلة وهنا يظهر التمييز النوعي الذي يترتب عليه فقدان المرأة لإحدى المناصب، مع أن المادة ٢١ من الدستور تنص على المساواة :(جميع الناس متساوون أمام القضاء، والسودانيون متساوون في الحقوق والواجبات وفي وظائف الحياة العامة، ولا يجوز التمييز فقط بسبب العنصر أو الجنس أو الملة الدينية، وهم متساوون في الأهلية للوظيفة والولاية العامة، ولا يتمايزون بالمال ...)، ولكن هناك

تناقض في الواقع العملي وهذا الذي ذكرناه حق كفله الدستور ووافقته المواثيق الدولية (اتفاقية سيداو)، والمعضلة تتمثل في تضاد التطبيق مع نص الدستور والقانون والمواثيق الدولية؛ التي تكثر الدولة من التباهي بها، والمرأة ما تزال تعاني من هذا التضاد ومثال لذلك قانون النظام العام الذي يمارس كل أنواع القهر والبطش ضد النساء، في الحملات العامة في الأسواق دون رأفة بالنساء، في حين تتنافى أعمال البطش والعنف الموجهة ضد المرأة مع كل قيم الإسلام، التي تذكرها الدولة على مستوى الشعارات وتجافيها على مستوى التطبيق. والعنف ضد المرأة مظهر من مظاهر علاقات القوى غير المتكافئة على مدى التاريخ بين الرجل والمرأة مما أدى إلى سيطرة الرجل على المرأة وتمييزه ضدها والحيلولة دون نهوض المرأة بالكامل.

والعنف ضد المرأة طوال أطوار حياتها نابع أساساً من الأنماط الثقافية . وبخاصة الآثار الضارة المترتبة على عادات أو تقاليد معينة وجميع أعمال التطرف المرتبطة بالعنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين التي تدين تدني المركز الممنوح للمرأة في الأسرة وفي مكان العمل. وفي المجتمع المحلي وفي المجتمع ككل تتفاقم أعمال العنف ضد المرأة وذلك بالضغوط الاجتماعية وبخاصة الخجل من شجب أعمال معينة ما برحت ترتكب ضد المرأة وافتقار المرأة إلى سبل الحصول على المعلومات القانونية أو المساعدة أو الحماية أو الافتقار إلى قوانين تحظر بصورة فعالة أعمال العنف ضد المرأة (قانون النظام العام) وعدم إصلاح القوانين القائمة وعدم وجود جهود مبذولة من جانب السلطة العامة لزيادة الوعي بالقوانين القائمة وإنفاذها. بل نجدها كل يوم تقوم السلطة بوضع قوانين جديدة تؤدي إلى العنف وأيضاً عدم وجود وسائل تعليمية لمعالجة أسباب العنف وآثاره. فلا بد من نبذ هذا العنف بكافة أشكاله والتعبئة ضده.

على سبيل المثال المادة ١٩ من قانون العمل تنص على أنه (لا يجوز تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الأعمال التي تحتاج إلى مجهود جسماني كبير، أو المضرة بالصحة كحمل الأثقال والأعمال التي تؤدى تحت باطن الأرض أو الماء، وكذلك المواد التي تعرضهن للمواد السامة، أو البرودة أو الحرارة التي تتجاوز الحدود المعقولة لتحمل النساء)، إلا أن هناك تعديلاً تم بعد قرار الوالي حيث أضيفت في المادة ١٩ المذكورة بعد كلمة الماء التي وردت بالنص (والتي تعرض عفتهن وكرامتهن للامتهان أو خدش الحياء)، وأضيفت بعد المواد السامة (... ومؤذية عضوية أو غير عضوية مثل الرصاص والبنزين ومشتقاته أو الزئبق والسيانيد والكالسيوم) ، تم هذا التعديل في

الثامن عشر من ديسمبر ٢٠٠٠ الموافق ٢٢ رمضان ١٤٢١هـ ويحمل توقيع عمر البشير رئيس الدولة. وهنا يجدر بنا ذكر قرار الوالي والانتقادات التي وجهت إليه لأنه يحد من عمل النساء وبالتالي يؤثر على المناصب وطبيعة العمل والأداء. لا شك أن المرأة تتمتع بمهارات وخبرات خاصة، تمكنها من الإسهام في التنمية إذ أنه في أوقات الصراع كثيراً ما تتولى النساء إدارة شئون المنازل والمزارع والقرى، فهذا يسهم في توليها المناصب القيادية، ويمكنها من اتخاذ القرار، وبالتالي يؤكد فاعلية أدائها. إن وضع المرأة في أماكن اتخاذ القرار يعتبر أساسياً لمنع المنازعات وتسويتها ولحفظ وتعزيز السلام.

كان ينتظر من والي الخرطوم عند إصداره لقراره الشهير أن يستخدم كل سلطاته؛ ليؤكد أن السودان وطن متباين الأعراق والديانات والثقافات والتقاليد، فإذا أصدر أي قرار لابد أن يحترم هذا التباين بما يوطد روح الوفاق وتماسك البنية الاجتماعية إلا أن قرار الوالي عمل على توطيد العصبيات والملل الدينية والطائفية ، ذلك أن القرار كان قمة في التسلط واستغلال النفوذ الديني والسلطة واللاإنسانية فهو لا يخلو من كونه كلمة حق أريد بها باطل، إذ كان يجب عند اتخاذ القرار وإصدار القوانين أن يراعى فيها التطابق مع مبادئ حقوق الإنسان وأن تصب في مصب الوحدة الوطنية.

مما سبق يتضح أن الوالي لا يملك الحق في إصدار مراسيم مؤقتة طبقاً لنص المادة ٢/٩ من دستور السودان لسنة ١٩٩٨، المتعلقة بمشاكل الديانات والحرمات والحقوق الدستورية وهذا ينم قرار الوالي عن ضيق الأفق وهو مخالف للتوجهات العامة للدستور ومخالف للمواثيق الدولية التي تكفل الحرية في مجال العمل وتمنع كل أشكال التمييز ضدها، وذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسنة ١٩٦٦؛ الذي صادقت عليه حكومة السودان بملحق التشريع رقم ٨٦/٤/١٥، وكذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة ١٩٨١، الذي صادقت عليه حكومة السودان بملحق التشريع رقم ٨٦/٣/١٥. ونشير هنا أيضاً إلى قانون فيينا للمعاهدات لسنة ١٩٦٩؛ الذي صادقت عليه حكومة السودان بالتصديق رقم ٩٠/٢٠ وهو ملزم للدولة بمراعاة واحترام الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

- **وإليكم نص قرار الوالي :**

في الرابع عشر من سبتمبر ٢٠٠٠ أصدر والي الخرطوم ، القرار رقم ٢٠٠٠/٨٤ الذي

ينص على الآتي: (في إطار سعي الدولة لتكريم المرأة وصيانة كرامتها، ووضعها في المكان اللائق بها؛ بما يتماشى مع التوجه الحضاري للأمة وتمسكاً بالقيم التي نص عليها الدين الحنيف ومراعاة لتقاليد أمتنا السامية أصدر الآتي:

العاملات في محطات الوقود واللائي يقمن بصرف الوقود بواسطة المسدسات للجمهور.

العاملات بالفنادق والمطاعم والكافيتريات ، ونحوها من تقديم خدمات السفرة للعامة، ما عدا خدمات الأسر .

لا تقدم خدمات الغرف بالفنادق ، من قبل العاملات من النساء إلا للنساء فقط .

يراعى عند تنفيذ هذا القرار ألا تضار العاملات اللائى يعملن حالياً في الأعمال المشار إليها وتتم الاستفادة منهن بواسطة المخدم في خلاف المهام المشار إليها .

على وزارتي الحكم المحلي والإدارة والتنظيم والشئون الاجتماعية والثقافية وإدارة شرطة الولاية؛ وضع هذا القرار موضع التنفيذ الفوري.)

د. مجذوب الخليفة أحمد – والي ولاية الخرطوم

لقد جاء قرار الوالي معادياً لثقافة وتقاليد مجتمعاتنا المتباينة إذ تحدث به زوراً وبهتاناً بما ليس له علاقة بالدين عامة والإسلام خاصة، والقيم الفاضلة المتعارف عليها؛ ذلك أن الإسلام لا يقر التسلط العرقي والديني وكذلك دستور البلاد والمواثيق الدولية.

❖ التوصيات

١. انتهاج وتنفيذ تنمية مستدامة ومتوازنة تتيح تصعيد قطاع كبير من النساء إلى المواقع القيادية وتحسين الظروف المتصلة بطبيعة العمل، المناصب والأداء تكون موجه نحو استئصال شأفة الفقر، والحد من حالات الإجحاف القائم علي نوع الجنس.

٢. أن يتم التعيين وفقا للكفاءة لا على أساس الولاء السياسي أو المظهر (الحجاب).

٣. وجود نظام ديمقراطي يكفل للمرأة حقوقها كاملة ومعلنة ومنفذة.

٤. إيقاف الحرب ونشر ثقافة السلام، وثقافة حقوق الإنسان.

٥. الصحافة باعتبارها السلطة الرابعة، لا بد أن يتاح لها القيام بدورها في التوعية الإنسانية لما للإعلام من القدرة علي نقل الخبرات والوعد.

٦. علي النساء تقلد كل المناصب التي توكل لهن، بشجاعة وطرد حاجز الخوف من تقلد المناصب وأن تؤديها بكفاءة عالية. حتى لا يحدث التمييز.

٧. زيادة قدرة المرأة علي المشاركة في صنع القرار والقيادة واتخاذ تدابير خاصة لضمان وصول المرأة علي أساس المساواة إلى هياكل السلطة واتخاذ القرار ومشاركتها فيها مشاركة كاملة.

٨. الدعوة إلى إطلاق حق تقلد المرأة لكافة المناصب وكسر احتكار الرجل له.

٩. هدف استراتيجي القضاء علي التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل. وذلك من جانب الحكومات وأرباب العمل والموظفين والمنظمات.

١٠. زيادة وتعزيز مشاركة المرأة في حل النزاعات وصنع القرارات والقيادة في أنشطة السلم والأمن، وحماية المرأة من المنازعات المسلحة وغيرها.

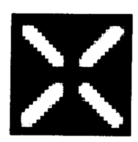
١١. توفير الضمانات الدستورية أو سن التشريع الملائم لمنع التمييز علي أساس الجنس بالنسبة لجميع النساء والفتيات في جميع مراحل العمر وضمان حصول المرأة في جميع مراحل العمر على حقوق متساوية وتمتعها بها تمتعاً كاملاً.

١٢. سن وإنفاذ القوانين ووضع التدابير المتعلقة بتنفيذها بما في ذلك سبل الانتصاف والوصول إلى

العدالة في حالة عدم الامتثال وذلك لمنع التمييز المباشر وغير المباشر على أساس الجنس. والتوجه الجنسي ومركز الوالدين والولاء السياسي فيما يتعلق بفرص الوصول إلى العمل وظروف العمل بما في ذلك التدريب والترقية والصحة والسلامة. علاوة على انتهاء الخدمة والضمان الاجتماعي للعمال بما في ذلك الحماية القانونية من التحرش الجنسي والعنصري.

١٣. ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة مع إيلاء الاعتبار للتوزيع الجغرافي المنصف من الناحية العددية على جميع المستويات. وضمان إتاحة الفرص لإشراك المرأة المؤهلة في جميع المنتديات.

١٤. على النساء أن يتمسكن بالمساواة ابتداءً من الأسرة ثم الحياة العامة وذلك بخلق علاقة متوازنة بين الرجل والمرأة وذلك برفض العلاقات السلطوية التي تقوم على عدم المساواة. وبالتالي تحد من قدرة المرأة على إيجاد الوقت اللازم وتنمية المهارات اللازمة للاشتراك في عملية صنع القرار في المحافل العامة الأوسع نطاقاً، لذلك فإن اقتسام هذه المسئوليات بين الرجل والمرأة بصورة أكثر إنصافاً من شأنه أن يؤدي ليس فقط إلى تحسين نوعية حياة المرأة وبناتها وإنما أيضاً إلى تعزيز فرصهن فيما يتعلق بتكييف وتصميم السياسات والممارسات العامة والنفقات العامة بحيث يستثنى الاعتراف بمصالحهن وتلبيتها والشبكات غير الرسمية وأنماط صنع القرار على صعيد المجتمع المحلي التي تعكس غلبة الذكور، وتقييد قدرة المرأة على الاشتراك على قدم وساق في الحياة السياسية والاقتصادية.



واقع نشيطات حقوق الإنسان داخل المؤسسة في لبنان

- **أ/ رويدا الحاج:**

أن البحث في دراسة وضع المرأة في المؤسسات كناشطة في مجال حقوق الإنسان، بالمقارنة مع الرجل والإشكاليات لهذا العمل ضمن هذه المؤسسة لهو موضوع شائك من ناحيتين:

أولاً: "كونه لم يتم التعرض إلي هذه الدراسات عن كثب، إذ أنها قد تكون فرعا" من كل، يصعب تجزئته وفصله عن عمل المرأة وإشكالياته بشكل عام.

ثانياً: "إن موضوع الإشكاليات التي تواجه نشطاء حقوق الإنسان تكاد تكون مماثلة بالنسبة للرجل كما بالمرأة ومن هنا صعوبة تفريق هذه الناحية إذا ما استبعدنا الناحية القانونية والتقليدية والثقافية والترسبات الذهنية بالنظر إلي عمل المرأة وما يمكن للنظرة أن تطرح من انتهاكات مبنية علي أساس الجنس في المنصب والمكافئة والأداء والتعامل مع المهام".

لقد قام المعهد العربي لحقوق الإنسان بتحضير دراسة في كل من فلسطين والمغرب ولبنان ومصر واليمن وتونس والكويت تحت عنوان "واقع المنظمات غير الحكومية العربية واحتياجاتها" وهذه الدراسة هي في المرحلة الأخيرة وستصدر قريبا "لتكون ضوءاً مسلطا" علي واقع هذه المنظمات وإشكالياتها بشكل عام.

أن نظرة سريعة إلي واقع المرأة الناشطة في المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان تشير إلى أنها قد حققت ذاتها وموقعها داخل هذه المؤسسة بالنسبة للوجود المتساوي للرجل والمتكافئ له علي حد سواء، فنحن نري رئيسة لجمعية المعهد العربي لحقوق الإنسان، ومنسقة لمنظمة ومديرة برامج

ومعدة أنشطة ومحللة وباحثة.. الخ في هذه المنظمات، حتى أننا بنظرة سريعة على الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان بشكل عام وبحقوق المرأة والطفل والبيئة والتنمية بشكل خاص سواء علي صعيد العمل الخدماتي أو الدفاعي التربوي، نكاد نري المرأة هي المسيطرة علي القرار، بينما النظرة إلي النسب المئوية عبر الإحصاءات قد تشير إلي واقع مغاير نوعا ما، مما يستتبع دراسة تواجد المرأة في هذه الجمعيات والمنظمات ككيان خاص لاستنتاج الإشكاليات التي أدت إلي هذه المعادلة غير المتساوية في التواجد والعمل والتعامل مع الخارج أي الأداء والتنفيذ.

<u>بالنظر إلي بعض الإحصاءات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي في لبنان – لاسورس – ١٩٩٨ نعرض التالي:</u>

- عدد المديرات والكوادر العليا في لبنان من العاملات في المؤسسات الأهلية ٣,٠ %
- عدد العاملات في مجال الخدمات والتربية والسكرتارية في المؤسسات الأهلية ٢٨,٧%
- نسبة انخفاض الراتب بالنسبة للرجل بمعدل٤٠%للنساء ٦٠% للرجال
- لابد من الإشارة إلى أن نسبة عدد النساء في لبنان هي ١٠%زائد نسبة عدد الرجال، كما أن عدد النساء العاملات في لبنان بالمجمل هو:٢٢٦٨٥٠ امرأة

إحصاء آخر يطرح التساؤل التالي: "ما هي المعوقات التي تواجهك كامرأة في العمل؟"

<u>الإجابة:</u> معوقات شخصية، مادية، تدني الراتب، المرأة المتزوجة ودورها في الأسرة، تدني فرص التنمية والتأهيل والتدريب في العمل، أما النسبة الأكبر والبالغة ٧١،٥% فقد أجابت: "لا معوقات كوني امرأة ".

واللافت أن العمل في مجال حقوق الإنسان لهو مثير للنقاش بالنسبة للنظرة الخاصة بالمرأة:

أن التفاوت موجود بالرغم أن مرده لا يرجع للاختلاف في الطبيعة أو الوظيفة الإنسانية فالتماثل موجود والاختلاف مرفوض بتاتا"، وقد سلكت التوجهات الأخيرة في مسألة الجندر وتأثيرها علي ظهور نظرة جديدة لهذا التماثل الوظيفي فالحقوق الإنسانية لا تتجزأ للمرأة خلافا" للرجل أو العكس، فالحق في الحياة والتنقل والعمل والأجر المساوي والفرص المتساوية وغيرها من المتفرعات من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ناهيك عن الحقوق السياسية (هي ليست موضوع النقاش هنا) هي واحدة، فمدخل المرأة إلي كل هذه الحقوق كمدخل الرجل، وإذن ما هي الإشكالية؟

أهي إشكالية من الداخل بالفعل؟وهي جمعيات تعني بالحق الإنساني فكيف تنتهك حقا" إنسانيا" يتمثل بالفرص المتكافئة والنظرة المتساوية؟أم تراها إشكالية تنعكس من خلال إشكاليات خارجية (سبق وأن تم التطرق إليها في الجلسة السابقة) وهي المعوقات الحقوقية القانونية والتقليدية الاجتماعية.

لا شك أن تأثير النظرة التقليدية والقانونية لعمالة المرأة لها التأثير الكبير وإنما من سيحرر المرأة من هذه التقاليد الراكدة ودفعها إلي المشروع العام والمصلحة العامة دون أن تكون هي نفسها معوقا" للمصلحة العامة.

بكتابة سابقة (للسيدة أماني عثمان) قد أشارت إلي أن المرأة شريكة أساسية بالنضال الوطني وكانت مساوية للرجل في كل النضال التاريخي وانتصاراتها كانت انتصارات وطن، أو ليست هذه المسيرة للدفاع عن حقوق الإنسان لهي مسألة لا تقل قيمة عن المقاومة والصمود..؟ هل المرأة الناشطة في حقوق الإنسان هي المرأة القانعة الخمولة التي تنتظر حقا" أو حرية تعطي كامرأة عادية تنتظر كتابات الكواكبي أو قاسم أمين أو الطهطاوي؟ أهي المرأة التي تخضع إلي الأحياء الرمزية في الشريعة والدين والمصلحة الاجتماعية العامة والوظائف الطبيعية والقدرات والموازنة والتكليف والإسقاط؟؟

نحن نري المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان: جمعيات تكاد تكون فيها المرأة هي الناخبة في جمعية عامة، وهي العضو في الهيئة التأسيسية والإدارية والتنفيذية، هي مديرة ومخططة ومدربة وإدارية وأمينة صندوق وأمينة سر... إذن ما هي الإشكالية الأساسية؟؟

لقد حاولت خطة العمل بعد (بكين) الإحاطة بالعوامل والمعوقات والإشكاليات التي تحول دون اعتماد المرأة كشريك كامل ومساوٍ للرجل، في النشاط اليومي والإنتاج الاقتصادي والخدماتي والتنموي وقد طالبت بإزالتها أو معالجتها علي الأقل، ويأتي في المقدمة الفقر والأمية وتقصير الأنظمة والسياسات المتبعة في التعاطي مع التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

أن التأنيث في مسائل كالفقر والأمية والتنمية باتت تتناقص شيئا فشيئاً بعد المساعي الدولية في هذا المجال، بينما الأرقام ما زالت تشير إلي أن المحدودية في عمل المرأة علي صعيد صنع القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي هي محدودية موجودة لا محالة، فثقافة القرار والإدارة هي موجهة للرجل، في الجنوب أو حتى في الشمال عبر العالم، كما أن تغيير الأفكار الموروثة والأحكام المسبقة داخل العالم وخارجه والمتعلقة بقدرات الرجل والمرأة ما تزال مفترضة كا هي مفترضة أيضا"

أدوارها وميولها التي تلائم العمل والمجتمع والأمومة مما يبرر التمييز الضمني والصريح تجاه المرأة ويثبت النظام القيمي الذكري.

أن تغيير الأنظمة قد يكون لها التأثير المباشر علي سد هذه المحدودية والنظرة الترسيبية الاجتماعية والحقوقية كما أن المساعي الدولية علي صعيد الدعم المالي للتعليم ومحو الأمية والمساعدة الاجتماعية والتثقيفية، وعلي صعيد إصدار الإعلانات والمواثيق الخاصة بالمرأة وحمايتها لها التأثير الكبير.. كما أن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وما يستتبعه من تأمين شروط عمل مأمونة ولائقة والحفاظ علي الدخل المتساوي وضمان وصول الجميع إلي مناصب متساوية دون تمييز علي أساس الجنس، وهذا المنهج عملت به منظمة العمل الدولية في الاقتراح الأخير لمكتبها لتطبيق عمل (بكين). وهي بعض المقترحات التي تصب في مصلحة تكافؤ المجتمع من خلال إعطاء فرص أكثر للمرأة للإحساس بالمنفعة الاجتماعية والعائلية كالمنافع النقدية أو الحضانة أو الرعاية الصحية أو إجازة الأمومة.

أن المرأة التي عليها أن تشارك في القرار الإداري في المؤسسات عليها أن تتبع منطق القانون وأن تستقوى به.. ولكن ما العمل في مجتمع فيه الفعل للعقول وليس للنصوص؟؟

تعود هنا إلي قول إلان توارن:

Alain tourrain -1997- Pourrons nous vivre ensemble? Egaux et differents- Fayard- paris

الذي أكد علي دور المرأة الناشطة في مجال حقوق الإنسان في إثبات وجودها كفاعلة وقادرة اجتماعية (Actrice sociate) وجعل منطق لقانون هو الغالب علي منطق البني الاجتماعية والتقليدية، من خلال خلق ما أسماه بالقوى والحركات الاجتماعية التحريرية.

أن المشاكل الأساسية التي تطرح والتي تحد وتشل عمل المرأة في المؤسسات هي التالية:

الطلب في سوق العمل: انخفاض سقف الوظيفة المتاح للمرأة.

عمليات سوق العمل والأداء: تدني فرص الترقي وانسداد ما يسمي بأفق الحراك الرأسي.

العرض في سوق العمل: تأخر النساء في طلب العمل بعد إنهاء الدراسة الجامعية أو المهنية.

العمل المجاني التطوعي المؤسساتي الذي يخفض من فرص التأهيل المستدام في مركز العمل.

١. العوامل الإجتماعية المرافقة: أسرية ـ دينية ـ تقاليد... لا سيما دور المرأة العاملة المزدوج كونها عاملة بدون أجر داخل المنزل وبأجر (متدني بالنسبة للرجل) خارج المنزل مما يستنفذ طاقتها النفسية والجسدية في الأداء.

٢. غياب الرعاية والتأمينات الخاصة بالأمومة والحضانة.

٣. نظرة الرجل إلي موضوع المرأة كونه من اختصاص نسوي وفقا" للمقولة التالية: لن يكون ملكا" أكثر من الملك.

٤. نظرة الناشطة إلي مثيلتها في النشاط النسوي بتهمة خلق سقف لحقوق المرأة تتوقف عنده المطالب. مما يشكل ازدواجية في الطرح.

- **أ/ عزة سليمان:**

أوراق أماني وروويدا تحدثت عن نماذج السودان ولبنان، والعنوان الواسع الذي نتحدث عنه هو النموذج الموجود في كل بلدان العالم. كما أن المشاكل التي تعانيها ناشطات حقوق الإنسان واحدة. مشكلات حقوق الإنسان، تبدأ من أن الكثيرين يعرفون البروتوكول ومناهضة التعذيب والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكن ليس هناك من يعرف ما معني "السيداو" الكثيرات من ناشطات حقوق الإنسان لا يتفاعلن بقضايا حقوق المرأة، بل بالعكس حتى عندما يتحدثن عن الإعلان ومؤتمر فينيا، ومن المعروف أن مؤتمر فينيا يمثل محطة مهمة عالمياً بالنسبة لقضايا المرأة وذلك لارتباطه بقضايا حقوق الإنسان عامة، وبالتالي إذا طبقنا برامج المرأة داخل مؤسسات حقوق الإنسان في البلدان العربية سنعطيها هامش ضيق جداً وليس هناك المساحة الكافية للناشطات من أجل أن يتفاعلن مع قضاياهن ذات الخصوصية، وأنا آسفة للتفرقة بين قضايا حقوق الإنسان عامة وقضايا المرأة خاصة، تحت مسميات أخرى. الواقع أن الحكومات حين تواجهنا أو ما أن ترفع شعار قضايا المرأة. حتى تدعي أن الأزمة الاقتصادية تارة والإرهاب تارة أخرى يعطلانها عن تطبيق هذا الشعار. هناك قضية أخرى أطرحها قضية التواصل عبر الأجيال، بمعني كيف نخلق كوادر تتواصل بحيث نحل الإشكالية الأخرى، لعدم وجود جيل ثاني وكادر مدرب من أجل مساعدة ناشطات حقوق الإنسان. وهذا الطرح يدعم النقطة الثانية حول شخصنة المؤسسة، فلابد من نظام مؤسسي.. ففي كثير من

البلدان وحتى في مصر مازلنا نقول مؤسسة علان! لكن المؤسسة كنظام إلي الآن لم توجد كتجربة حية نقتدي بها. فشخصنة المؤسسة عمل يعوق ناشطات حقوق الإنسان بالإضافة إلي المشاكل الاجتماعية التي طرحتها (أماني) و(رويدا) مثل غياب العمل التطوعي مع وجود إشكاليات قانونية مثل القوانين المنظمة والمقيدة للجمعيات الأهلية.

- **أ/ تهاني الجبالي:**

أتصور أن حركة حقوق الإنسان يجب أن يكون لديها بعد أسمي من المنظمات الأخرى، لابد وأنها ترعي جميع مؤسسات المجتمع. وأتمنى اليوم الذي نجد فيه مساحة لحركة حقوق الإنسان في النقابات المهنية والعمالية، في الاتحادات والأندية الرياضية والجمعيات الأهلية التي تعني بموضوعات أخرى غير قضايا المرأة الخدمية.. الخ..

وفي الأحزاب السياسية كمؤسسات وكذلك مخاطبة الجمهور الواسع والعريض لثقافة حقوق الإنسان واجتذابه إلى داخلها. ومن أجل ذلك لابد من تواجدنا في مجتمعاتنا بالكامل في مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.. فأن لم نتوجه بثقافة حقوق الإنسان إلي الاتحادات الطلابية علي سبيل المثال فسنبتعد عن التعاون مع أجيال قادمة في هذا البعد الهام. وأعتقد أن هناك ضرورة لتلك المهمة من خلال عدة نقاط أضعها أمامكم:

في بعض الأحيان القانون لا يميز علي أساس الجنس لكن التمييز يأتي علي أساس الممارسة السلوكية. النقطة الثانية هناك غياب أفق لتواصل الأجيال ونقل الخبرات للكفاءات الجديدة، علي سبيل المثال منظماتنا العريقة مثل اتحاد المحامين العرب، أقدم من الجامعة العربية أنشئ عام ١٩٤٤، هل تتخيلن أن منظمة تعمل بالحريات العامة وحقوق الإنسان لم تدخل المرأة المحامية إليه كعضوة وهي التي عملت بالمحاماة في المنطقة العربية من ١٩٢٠- إلا سنة ١٩٨٩، ولقد دخلت بعد انتخابي في نقابة المحامين بمصر وهذه منظمات عاملة بالحريات العامة وحقوق الإنسان وتتماس معها بشكل أو أكثر. ويبقي أن الواقع المرير لا يتيح لمحامية عربية أخرى في اختراق مراكز صنع القرار فيها- أي هذه المؤسسات- حتى الآن لماذا؟ لأنهن محبوسات المنظمات النقابة، ليس هناك لديهن قدرة للنفاذ من النقابات وإذا نفذوا إلي النقابة لا ترشحهن للمستوي الأعلى. والواقع يفرض نفسه لا أتحدث عن ذلك من واقع المباهاة بالعكس أنا حزينة وعندما كنت أسُأل في ذلك، كنت أجيبهن بأني اشعر بالحزن

العميق، لأن المحاميات العربيات والكفاءات الحقيقية والتي أعلم أنهن منتشرات من المحيط للخليج، ولكن الواقع المرير المؤسساتي يقول أنكن لن تستطعن أن تشاركن بحجمكن في المستويات القيادية أما عن الأداء داخل المؤسسة هنا جزء أساسي يعتمد على الثقة بالنفس وأقول بصراحة أننا أحياناً نخاف المواجهة وردود فعل ترشيح امرأة لموقع قيادي ولعل في تجربتي الشخصية ما يقوي من روحكم المعنوية.

ولقد نجحت في الانتخابات في نقابة المحامين في ظل أغلبية (من التيار الإسلامي) الذي قاد حملة تترية ضدي من أسوان إلي الإسكندرية بدعوى أنه لا ولاية للمرأة.

لا ولاية للمرأة علي المؤسسة، وبالرغم من هذا فقد كنت مشتبكة مع أهداف المؤسسة وعلي قضاياها ومتواجدة في كل المواقف التي تناضل المؤسسة من أجلها ولم يجدوا مصداقية لدعوتهم ولقد كان ظنهم أن المرأة وهي تناضل في هذه المؤسسات قد تنسحب من أول مواجهة.

وضرورة تراكم الخبرات لدي أي كادر نسائي تعتبر مسألة ضرورية، ونحن في بعض الأحيان لا نفعل ذلك. آن الأوان إذا كنا نتحدث في دائرة مؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات المرأة أن يكون لدينا عناصر بطبيعتها تبدأ من أول درجات السلم في المؤسسة وليس من آخرها. لابد أن نعمل في المؤسسات الفرعية من أجل أن يصبح لدينا قدرة علي بناء الكوادر علي أسس راسخة ولا نترك الصدفة تختاره. نحن في عالم يصنع النجم السياسي، يصنع رؤساء الجمهوريات فما بالنا بعنصر نسائي نريد أن نقدمه للأداء داخل المؤسسة. للنشطاء في كل مكان دور أساسي في تبني بعض الكفاءات والكوادر لتقديمها للعمل في موقع القرار في المؤسسة، وقيمة وجودنا في موقع القرار ليس للتباهي لأنه في النهاية يتيح الاهتمام بقضايا المرأة ودمجها في أهداف المؤسسة ووضعها في خطة برنامجية.

فإذا كنا مستمرين ومتواجدين نستطع أن نمسك بجوهر الأداء العربي الذي نبحث عنه.

النقطة الأخيرة: التي أرغب في الحديث عنها ترتبط بالمعوقات داخل المؤسسات، في بعض الأحيان نجد مؤسسات ترتكز علي أساس نوعي معين، ونحن لا ندخل المؤسسة بغرض إقامة اتحاد نسائي فعلي سبيل المثال، اتحاد المحامين العرب، وهذا نموذج عملي عندما اهتممنا بقضايا المرأة العربية بداخله، عملنا علي تشكيل لجنة معنية بحالة المرأة العربية، لكنها ليست اتحاد نسائي داخل اتحاد المحامين العرب بدليل أنها بجانب النساء تشمل العديد من الرجال المعنيين بحالة المرأة، فالمسألة هنا

أنني دخلت المؤسسة بطبيعتها، أنها تجمع معني وليست تجمع نسوى. لابد أذن أن ندرج قضية المرأة في كل قواعد المجتمع والتعامل وفقاً لطبيعة المؤسسة، ووضع خطة فعلية للنفاذ إلي مراكز صنع القرار ولتدريب الكادر النسائي والاهتمام به اهتمام خاص.

- **أ/ خديجة الركاني:**

النقطة الأولي: هو أن المشكلة المطروحة حالياً هي مشكلة عربية بوجه الخصوص، وحتى في العالم الغربي هناك ما يعرف (بالسقف الزجاجي) حتى المرأة في العالم الغربي تعاني مما يعرف (السقف الزجاجي)، فالمرأة حين ترتقي في السلم الوظيفي إلى حد معين يجب أن تقف.. وهو ما يعني أن العقلية الذكورية السائدة تمنعها من الوصول لقمة السلم. ونحن بشكل خاص في المجتمعات العربية نجد هذه العقلية الذكورية سائدة في الأحزاب مثلما هي سائدة في مؤسسات حقوق الإنسان.

فنجد في مؤسسات أو منظمات حقوق الإنسان- ليس كلها الحمد الله- لكن هذا واقع توجد المرأة في المكتب التنفيذي أو الهيئة القيادية من باب تشريفي أو بروتكولي، وفوق هذا أن المرأة في المؤسسات تسند لها مهام معينة مثل لجنة حقوق المرأة أو لجنة الاهتمام بالطفل مثل ما هو معمول لدى الحكومات أو الأحزاب السياسية فالمرأة الوزيرة أن وجدت تسند لها وزارة الحماية والشئون الاجتماعية أو وزارات معينة. وكذلك من المعوقات الموروث الثقافي والاجتماعي الذي يحكم المرأة ليس المرأة المتزوجة لكن المرأة بشكل عام تحرم من الحركة من السفر ومن المشاركات العالمية والدولية.

- **أ/ نضرة شرجبي "محامية من اليمن":**

أقدم لنشيطات حقوق الإنسان المعوقات التي تستند إلي الموروثات الثقافية والدينية للرجل، فمثلاً في إبعاد المرأة من منصب له مرجعية دينية أو مرجعية ثقافية، في اليمن المرأة طبقاً للقانون غير محظور عليها أن تصل إلي مركز صنع القرار أو اتخاذ القرار ولكن دوما المرأة يفترض أنها عورة، والقانون يعمل علي إبعادها عن المناصب ذات المرجعية الدينية، ويهتم القانون بها كناخبة وليست كمرشحة وكنا نتداول في أن المرأة عورة في صوتها لكن أثناء الانتخابات هي ليست عورة،

كل الأحزاب تتسابق علي أساس أن تحظى بصوت المرأة. وهنا الاعتراف بها حتى أن كان من قبل مرجعية دينية، وهم أول من يعطون حوافز للمرأة وتعطي في تلك الفتـرة، وتوقـف المـرأة فـي طوابيرها ونحن الآن في هذا الجانب نتصدى لها كناشطات حقوق الإنسان حيث نقيم حوار مع علماء الدين في نشر ثقافة حقوق الإنسان أن الإسلام لا يمنع المرأة من كثير من حقوقها.

- **أ/ حكميه الشاوي:**

أشكر (البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان) لأتاحته لنا هذه الفرصة لكي نعبـر عـن جراحاتنا التي هي امتداد لجراح النشطاء أيضا ولجراح الأوطان العربية التي نعيشها، فكل أشـكال الانتهاكات علي جميع المستويات تمس جميع الفئات وتمس كل الحقوق كما هي منصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

في موضوع اليوم المتعلق بمشكلات النشيطات داخل المؤسسة أود أن أركز النقـاش علـي ثـلاث قضايا أعتبرها أساسية وتمس هذا الموضوع:

وهي أولا قضية الديمقراطية وعلاقتها بقضايا حقوق المرأة، خاصة في العالم العربي ونحن نعـرف أن العالم العربي رغم أنه يدعي إيمانه بالديمقراطية إلا أنه لم يصل بعد لممارسة الديمقراطية بشكلها الشامل فالديمقراطية السائدة ديمقراطية مزيفة.. وهي ديمقراطية تسير علي قدم واحدة وتعتمد علـي الرجل فقط ولا تعتمد علي النساء. إذن فقضية المرأة ترتبط في جوهرها بقضية الديمقراطية مادامت الدول العربية تعيش في أزمة ديمقراطية فمن الطبيعي جداً أن تنتهك حقوق المرأة.

مسألة أخرى: أود أن أشير إلي أنه في مرحلة معينة خاصة وهي مرحلة المد التحرري الثـوري استطاعت النساء أن تكون لديهن مكتسبات ولكن الآن الخطر في تراجع تلك المكتسبات.

مثال علي ذلك حق المرأة في العمل، هذا حق وضع بنضالات العالم وبنضالات تحـرر العـرب، استطاعت المرأة أن تخرج للعمل، الآن هناك انتهاك لهذا الحق بكل الوسائل والتبريـرات الواهيـة سواء تبريرات ثقافية ودينية وأيضا الأنظمة الرسمية فالحكومات تعمل على عودة المرأة إلي البيـت تحت لافتة الدين.

- **القضية الثانية هي فيما يتعلق بالتواجد في دائرة صنع القرار:**

إذا ما رجعنا إلي الإحصائيات نجد أن النسب ضئيلة وضئيلة جداً لوجود المرأة في البرلمانات وفـي

الحكومات وفي القضاة وفي مجالات الحياة المختلفة وهي لا تملك القرار السياسي ولا تملك القرار الاقتصادي.

لهذا أقول أن إبعاد المرأة عن مواقع اتخاذ القرار السياسي خصوصاً في دولنا العربية وبسبب التنافس السياسي القوي بين الرجال، فهم لا يتركوا مجالاً للنساء حتى لو كان هناك فعلاً نساء متواجدات لديهن إمكانيات فكرية وعقلية تؤهلهن للوجود في أماكن اتخاذ القرار.

أود أن أشير إلى أهمية النقاش حول هذه المسألة على مستوي دولي حين يتم أعمال نسب للنساء وفي الحقيقة هذه مسألة تستفزني حين تحدد نسبة معينة للنساء تنطلق من خلفية معينة نظراً لضعفهن ونظراً لكذا. فلابد من زيادة النسبة إلي عشرين في المائة!!

أن ذلك إجراء استثنائي وإجراء مرحلي ومؤقت وإجراء كذا كذا.. ورغم ما يبدو من الناحية الشكلية إلا أنها سوف تساهم في وجود تدريجي للنساء لمواقع القرار.

هذا رأيي مع احترمي لجميع الآراء.

وأود أن أشير إلي نقطة أخيرة، وهي المتعلقة بالدولة التي تحاول أن تتبنى قضية المرأة ولكنها في الحقيقة تمارس عملا سياسياً من أجل أغراضها المصلحية والانتهازية، ومن أجل إبقاء الوضع الراهن، حيث ليس في صالحها أن نغير من وضع المرأة بقدر ما فيه من صالحها أن يبقي الوضع علي ما هو عليه.. فهي توظف الثقافة والعادات وتوظف السلفية والتيارات الإسلامية وتدعمها من أجل الإبقاء على وضع المرأة كما هو، أيضا توظف القوانين وتحاول أن تكيف القوانين لصالحها وأننا نلاحظ في القوانين تناقضات فهناك بنود مع حقوق المرأة وهناك أيضا بنود ضد حقوق المرأة فهي تلعب علي مستويين متناقضين وشكراً..

- **أ/ بخشان زنكانة ناشطة عراقية:**

أداء ناشطات حقوق الإنسان هو الموضوع وسيكون مختلفاً تماماً إذا تحدثنا عن المرأة. موضوعنا كان أضيق من ذلك يتناول المعوقات التي تقف أمام المرأة في منظمات حقوق الإنسان. ناشطات حقوق الإنسان لديهن مشاكل مختلفة ومشاكل مميزة، أقصد مشاكل ناشطي وناشطات حقوق الإنسان في المنظمات لها خصوصية، وهذه الخصوصية نابعة من خصوصية قضية المرأة والتمييز

الموجود بحقها.. نحن نساء نعمل في هذه المنظمات وهذه المنظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان تشعر المرأة أنها مضطهدة، كيف؟ في اعتقادي أن المعاهدة الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة قد جاءت جيدة بالنسبة للنساء الناشطات سواء في مجال حقوق الإنسان أو في مجالات أخرى. وفي معالجة المعوقات التي من الصعب تصور أن اليوم أو غداً أو بعد عشر سنوات ستكون قضية اضطهاد وتمييز ضد المرأة أكبر مما هي عليها الآن. مسألة أخيرة وهي أن المرأة تحاول أن تتواجد في موقع اتخاذ القرار، من أين ينتج موقفها هذا، هذه مسألة تاريخية طويلة فالمرأة تحس بالفرق بينها وبين الرجل بحكم موقعها فهذا يجعلها ضعيفة الثقة بالنفس الخ.

وأيضا أرجح إلي السياسة، نحن في (العراق) نضمن حق العمل وممارسة المرأة للعمل منذ عقود طويلة، ولكن لعلكم سمعتم في يونيو العام الماضي رئيس الجمهورية يعلن ويدعو النساء إلي العودة إلي البيت سواء كانت طبيبة أو مهندسة أو الخ.. ما اعنيه أن القضية متداخلة.

- **أ/ حجاج نايل**

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان:

أريد أن أشير إلى توضيح بسيط أنه لم يكن المقصود الفصل التعسفي بين قضايا المرأة وقضايا ناشطات حقوق الإنسان.

كل الموضوع أننا نعلم جيداً قضايا المرأة ولابد أن أقول أننا أوسعناها بحثاً في مؤسسات متخصصة وهو الأمر الذي لا نستطيع أن نقدمه باعتبار تخصصنا الأساسي ليس في قضايا المرأة ومشاكلها والتمييز الذي تواجهه في العمل وفي البيت والأسرة والمجتمع.

هناك منظمات متخصصة تقدم ما هو أكثر إفادة من الذي نقدمه. أنا متفق مع الأستاذة (بخشانة) في أن هناك تداخل شديد بين كون أنها نشيطة وكون أنها امرأة، وكونها نشيطة داخل مؤسسات حقوق الإنسان. وهذا الفصل الحاد صعب، ولكن بقدر الإمكان التركيز داخل المؤسسات الحقوقية وما تعانيه الناشطة داخل هذه المؤسسات.

كما قالت الأخت، المسألة متداخلة مثلاً أتحدث عن عوامل موضوعية داخل المؤسسة وأتحدث عن طبيعة العمل والمشكلة تخص ناشطات حقوق الإنسان داخل المؤسسة في طبيعة العمل، فليس هناك

تحديد للاحتياج.

المسألة الثانية الأداء: النشطاء الذين يعملون في مؤسسات حقوق الإنسان في الأغلب الأعم ليسوا مدربين وهم متطوعين ومتعاطفين مع قضية حقوق الإنسان، ولكن لا يوجد تدريب في العمل عمر البرمجة الجيدة للأنشطة وتحديد الاحتياج الجيد والترويج لهذا الاحتياج، وبالنسبة للمناصب، كثير من المنظمات غير الحكومية يديرها رجل. في مسألة العدد كم من المؤسسات التي ترأسها المرأة وخاصة النسوية فقط؟ مثلا من واقع تجربتي في إحدى المؤسسات التي تعمل في مجال المرأة كان هناك برنامج بالمؤسسة وترأست هذا البرنامج المعني لحقوق المرأة، قدمت برنامج مشروعاً وحصلت له علي تمويل وسافرت وعملت كل شئ لكن عند التنفيذ كانت رئيسة المؤسسة هي التي تقف علي المنصة وأنا خلف الكواليس!!

أريد أن أقول أن اختيار القضية مهم جداً والتدريب مهم أيضا وخاصة تدريب الكوادر داخل المؤسسة أصبح أكثر أهمية وتولي المنصب ذات أهمية أكبر، طالما أن هناك مؤسسة تعمل في قضية حقوق الإنسان وحقوق المرأة بالتحديد، أيضا تتولاها المرأة.

- **أ/ نجاة اليعقوبي محامية تونسية:**

أطرح الآن إشكال يقع الآن موقع السؤال عن مسألة الناشطات في مجال حقوق الإنسان. وتخصيص ملتقى لهذا الإشكال ضروري وهو توصية للملتقي الذي عقده البرنامج بالمغرب والذي أقر مسألة تخصيص لقاء للناشطات، وأعتقد أن هناك مسألتين: مسألة حقوق النساء ومسألة وضعية الناشطات داخل المؤسسات، فهناك ضغوط علي النساء مهما اختلفت انتماءاتهم، جغرافياً أو سياسياً وغير ذلك إلا أنه هذه الضغوط تتضح أكثر عندما تندمج النساء في مجال حقوق الإنسان. ومن هنا فأن اللقاء الذي تم بالمغرب حول مسألة تعرض الناشطات لضغط أكثر من النساء العاديات ومن الممكن أن أضرب مثال لذلك: فبالنسبة للوضع في تونس وخاصة وضعية الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. بحكم الاختيارات السياسية والقمع المكثف والتعتيم الإعلامي وكل هذه المسائل هناك تضيق علي خناق الجمعية وعلي نشاطها، وبالتالي فأن الجمعية خلال سنوات خلت كان هناك عدد كبير من النساء عبرن عن رغبتهن في الانخراط بعمل الجمعية إلا أنه هؤلاء النساء كن يجدن أعداداً

مكثفة أمام الجمعية من أعوان الأمن. وأثر ذلك ليس في النساء العاديات التي أردن الانخــراط فــي نشاط الجمعية، بل في وضع الناشطات أيضا الذي بدأ في التأثر بصورة آلية في وضع الاختيار العام بالاختيار السياسي هذا من جهة. ومن جهة أخرى فوضع الناشطات ليس فقط فــي مقابــل مواقــف السلطة واختيارها وأيضا في مواقف النشطاء بحد ذاتهم. فمنذ الصباح ونحن نتحــدث عــن مســألة ضرورة تغيير العقليات حتى تتمكن المرأة من إيجاد مكانها، تغيير العقليــات ينطبــق أيضــاً علــى النشطاء وليس الناس العاديين فقط، وليس هذا إعلان حرب علي الزملاء النشطاء، ولكــن الحقيقــة الموجودة في اللاوعي وتبرز في الممارسة، هذه التمييزات بــين الناشــطة والناشــط وأعتقــد أن تخصيص مؤتمر خاص بالمسألة يجعلنا نناقشها بحكمة أكثر ويمكن أن نخرج بتوصــيات أكثــر ولا اعتقد أنه يضر بحقوق المرأة وحقوق الإنسان بصورة عامة. هذا توضيح أردت أن أقدمه وشكراً.

- **د. حنان دياب "طبيبة فلسطينية":**

أوافق الأخت (نجاة) علي أن عنوان المؤتمر هو الإشكاليات التي تواجه المــرأة الناشــطة علي عدة مستويات منها علي مستوي الوظيفة والأداء الوظيفي ضمن المؤسسة وعلي مستوي التمييز الذي يقع عليها وعلي مستوي الضغوطات التي تمارس علي المرأة بشكل عام أيضا. ونحن نعــرف أن برامج حقوق الإنسان هنا لها موازناتها، وفيه موازنات للمرأة وبــرامج حقــوق الإنســان التــي أعتبرها ذكوريه في توجهاتها لكنها تسمح في الموازنات الخاصة بالمرأة لذا تعمل برنامج للمرأة.
ولكن أين التراكم وأين الخبرة وأين الدور وأين حسن التطوير والأداء النسوي في هذا البرنامج؟ يكاد أن يكون ذلك مفقوداً فهو برنامج من الناحية العملية. ولقد مررنا في فلسطين بتجارب مريرة. فــي القضية الثانية هناك ممارسات لمراكز نسوية فيها عقليات نساء ذكورية، والأخت تهاني ذكرت ذلك، ودورنا أن نعترف بذلك، ولابد أن يكون لدينا وضوح إنما لابد من تدريب جيل ما بعدنا ويتواصــل مع الجيل القادم..
هناك إشكالية أخرى تواجه النساء ونحن نعرف أن عمل حقوق الإنسان هو عمل سياســي ١٠٠%، والنساء في حاجة للتضامن النسوى والحقوقي للنساء الناشطات في مجال حقوق الإنسان.
وإذا ما كنت نشيطة وفعالة وناجحة وأنشأت مؤسسة مثلما حدث للنساء الديمقراطيات في تونس مــن

حصار هناك الاستعداء ضدك كشخص والتشهير بسمعتك الأخلاقية وانتن تعرفن ذلك من خلال مجتمعاتنا العربية وكيف يكون التشهير بالسمعة مؤذي وله التأثير السيئ، علينا وعلى العاملين في مجال حقوق الإنسان أن يهبون أذن لمواجهة ما تتعرض له المرأة الناشطة في سمعتها وشرفها.. لابد من وجود موقف واضح من الجميع لدعم التضامن مع الناشطات.

- **أ/ خديجة الركاني:**

هناك فكرة أساسية جداً في مداخلات الأستاذة حكيمة الشاوي هي أزمة الديمقراطية في المجتمعات العربية، وأريد أن أقول أنا هذه أزمة لا تعاني منها المرأة فقط على مستوي المجتمعات وإنما تعاني منها أيضاً حتى داخل المنظمات الحقوقية. أن الديمقراطية غائبة بداخل المنظمات الحقوقية وبالتالي فمعاناة ناشطات حقوق الإنسان تبقى معاناة مضاعفة من أزمة الديمقراطية داخل المجتمع ومن جهة ثانية من هذه الأزمة داخل المنظمات الحقوقية؛ علما بأن هذه المنظمات الحقوقية من خلال مرجعيتها الدولية وتدعم جميع القوانين والمواثيق الدولية، وانطلاقاً من جميع القوانين والمواثيق الدولية وانطلاقاً من إنها مواثيق دولية لها نفس المستوي ونفس الأهمية. هذه المواثيق اقتنعت أن قضية النساء لها خصوصية ولذلك لم تكتف بمساواة حقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ثم العهدين الدوليين وإنما جاءت باتفاقية خاصة من أجل المرأة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

لكن أين تتجلى أزمة الديمقراطية داخل هذه المنظمات الحقوقية؟ بملاحظة بسيطة أطرح تساؤل ما هي حصة القضية النسائية داخل هذه المنظمات الحقوقية وداخل برامجها.

أود أن أثير الانتباه إلي مسألة الممارسة داخل هذه المنظمات بحيث تعرف إذا كان هناك انعدام أو نقص بالاهتمام لهذه القضية وذلك من خلال القضية النسائية.

ما هو موقف الجمعيات من القضية الحقوقية، أعطيك مثالاً. هناك العديد من المنظمات الحقوقية تتعامل بشكل انتقائي بحيث أن قضية الاعتقاد السياسي أو انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان أعطيت أهمية أكبر من القضية النسائية ولكن عندنا الأهمية وإنما في برامج المنظمات في مواقفها تكون أولويات قضايا أخرى علي حساب القضية النسائية. والمسألة الثانية، هناك العديد من المنظمات التي

تنشأ هياكل داخلية كاللجان مثل لجان المرأة، ما هي أنشطة هذه اللجان داخل المنظمة الحقوقية؟

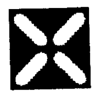
ثانياً: العضوية داخل هذه اللجان نسائية علماً بأن منظمة حقوقية بها نشطاء وناشطات والقضية النسائية قضية حقوق الإنسان ومع ذلك فهما النساء الأكثر من ذلك فبرنامج هذه اللجان داخل المنظمة ضعيف.

المسألة الثالثة: نقطة العضوية النسائية داخل المنظمات الحقوقية حالياً صار تخوف كبير بأن هناك جمعيات لديها العضوية بمستوى بلدانها العربية وليس بمستوي الدولة نفسه العضوية ضعيفة وضعيفة جداً خاصة في مراكز القرار أن صح التعبير داخل هذه الجمعية من جهة، والعضوية أضعف داخل هيكلية الجمعية.

نقطة أخيرة، أزمة الديمقراطية حتى داخل المنظمات الحقوقية هي التي أدت إلي ضعف الجمعيات النسائية، فجميع هذه الجمعيات هي وليدة الحركة الحقوقية وحركة حقوق الإنسان في الدول العربية ولا أعتبر هذه المسألة سلبية ولكن هذا دين علي عاتقنا اتجاه المنظمات الحقوقية هي تتحمل جزء من المسئولية إزاء الوضع الضعيف للناشطات.

وأن معاناة ناشطات حقوق الإنسان هي مضاعفة المعاناة من أجل الديمقراطية داخل المجتمع، لكل لكن علي الجانب الآخر وفي إطار

معاناة الناشطات في هذا المجال، وهو ما أشارت إليه الأستاذة حكيمة الشاوي وهي نشيطة من نشيطات حقوق الإنسان المعروف بالمغرب وقد عانت من انتهاك حقها في التعبير والحرية بحيث أن قصيدة شعرية لها أدت إلى تحرك الحركة السلفية في المغرب واتخذت ضدها موقف الاتهام بالردة والكفر وكذلك التشهير بها ونحن من خلال هذا المؤتمر نتضامن معها ندعو إلى الفعل القوى والإيجابي لدعمها ومساندتها.



❖ التوصيات

- **د/ هيثم مناع:**

أحب أن أوضح أول نقطة بالنسبة للحركات النسائية التي سميناها حقوقية، ولماذا تم الاختبار لها في مهمة تحقيق إليها في باكستان وكان في قائمة التحقيق ثمانية عشر منظمة نسائية. كنت سعيد جداً بذلك العدد ولما وصلت إلي هناك وجدت أن إحدى عشر من العدد الكلي لهذه المنظمات لا تهتم بحق المرأة كذلك لا يوجد رجال في هذه المنظمات لأسباب دينية. هناك فعلاً منظمات تهتم بحقوق المرأة وحقوق الإنسان وكلاهما، وهناك منظمات حصرياً نسائية ولا يتواجد نشطاء فيها ولا تعني أبداً بحقوق المرأة أو حقوق الإنسان. وبالتالي موضوعنا هنا لا يشمل ذلك هذا الجدل.

__أما المسألة الثانية:__ وهي مسألة التونسيين يعرفونها جيداً، في الانتخابات قبل الأخيرة ١٩٩٤م سئلت من أكثر من صديق عن الرابطة وكوادرها ماذا نقترح؟ وما الحل هناك أزمة مشكلة فاقترحت امرأة لرئاسة الرابطة وهنا قامت الدنيا من الصديق وغير الصديق وكيف أنني اقترح امرأة لقيادة الرابطة، وقلت لهم هذا أفضل حل لتعرية النظام السياسي في تونس، وإذا لم نفعل ذلك فعلا سنخسر المعركة وبدلاً من رجل يميل إلي مهادنة النظام السائد ووجدت ردا عاما حتى من أكثر التقدميين مفاده أن المجتمع غير مؤهل وكذلك الرابطة غير مؤهلة على انتخاب امرأة، هذا (داخل الرابطة التونسية لحقوق الإنسان) ولا نتحدث عن المجتمع فقط بل داخل النخبة المفترض بها الدفاع عن حقوق المرأة هذه مسألة أساسية لأننا نحن إزاء قضية شعبية تبحث عن كيف نرضي الناس؟ إذا كانت سياسة منظمة لحقوق الإنسان هي الإرضاء فلتذهب إلي الجحيم.

لأنها لن ترضي أحد ورضاء الناس غاية لا تدرك، وقالها المثل قبل أن تنشأ حركة حقوق الإنسان، إذن علينا أن نرضي مبادئنا وأن نكون بشكل أساسي منظمات تحترم نفسها وتحترم الأجندة التي نطرحها علي المجتمع وإذا لم نفعل ذلك فليس لدينا مصداقية.

- **الأستاذة تهاني الجبالي:**

أحد اهتمامات اتحاد المحامين العرب الذي يمثل فيدرالية لكل النقابات والمحامين علي مستوي الوطن العربي، وقد أخذنا قرار بإنشاء منتدى المحاميات العربيات، واعتقد أن هذا المنتدى بالإضافة إلي لجنة النهوض بالمرأة العربية ربما يكون فرصة لقاعدة من العمل في مؤسسة حقوقية معنية بحقوق الإنسان، لأنه شكل من أشكال التجديد بما يضمنه من المحاميات العربيات، وهؤلاء لهن دور كبير حقيقي في مؤسسات المجتمع المدني وفي البرلمانات.. وكثير من الدوائر ومنظمات حقوق الإنسان في هذا المؤتمر لابد لها من إبداء كل شكل من أشكال المساندة لهذا المستوي الوليد لأنه بحاجة لكل الوجود المشترك من النشطاء والناشطات. ولأننا مؤسسة ليست نسائية فقط بل بالأساس محامين ومحاميات في إطار وضع بعض الخطط التنفيذية التي يمكن أن نستفيد من هذا المستوي لأن أهم المهام بالنسبة إليكم الدعم والمساندة لحقوق المرأة وللنساء اللاتي يتعرضن للانتهاك (جماعة وأفراد).

- **أ/ أماني عثمان:**

أنا سعيدة جداً بالمداخلات التي أثيرت حول المشاكل التي تواجهها المرأة داخل المنظمات من طبيعة العمل والمناصب والأداء، وأتمنى أن يكون هناك ديمقراطية وتنادي بالتضامن النسائي لحماية النشيطات من خطأهم في العمل النسوى.

- **أ/ أوجاريت يونان:**

أشكر الأخوات (أماني) و(رويدا) وأؤكد أن المشكلة أكيد هي أوسع وتشمل المجتمع ككل

والنظام السياسي والاجتماعي، ولكن يبدو أن وضع هذه الجلسة تحت هذا العنوان كان الهدف منه أن نرى الهيئات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان ونعني بالتحديد عن هذا العنوان هل تعمل افضل أو تسعى إلي تعديل في الصورة؟ هل نتحمل مسئولية ما يحدث بالمجتمع من انتهاكات بخصوص التمييز بين المرأة والرجل. إلى هدف الجلسة ويبدو بالنسبة لحديثكم أن النظام الاجتماعي السياسي الاقتصادي والموروث الثقافي والديني أيضا وخاصة في اللاوعي هناك ردة فعلية الأولي أحيانا تكون عكس المبادئ التي يدعي تبنيها أو التي تكون موجودة في خطاب البعض وأن الأكثرية تحدثوا بأن المشكلة من داخل المؤسسات لأن النشطاء في حد ذاتهم من الرجال، أحياناً النساء قنوعة وتمشي حسب هذا الخط الخاضع أو يمكن أن تراه أحسن ولا تتعب نفسها بالنضال عكس ذلك. أيضاً شخصنة المؤسسات وغياب العمل المؤسساتي وعدم نقل الخبرات ومحدودية التدريب ونقص تدريب الكوادر لانتقال الأمور من جيل إلي جيل والتمييز عبر الممارسة أكبر من القانون.

<u>نقطة أخرى:</u> أساسية وهي نقص الثقة بالنفس من جانب المرأة ويترتب عليها نوع من الخوف.

إذن فقدان الثقة يجعلها تمتنع عن تقديم قدراتها والتغيير من وضعها ووضع المجتمع والأمثلة مريرة والقدرة الذاتية والواقع المليء بالظلم والانتهاكات وتعطي نوع آخر من الخطوات العملية لكثير من النساء الأخريات رغم تعرضهن للضغوط استطعن أن تتخطين هذه المتاعب وبعض النساء كمان شرحوا الأوضاع والتجارب التي حدثت لهم. إذن ضرورة العمل علي الذهنيات والعقليات السلفية لأنه حتى لو استطعنا تغير القانون تظل الممارسة هي الأساس في عملية التغيير. وعلي هذا الأساس أيضا أشار البعض انه أحيانا قد لا يتعلق الموضوع بامرأة ورجل، فقد يتعلق بالتنافس الموجود علي الأدوار هذا التنافس ممكن يحدث بالنساء أو بالرجال وممكن بالرجال والنساء معاً، وفي منظمات مختلفة بالموضوع. وعلينا مهمة ومسئولية تجاه الأنظمة التي تتردى في مجتمعاتنا العربية والتي تحاول أن تعتدي علي مكتسبات تاريخية لنا، هناك أيضاً مسئولية تجاه هذا الأمر وخاصة تجاه الاستفادة بالمرأة كقوة عددية اكثر ما تستفيد منها كقوة منتجة. ولذلك يبدو أننا بحاجة إلي اقتراحاتكم حتى لا نترك الأمور للصدفة. ونحن مطالبون بتبني كوادر ودفعها لمواقع القرار ليس فقط في هيئات حقوق الإنسان بل في جميع الهيئات. مواقع القرار الشعبي والمدني والنقابي وداخل المؤسسات وعلينا ألا نعمل ككتل نسوية فقط، فمن يهتم بقضايا المرأة مفترض أن يكون الرجال والنساء لأن الرجال ليسوا أعداء للنساء، هناك رجال أعداء للمرأة وهناك نساء أعداء للنساء. لذلك نحن لسنا في خصومة

بين المرأة والرجل ولابد من التوعية والترويج لثقافة حقوق الإنسان، كما أن هناك اقتراح أن نعمل داخل الأوساط الدينية لكسب الأوساط المعتدلة والمستنيرة لأن هذه الفئات لها فائدة كبيرة والكم الهائل بالعمل الاستقطابي الديني الموجود في مجتمعاتنا ولابد من عمل خطة للنساء المناضلات اللاتي يتعرضن للقمع والتشهير، لتأثير هذا التشهير عليهن ولتعزيز العضوية النسوية داخل المؤسسة والعمل لتعزيز العضوية أولا وبعد الوصول إليه مواقع القرار وهناك اقتراحين للتضامن: أحدهم مع الأخت (حكيمة الشاوي) في المغرب باعتبارها مناضلة وتعرضت للعديد من الانتهاكات والاقتراح الأخير إصدار بيان تضامن مع تليفزيون الجزيرة.

▫ وهذا هو مشروع البيان

المشاركات والمشاركين في مؤتمر ناشطات حقوق الإنسان في العالم العربي والمنعقد في باريس والممثل لخمسين منظمة لحقوق الإنسان في خمسة عشر بلداً عربيا وعدة بلدان أوربية يعلنـــوا عـــن شديد استنكارهم لقصف مكتب قناة الجزيرة في كابول، ونعتبر هذا القصف الإجرامي ضربة لحرية الرأي والتعبير علي الصعيد العالمي ونستغل هذه الفرصة الأليمة للتأكيد باستنكارنا لهــذه الحـــرب الجائرة بحق الشعب الأفغاني والفئات المستضعفة فيه (نساء وأطفال وكبار الســـن) ونعـــرب عـــن تضامننا مع قناة الجزيرة التي تسعي وفق إمكانياتها لإعطاء صورة تحتـــرم التعدديـــة والاتجاهـــات المختلفة في البلدان العربية والعالم.



الفصل الثالث

نشيطات حقوق الإنسان والقوى المحافظة في المجتمعات العربية

١ .نشيطات حقوق الإنسان والقوى المحافظة في المجتمعات العربية
✓ ورقة عمل مقدمة من..
سعاد القدسي..
٢ . مداخـــــــــلات

نشيطات حقوق الإنسان والقوى المحافظة في المجتمعات العربية

- **سعاد القدسي**

عندما أرسل لي من البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان الموضوع المقترح تقديمه في هذا المؤتمر توقفت كثيرا وقرأت العنوان مرارا وتكرارا، الموضوع ليس سهلا، ففي العنوان كما نرى هناك أربع مواضيع رئيسية كل منها تصلح أن تكون عنوان لبحث أو دراسة ما زلنا بحاجة لبحثه وتمحيصه وإزالة كثير من الغموض العالق فيه:

نشيطات حقوق الإنسان: من هن النشيطات؟ هل هناك أطر أو شبكة تعمل النشيطات العربيات من خلاله؟ هل يعملن في ظروف صحية ومناسبة؟ هل يقبل المجتمع العربي عمل النشيطات ثم ما هي هموم النشيطات العربيات؟ هل هناك خصوصية؟ هل يمكن أن تعمل النشيطات بمعزل عن النشطاء؟ هل نحن بحاجة لهذا الفصل؟

موضوع حقوق الإنسان: ما هي أولويات حقوق الإنسان لدى النشيطات العربيات بصفة خاصة والمجتمع العربي بصفة عامة؟ هل يمكن تجزئة مسألة حقوق الإنسان عن مساره العالمي؟ الحقيقة هذه التساؤلات أيضا أطرحها لكم لكي نثري هذا الموضوع فأنا لست معنية أيضا بإجابة كل هذه الأسئلة.

القوى المحافظة في المجتمع العربي: من هي تلك القوى؟ هل تتعامل تلك القوى مع المرأة كما تتعامل مع الرجل؟ هل تلك القوى جامدة وبالتالي يمكن التعامل معها بطريقة واحدة جامدة أم هي تتسم بالحركة وبالتالي نحتاج عند التعامل معها إلى نفس الحركة؟ هل هذه القوى المحافظة تتعامل مع من بالداخل أي المواطن العربي كما تتعامل مع متغيرات العالم؟ وما هي علاقة تلك القوى بالحركات الإسلامية المتطرفة من جهة وبالعنف من جهة أخرى؟ ثم كيف تنظر تلك القوى إلى المرأة ؟ ما هي إشكالية المنظمات ونشيطات حقوق الإنسان في الوطن العربي مع تلك القوى؟ .... هذه الأسئلة وغيرها توالت بسرعة في ذهني وأنا أنظر لعنوان الموضوع.

لكن دعونا نبدأ من الأخير.. ما هي إشكاليات المنظمات غير الحكومية التي تعمل في حقوق الإنسان بصفة عامة؟

المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي جزء أساسي من الحركة العربية المطالبة بحقوق الإنسان، والحرية والمساواة والعدل، لذا تعرضت تلك المنظمات لكثير من المضايقات والتحديات من قبل السلطات العربية، من تلك التحديات:

- اتهمت المنظمات بالعمالة لصالح المنظمات والدول الأجنبية بسبب التمويل واعتبرتها امتداد لأجهزة الاستخبارات الغربية.
- أصدرت معظم السلطات العربية قوانين "خاصة ما سمي بقانون المجتمع المدني"؛ بهدف الرقابة الحكومية على أموال وبرامج المنظمات والتي عرقلت بل قيدت حرية الحركة لتلك المنظمات.
- معظم الشركات أو الجهات المحلية أو حتى الأفراد لا يقدمون أي تمويل لمثل هذه المنظمات خوفا من السلطات.
- اعتقال نشطاء حقوق الإنسان بتهمة العمالة والتجسس وتشويه سمعة البلاد في الخارج.
- إنشاء إدارات أو وزارات خاصة لإدارة التعامل مع منظمات حقوق الإنسان بهدف السيطرة عليها.

نشيطات حقوق الإنسان والقوى المحافظة:

بالرغم من أن معظم القوانين المدنية العربية تستند على مبدأ المساواة بين الجنسين إلا أن التمييز ضد المرأة يعود بالدرجة الأساسية إلى التنشئة الاجتماعية التي ترتبط بأنواع من السلوك السائد في المجتمع العربي المحافظ، هذه التنشئة تعطي للذكر كل الصفات الحميدة وتظهر الإناث في مرتبة أدنى وتسعى إلى حملهن على قبول هذا الوضع باعتباره من الأمور المسلم بها حيث تؤكد هذه الأدوار في الأسرة والتعليم الرسمي والإعلام. هذه التنشئة تحد من قدرات المرأة وإمكاناتها ومهاراتها وتضيق من قدرتها على الاختيار أيضاً وعلى المشاركة الإيجابية في التنمية وحركة التطور في المجتمع. ولقد تبين أن النساء يتعرضن بشكل عام لعنف أسري ومجتمعي واسع دون أن تكون هذه الممارسة ضد المرأة موضع مؤاخذة أو مساءلة لأنها لا تعتبر جريمة، ويقبلها المجتمع باعتبار أنها سلوك لازم لإعداد الإناث لدور مستقبلي حيث تبقى المرأة تحت وصاية الرجل وقوامه مهما كانت سنها ومركزها الأسري والعملي.

الموروث الاجتماعي والثقافي:

في مجتمعنا العربي تغرس الكثير من المفاهيم التحيزية ذات الترجيح لصالح الرجل وما يمكنه للسير بعيدا في مستوى التسلط وطغيانه على المرأة، ويسود السلوك السلطوي في بيئتنا العربية بعامة والأسر بشكل خاص، فالأب التسلطي المهيمن يمثل نموذجاً للسيطرة والذي يعتبر كافة أفراد الأسرة نموذجاً للخضوع، ويرتبط بالسلطوية الموروث الاجتماعي الذي يظهر في تفضيل إنجاب الذكور على الإناث الأمر الذي يزيد من فرص العنف لا سيما إذا كان المولود أنثى، وعموماً ثقافة المجتمع السائدة التي تمجد سلطة الأب وسلطة الذكر تفتح المجال للعنف وبخاصة عنف الرجال على النساء لأنهن الأضعف، ونتيجة لتدني مستوى التعليم وانتشار الأمية والفقر والأمراض فأن الكثير من القوى المجتمعية تستغل ذلك التفسير الخاطئ للدين في توظيفه وتبريره للعنف ضد المرأة بل ويجري في العديد من الحالات تجاهل تلك النصوص الدينية الصريحة والواضحة لصالح حقوق المرأة، بل ويتم الاسترشاد بالعادات القديمة.

وفي مجتمع محافظ تنتشر فيه السلطة الأبوية ويحرم فيه إفشاء الأسرار العائلية كجزء من خصوصية الأسرة لا يجب أن يطلع عليه الغرباء حتى لو تضرر أحد أو بعض أفراد الأسرة من جراء ذلك، لذا نجد أن موضوع التمييز والعنف يحاط بقدر من التكتم والخصوصية وهذا يؤدي إلى معاناة المرأة في صمت وبالتالي تغييب موضوع التمييز والعنف من التداول الرسمي وبالتالي غياب المؤسسات القضائية والاجتماعية التي تهتم بضحايا العنف في المجتمع.

في مجال عمل المرأة بالرغم من ممارسة المرأة لحقها في العمل إلا أن النظرة لها كأنثى لم تتغير. وأصبحت تدفع ثمن أنوثتها في كل أدوارها الاجتماعية. إذ مازالت المرأة تعاني تمييزا كبيرا على أساس النوع في حصولها على الفرص الاقتصادية وتمكينها الفعلي اقتصاديا. ففي معظم البلاد العربية لا تزال المرأة محرومة من التحكم في صنع القرار أو المشاركة على المستوى الرأسمالي والقروض والملكية.

كما أننا نجد أن مجتمعنا العربي يميل لإيجاد مبرر للزوج، الأخ، الأب عندما ينتهكون حرمة الأنثى فقد يتّخذ أحياناً وسائل كالترهيب أو اللجوء لأساليب الغاية منها إلغاء شخصية المرأة أو التقليل من قدراتها العلمية والجسدية مما يعرقل تطورها ويقضي على فاعلية دورها في المجتمع.

ويمكن بلورة العوامل التي تؤدي إلى انتشار التمييز و العنف ضد النساء لعدة أسباب أهمها:

١. انتشار الأمية بين صفوف النساء.

٢. جهل الكثير من النساء بالقوانين والتشريعات الكافلة لحقوقهن وللسبب الأول علاقة كبيرة بالسبب الثاني.

٣. سيطرة الأعراف والتقاليد الموروثة وبناءً عليها يتعامل الرجل مع المرأة بل أحياناً كثيرة تتعامل المرأة نفسها مع هذه الأعراف والتقاليد وكأنها واجب أو قدر مكتوب عليها الخضوع له.

٤. تدني مستوى النمو الاقتصادي وخاصة في المناطق الريفية والقرى والنواحي البعيدة عن العاصمة والمدن الرئيسية.

٥. غياب السياسيات والبرامج المتصلة بالعنف ضد المرأة.

٦. عدم معاقبة مرتكبي العنف ضد النساء والفتيات.

٧. الافتقار لمراكز الإرشاد الأسري لتمكين النساء والفتيات من اللجوء إليها.

٨. غياب الآليات المؤسسية التي تمكن من الإبلاغ عن حالات العنف الواقعة عليهن.

٩. الافتقار إلى الموارد المالية لإنشاء المؤسسات التربوية للنساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف وتمويل البحوث المتعلقة بالمشاكل الخاصة بالعنف ضد المرأة.

١٠. غياب الإشراف والرقابة على تطبيق التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة والطفل.

١١. كل تلك التناقضات مع بطء التغيير في أساليب التنشئة الاجتماعية وتدهور معدلات النمو الاقتصادي وزيادة حدة الفقر وارتفاع معدلات البطالة واستمرار التمييز لصالح الذكور، كل هذه العوامل أدت إلى زيادة الشعور لدى المرأة بعدم الأمان والشعور بالدونية والقهر.

١٢. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل يمكن لنشيطات حقوق الإنسان في ظل هذا الوضع المحافظ في الوطن العربي أن يعملن بمعزل عن الحركة العالمية لحقوق الإنسان؟

لا تنفصل قضية النضال من أجل حقوق الإنسان وقضية حقوق المرأة في صلبها عن مسارها الدولي، فقد أصبحت حركة حقوق الإنسان حركة عالمية تتخطى الحدود الجغرافية وتتواصل عبر القواعد الأساسية التي حددتها المواثيق الدولية المتعددة.

وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي يجب ألا تكون معزولة عن التيار العالمي وهـي وإن كانت لها عقباتها المعوقة وتعقيداتها الخاصة لأبدو أن تتأثر بالمناخ الدولي وتستفيد منه بعـد أن أصبح لخطاب حقوق الإنسان خاصة في السنوات العشر الأخيرة موقعه المـؤثر وأولويتـه فـي مجال العلاقات الدولية بشكل لم يسبق له مثيل.

القوى المحافظة في الأمم المتحدة في قضايا المرأة:

غير أن قضية المرأة لم تصبح هما دوليا حقا إلا عام ١٩٧٥ عندما قامت الأمم المتحدة بالـدعوة إلى مؤتمر المرأة الدولي في المكسيك وتم على أثره إعلان عقد بين عام ١٩٧٦ وعـام ١٩٨٥، بالرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان قد صدر عام ١٩٤٨.

ولكن طرح الأمم المتحدة لقضية حقوق المرأة جاء في بدايته على استحياء إذ لم تطرحه كقضـية حقوق إنسانية أساسية بل كان شعار المؤتمر (شركاء في التنمية) وغايته إدماج المرأة في عمليـة التنمية الشاملة في مجتمعاتها المختلفة، ومع ذلك فقد شكل المؤتمر نقطة الانطلاق في عقد المرأة الذي وضع الأسس لإزالة جميع أنواع التمييز ضد المرأة، كان ذلك أول اعتراف دولـي عملـي ليس فقط بحقوق المرأة بل بمحورية دورها في عملية التنمية والتطور. وقد نقل هذا الحدث مسار حركة المرأة من ضمير المجتمع الدولي وبياناته وإعلاناته ومواثيقه إلى مجال الفعـل والتنفيـذ وطرح المرأة شريكا مساويا وأساسيا للرجل في حركة المجتمع ونمائه.

وتوالت الخطوات العملية للوصول إلى الهدف النهائي مثل تأسيس معهـد التـدريب والبحـوث للنهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة كما توالت المؤتمرات الدولية لمتابعة تنفيذ استراتيجيات عقد المرأة، فعقد مؤتمر كوبنهاجن في منتصف العقد، وعقد مؤتمر نيروبـي فـي نهايته لمتابعة المنجزات على الأصعدة الدولية والوطنية وتقييمها ووضع استراتيجيات مسـتقبلية، وما أن دخل عقد التسعينات حتى أصبحت جميع أجهزة الأمم المتحدة مهمومة بقضايا المرأة كـل حسب مسئولياتها وعملها لتنفيذ الإستراتيجيات وتطبيقها عمليا في برامج واضحة ومفصلة، وقـد توج ذلك بمؤتمر بكين في خريف ١٩٩٥ لاستكمال المسيرة وسد الثغـرات والاسـتعداد للقـرن القادم.

هذا الاهتمام الدولي ممثلا بأجهزة الأمم المتحدة وبتأثيره على الدول المانحة للمساعدات التقنية أو المادية له أهميته الكبيرة وأثاره الواضحة في دفع قضية حقوق الإنسان للإنسان العربي إذا عرفنا

كيف نستفيد منه وذلك لعدة أسباب:

أولاً: انه يخلق مناخا عاما يجعل قضية حقوق الإنسان في جميع دول العالم جزءا من خطاب العلاقات الدولية سواء التنموية الاقتصادية- الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، وقد أصبحت وعلى سبيل المثال قضية المرأة وحقوقها وصعودها إلى مستويات القرار العليا جزءا من اهتمامات هذا الجو العام بل من أولوياته، وهذا يشكل قوة ضاغطة هامة ليفسح المجال أمام حضور المرأة على المستويات العامة داخل مجتمعها المباشر وخارجه.

ثانياً: أن هذا الاهتمام الدولي يضع قضية المرأة في إطار التنمية الشاملة ويجعل مقاربتها عبر زوايا مترابطة متعددة كمسألة حقوق الإنسان ومشكلة السكان والحفاظ على البيئة والتنمية القابلة للاستمرار وهو بذلك يربط أوضاع المرأة ببرامج محددة كثيرا ما تكون مكونا أساسيا من مكونات اتفاقيات التعاون والمساعدات الثنائية والدولية.

وقد نتساءل إذا كان كل هذا الدفع في صالح قضية حقوق الإنسان للمرأة فلماذا يبدو وكأن مسيرة المرأة لم تراوح مكانها أو في أحسن الأحوال أنها تسير ببطء لا يتناسب مع تسارع حركة المجتمعات الحديثة؟

لا يطول بنا التساؤل والحيرة عندما نعرف عدد الدول العربية التي وقعت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ثم أن التوقيع على الاتفاقات لا يعني التقيد بها أو تنفيذها بل أنه كثيرا ما يكون التوقيع على اتفاقية ما غطاءا لانتهاك مبادئها، أضف على ذلك أن نظام التحفظ على بعض المواد كثيرا ما يساء استعماله أو يبالغ فيه.

<u>وأود هنا أن أورد بعض الملاحظات السريعة التي تشكل جزءا من العقبات:</u>

١. أن التشريعات التي تحكم حركة مجتمعنا لا تزال نابعة من الأطر القديمة فالمجتمع لم يعترف كليا بعد بالمرأة كوحدة مستقلة وعلى هذا بنيت كثير من التشريعات، ولذا أيضا نجد الثغرات والعقبات في قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العمل وقوانين التقاعد والضمان الاجتماعي وغيرها.

٢. أن الممارسات الإدارية لا تزال تقف عقبة في وجه صعود المرأة بأعداد مقنعة إلى مراتب صنع القرار فهناك سقف غير منظور تقف عنده المرأة مهما كانت كفاءتها وخبرتها.

٣. غياب مؤسسات المجتمع المدني الفاعل والمؤثر كان له أثره السلبي على مسيرة المرأة، ففي مجتمع مدني نشط تستطيع المرأة أن تجد أطرا تؤطر عملها وهياكل يمكنها أن تلعب دورا فيها تدربا ثم ممارسة ثم قيادة، بالإضافة إلى ذلك فهشاشة المجتمع المدني أفقد دوره كآلية للتأثير في مسلمات المجتمع ولذا أفقد غياب الديمقراطية الحقيقية المجتمع المدني فاعليته وجعل من مؤسساته هياكل ضعيفة لا تستطيع صنع القرار.

٤. ظاهرة التوزيع التقليدي للأدوار بين الرجل والمرأة حتى أصبح وكأن له قدسيته الخاصة، المرأة في البيت والرجل في الحياة العامة، ولكن تطور المجتمع ومتطلبات الحياة الاقتصادية من جهة، وتملك المرأة ووعيها لأدوارها الجديدة من جهة أخرى جاء ليغيرا المعادلة دون أن يستطع المجتمع تعديل مواقفه التقليدية ونظرته الضيقة تجاه المرأة إذن هناك دور جديد على المرأة أن تلعبه. لكن المجتمع ظل هو المجتمع التقليدي الذي ينظر للمرأة تلك النظرة، فإذا بالرجل الذي استأثر بالحياة العامة يضن على المرأة بمواقع متقدمة في إدارة الأعمال أو السياسة أو أية موقع من مواقع صنع القرار ولا يرتاح للتحدي الجديد.

<u>الواقع الحالي للعالم اليوم وانعكاساته على دور النشيطات:</u>

- الظلم، الجهل، العنف، التطرف الديني، العنصرية، الكراهية ونبذ الآخرين، والتمييز أصبحت كلها مظاهر عالمية أدت إلى نمو الإرهاب وتطوره.
- الديكتاتورية، القوى العظمى، صناعة أسلحة الدمار الشامل، الشركات متعددة الجنسيات، الحكومات الفاسدة، الديكتاتوريين، حركات التطرف الديني، الجريمة المنظمة، وأرباب المخدرات. كل هؤلاء زادوا من معاناة الإنسان وعلى وجه خاص ومباشر معاناة المرأة.
- الفقر وكل أشكال العنف ضد المرأة مأساتين تنقص بل تحط من القيمة الإنسانية إذ أنها تفضي إلى عواقب وخيمة مثل الكراهية، الوحشية، اليأس والشعور بعدم وجود أي أمل في العيش.
- الإرهاب المنظم، إرهاب الدولة، الحظر الاقتصادي، الحروب الباردة، حروب من أجل الإنسانية، الاحتلال، الإبادة الجماعية، النظام الاقتصادي العالمي (العولمة) وأحداث ١١ سبتمبر ورد الفعل ضد أفغانستان وغدا ربما ضد بلد آخر لا ندري! كل هذه تترك وراءها ضحايا يضافون على قائمة من سبقوهم من الضحايا.

- القوى العظمى، تجار الأسلحة، الشركات متعددة الجنسيات، السلطات والحكومات الفاسدة، هم اللاعبون الأساسيون التي تكمن مصالحهم في إبقاء العالم على ما هو عليه من عنف وظلم وفقر.
- الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وأحداث العنف المتواصلة والمستمرة ضد الفلسطينيين والتي تفاقمت بعد أحداث ١١ سبتمبر، ورفضهم للمشاركة في إيجاد حلول سياسية عن طريق الحوار، هذا الصراع مازال يخلف وراءه كل يوم بل كل ساعة ضحايا من الأبرياء من النساء والأطفال.
- حصار العراق والوضع المأساوي الذي يعيشه الأطفال والنساء وكل المدنيين، مازال أيجاد الحلول لهم أمر مستبعد.
- هذا هو واقعنا اليوم، وأخيرا أريد أن أؤكد ما طرحته سابقا بأن العمل في مجال حقوق الإنسان يجب أن يتم بشكل موحد ومتضامن مع الحركات الأخرى سواء كانت إقليمية أو عالمية؛ لذا يجب أن نتواجد في حركة حقوق الإنسان لدعم وعمل مجموعات ضغط ضد القوى المستبدة سواء كانت تتستر تحت ستار المحافظة، أو القوى العظمى أو غيرها من التسميات.
- يجب أن نتواجد لدعم أصوات المدنيين التي تنادي بضرورة سيادة روح القانون والعدالة وعالم متسامح تتحقق فيها المساواة بين أفراده وخاصة بين الرجل والمرأة.
- يجب أن نتواجد مع الحركات النسائية التي تدعو إلى المساواة والعدالة الاجتماعية وإشراك المرأة على مستوى صناعة القرارات في المحافل الدولية والمحلية والتي تدفع في تعديل وتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك المجتمع بما فيها التحيزات والعادات والتقاليد والأعراف وكل الممارسات القائمة على فكرة دونية المرأة.
- يجب أن نوحد آليات العمل بيننا مع ضرورة وضع برامج موحدة وخاصة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية والمساواة.



• التعقيب:

• أ/ عائشة زيناي:

أريد أن ابدأ بما انتهت إليه الأخت (سعاد) هذه النقطة أن قضيتنا هنا ليس قضية الرجل بمعني أننا صرنا نسيمها "قضية رجل" لا أريد أن نجعل من المرأة طرف في الصراع، لأن الرجل في حد ذاته ضحية، موروث ثقافي علي كل حال أنا مقيدة بالموضوع الذي سوف أتحدث فيه وهو "نشيطات حقوق الإنسان والقوي المحافظة في المجتمعات العربية". نحن في اليومين السابقين تحدثنا عن كثير من التحديات وكثير من العراقيل التي تواجهنا. واتفقنا على وضع النقاط علي الحروف أو نلمس الأوتار الحساسة، وأتحدث عن أحد هذه التحديات ولعله الأخطر والأصعب إلا وهو: "القوي المحافظة" وحاولت أن أشير إلي دوافعها. كذلك حاولت أن أدلي بطرح لتجاوز هذه العراقيل والتفكير في استراتيجية ذكية استراتيجية لتجاوز العراقيل.

تواجه نشيطات حقوق الإنسان في البلاد العربية تحديات كثيرة ومختلفة تعرقل نشاطهن، وتحول دون تحقيقهن للأهداف التي يسعين إلي تحقيقها عن طريقة نشر ثقافة حقوق الإنسان وكذلك نشر الوعي لدي النساء بدورهن في المجتمع تحديدا، ودفعاً لهن إلي النهوض والمشاركة في عملية التنمية الشاملة كعنصر فاعل ومستفيد، وذلك لا يتم طبعاً دون المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية وذلك للوصول إلى مركز صنع القرار في كافة الميادين.

أخطر العراقيل والتحديات التي تواجهه النشيطات في مجال حقوق الإنسان. هي ما يطلق عليه مصطلح "القوي المحافظة" وهي عبارة عن مجموعة من الصياغات الفكرية والسياسية تخشى التغير وتعمل علي إبقاء الوضع علي حالة، وهي روح سائدة في المجتمعات العربية يختلف تأثيرها بدرجة متفاوتة ما بين الأفكار القومية والأفكار الإسلاموية، وترتكز هذه القوي في خطابها علي مناهضة الفكر الشيوعي الذي هو بالنسبة إليها مرادف للانحلال والتفسخ، كما ترتكز أيضا

علي الجانب السيئ في الحضارة الغربية والمرتبط بالإباحية والكفر والفجور. ففي رأي هؤلاء فإن ثقافة حقوق الإنسان لا تراعي خصوصيتنا العربية الإسلامية ومدي تأثير الموروث الثقافي والاجتماعي والديني طبعاً في حياتنا، هذا مع العلم أن المرأة في الثقافة الشعبية هي مخلوقة من جزء بشري من جسم الرجل. فهي مخلوقة من ضلع أدم الأعوج وهي كذلك التي أخرجت أدم من الجنة، ما يعني أنها البلية في حد ذاتها. ولعل اكبر وأخطر معرقل لحركة نشيطات حقوق الإنسان في العالم العربي من بين تلك القوي المحافظة هي التيارات السياسية الإسلامية أو السلفية؛ ففي منظور هذه التيارات كل ما هو تعليم أو تعلم أو تقدم أو مطالبة بالحقوق بالنسبة للمرأة معناه التفسخ والفجور والكفر. لذلك فكلما ظهرت حركة جمعوية أو سياسية لتعزيز حقوق المرأة والمطالبة لها، تصدت لها بحملات وهجمات للتشكيك في أهدافها وحتى هدر دماء أصحابها أحيانا. وهذه الرؤى نابعة من الخوف المسيطر علي أصحاب هذه الاتجاهات من انفتاح المرأة علي عالم متغير، من خلال ما يعرفه العالم من حركة وديناميكية في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة. في الوقت الذي يذخر العالم بالمؤتمرات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمرأة وحقوقها من قريب ومن بعيد، نجد زيادة الهجمة وحصار المرأة بضوابط فقهية تحثها علي ارتداء الحجاب وهو في الواقع حجاب الفكر وليس حجاب اللباس وأن تحصر حياتها في قيامها بواجباتها نحو زوجها وأسرتها. ولهذه الرؤى تأثيراً قويا علي السلطة السياسية. فنراها تتغافل عن أفكار حقوق المرأة وبالتالي تمتنع عن جعل قوانينها الداخلية خاصة تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية والأسرة متلائمة مع الشرعة الدولية. وما يجعل السلطة السياسية أو الحكومات ترضخ لهذه الاتجاهات هو كونها حكومات هشة لا تملك أي بنية تحتية أو قاعدة شعبية، بل أن تواجدها يقتات على الاستبداد والتعسف وهذا يجعلنا نؤكد أن قضية المرأة هي قضية سياسية بالدرجة الأولى وترتبط بشكل مباشر بتحرر المجتمع من القمع والاستبداد. لهذه الصياغات السياسية أيضاً تأثيراً علي الإعلام فهي تجعل الإعلام يتبنى القيم الثقافية والاجتماعية السائدة ويبتعد علي كل ما من شأنه أن يساهم في خلق أوضاع اجتماعية متطورة ومتقدمة؛ إذ أن ذلك يعد من المحرمات، وتجدر الإشارة هنا إلي أن الإعلام العربي يمكنه أن يلعب دوراً مهماً وفعالاً في مجال ترقية المرأة، ولذلك ومن أجل تجاوز هذه التحديات وتلك العراقيل أصبح من

الضروري علي نشيطات حقوق الإنسان التعامل بذكاء واستراتيجية قد تكون قصيرة أو طويلة المدى مع الموروث الثقافي السائد حتى لا يظهرن وكأنهن معزولات عن المجتمع، مع العمل علي خلق نقدية للتفريق بين ما هو موروث ثقافي اجتماعي يساعد علي التطور باعتباره لبنة من لبنات بناء المجتمع، وبين الموروث الذي يشكل عائقاً أمام تطور المجتمع وبالتالي تطور المرأة. إن الخوف في حضارة الآخر إحساس تتقاسمه كل الصياغات الفكرية الكبرى في الوطن العربي، هذه الصياغات التي تشكل في غالب الأحيان عقلية النخبة الحاكمة والتي استطاعت أن نبني جدارا ما بين المجتمعات العربية والحضارات الأخرى. وعليه فإن خرق هذا الجدار ضرورة لخلق تواصل بين الحضارات والثقافات الأخرى وأيضا عامل مهم من أجل التخلص من هذا الهاجس. كما انه قد حان الوقت للاتجاه نحو إنجاز اجتهادات جهود فكرية مسايرة للتطور والتغيير.



• مداخلات

• أ/ عزة سليمان:

سأتحدث عن نقطتين:

النقطة الأولى: أننا كنشيطات حقوق الإنسان انشغلنا فترة في مرحلة التنظير، وقد كنا نحن طوال الوقت معنيين بالتنظير، بعيدين عن القاعدة الجماهيرية ولا نشتبك مع المجتمع وهذا ما جعل من القوي المحافظة تقوى وتنتشر، أصبحنا نحن ننحصر فهذه مرحلة عملية كلنا عشنا فيها كنشيطات كما أن إيماننا بمسألة استبعاد استخدام الدين في الاشتباك والاعتماد على مفاهيم حقوق الإنسان فمن الأولى أن نتراجع عنه خاصة أن الدين وتر حساس تتلاعب عليه القوي المحافظة حتى مع الناس المثقفين. وبالتالي كان تخوفنا من الدخول مع الخطاب الديني والاشتباك معه. وأصبحنا غير قادرين علي أن نفرق كنشيطات بين الشريعة والفقه، ودخلنا الفخ لديهم أن كافة الأمور فقه وليس شريعة وهذا. وأنا اقصد هنا الدين الإسلامي، أما الدين المسيحي فعلي سبيل المثال في مصر مثلاً هناك (اللائحة ٣٨) والتي تقدم حلول عملية وجوهرية ومتقدمة للمرأة المسيحية واكثر بكثير من التي يتبناها البابا شنودة*، والبابا شنودة هو الذي ألغي هذه اللائحة وليس من أحد طالب باسترجاع هذه اللائحة. لكن عندما دخلنا مرحلة عمرية ثانية وبدأنا نتحول من حالة التنظير إلى الاشتباك مع الخطاب الديني وبدأنا نكسب أرضية مختلفة من ناحية أخرى كان تبني البرامج الاجتماعية والاقتصادية إضافة أخرى لموقفنا.

---

* البابا شنودة الثالث هو بابا كنيسة الإسكندرية والكرازة المرقسية زعيمة الكنسية الشرقية والذي يتبعه المسيحيين الأرذوثوكس في العالم.

في البرامج الاجتماعية والاقتصادية داخل (السيداو) وداخل (بكين) وكيف يمكن تحويلها إلي برامج اجتماعية حقيقية مثلاً في السيداو المادة (١٤) الخاصة بالمرأة الريفية، كيف نترجمها من خلال برامج اقتصادية واجتماعية للواقع وتشمل القاعدة الشعبية.

ونحن لابد أن نخلق قاعدة شعبية تساندنا في حالة الصدام مع الحكومات، فحين أغلقت "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" لم يخرج أحد للدفاع عنها، وذلك لأنها ليست مشتبكة مع الواقع بشكل حقيقي، إذن فلابد أن تتحول حقوق الإنسان إلي واقع وأن تبني برامج قوية تدافع عنها القاعدة الشعبية العريضة.

النقطة الثانية: أننا كنشيطات حقوق الإنسان في حاجة لتغيير برامجنا كي نشتبك مع القاعدة الشعبية، وأن نطور النصوص الحقوقية من أجل احتياجات حقيقية للمواطن، فبالتالي لا نترك الخطاب الديني والخطاب الدعائي للمنظمات الخيرية التي تقدم خدمتها من مفهوم خدمي أننا لابد أن نقدم خدماتنا من مفهوم حقوقي، وهذا هام جداً لتعليم المواطنين أن يأخذوا حقوقهم من مفهوم حقوقي وليس خدمي.

نحن نعمل علي رفع الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان كما أننا بحاجة إلي تعلم مهارات ترفع من قدراتنا في الضغط والتفاوض، كيف ننمي قدراتنا ومهارتنا تجاه أساليب معينه نحن في حاجة إليها من أجل التعامل مع فئات نوعية في مجالات عملنا نحن في حاجة إلي أن نلتحم مع المحامين ومع القضاة في حاجة حتى أن نلتحم حتى مع الهيئات الدينية مساجد وكنائس ومع الجمعيات التي تقدم الأعمال الخيرية والخدمية.

- **رملة جواد:**

في خصوص القوي المحافظة الموجودة نحن لا نريد أن يظل هذا الانفصال بين الحقوقيات والشارع وما يحتويه نحن نواجه الآن ثلاث قوي الأولى تمثل العادات والتقاليد والثانية القوى السلفية والثالثة وهي الأخطر وهي القيادات النسائية الموجودة في واجهة المجتمع وهذه القوى الثلاث لابد وأن نشتبك معها خاصة إذا كان هناك قانونيات مثل السيدة تهاني، عزة يمكن أن نتعلم منهن كيف نشتبك معهم والأفكار التي نناقشهم فيها، وبالتالي نعرف كيف نرد علي خطابهم؟ وكيف نواجههم، وتخوفي إن نشيطات حقوق الإنسان يقعن أحيانا في الرد عليهم بطريقة تناقض خطاب زميلتهن، ولذا لابد أن يكون هناك خطاب عام وواحد.

- **أ/ غانم جواد "مؤسسة الأمام الخوئي الخيرية"**

سأبدأ من خلال ما تفضلت الأختين الكريمتين بالمناقشة التي بدأ لي من خلالها أن حركة حقوق الإنسان تحاول أن تأخذ هوية حضارية محددة أو هوية سياسية محددة بمعني أن نشطاء حقوق الإنسان أو النشيطات يواجهون نقداً في المجتمع الذي يعيشون فيه.

لكن أي قيم في المجتمع التي تعتقد المرأة أنها معوقة لها أيضا في مجال النقاش، هناك من يعطي صفة سياسية أو طابع فكري لحركة حقوق الإنسان وهذا يتنافى مع ثقافة حقوق الإنسان ويعني أيضا أن كل العاملين في مجال حقوق الإنسان من الوسط العلماني ولا يوجد علمانيين في الوسط الإسلامي. كل النشيطات ينتقدون الخطاب الديني، ولا يسمح للوسط الديني أن يزج ببعض فتياته أو نسائه في هذا المجال. طبعا هذا هو عين المخالفة لثقافة حقوق الإنسان لأن حقوق الإنسان لا دين لها محدود ولا اتجاه فكري محدد لأنها حصيلة تجارب البشر جمعياً وحصيلة ومساهمة جميع الثقافات والحضارات والتي أنتجت عبر المسيرة الإنسانية. لذلك أوجه الكلمة إلي أخواتنا الكريمات بألا ينعزلن عن المجتمع لأن المجتمع يمتلك هوية حضارية، وعملية تطوير المجتمع هو مسئولية النشيطات، وهذا لا يعنى عدم نقد الظواهر السلوكية.

أن الاتجاه في عالم ثقافة حقوق الإنسان والعاملين فيه سواء كن نشيطات أو ناشطين الابتعاد عن أي توجه ذو صفة سياسية أو دينية وشكراً.

- **أ/ خديجة الركاني:**

نحن الآن في ظل حركة نسائية تمر بمرحلة تراجعات، كانت هناك مرحلة بها مكتسبات عديدة الآن نشعر أننا في مرحلة جزر ومن خلال الإجهاز علي عدد من الحقوق التي اكتسبتها الحركة النسائية عبر نضالاتها المريرة، مثل الحق في العمل. الآن هناك محاولة إرجاع المرأة للبيت، كنتيجة من نتائج النظام العالمي الجديد خاصة في شقه الاقتصادي ومن نتائج العولمة في أبشع وجوهها، وهذه المحاولة من أجل إرضاء القوي الاقتصادية العظمي في العالم وحل أزمتها الاقتصادية علي حساب أهم حق من الحقوق الإنسانية للمرأة وهو العمل. هذه المرحلة هي مرحلة تراجع عالمية ولكن المرأة العربية، تعاني من ذلك التراجع أكثر لماذا؟ هناك أرضية خصبة.

وهي الأرضية الدينية والأعراف والتقاليد، والمعوقات الثقافية أيضا هذه النظرة المحافظة والتي تبدو في كل المجالات وعبر كل الفئات والمؤسسات في الدولة وتحملها المرأة ويحملها الرجل والمؤسسات العمومية والحكومات العربية. وفي المنظمات غير الحكومية أيضا تمتد كأخطبوط، هذه النظرة المحافظة أيضا علي مستوي عالمي ودولي، والدليل علي ذلك اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة فهي الاتفاقية الوحيدة التي عليها يوجد أكبر عدد من التحفظات على نصوصها من قبل الدول وهي أكثر وثيقة دولية عليها تحفظات من جميع البلدان العربية وغير العربية. من جهة أخرى فهي الاتفاقية التي تحظى بأقل نسبة من المصادقة.

وهناك دراسة قام بها مركز حقوق المرأة التابع للأمم المتحدة حول طبيعة التحفظات علي هذه الاتفاقية، وكانت النتيجة مؤداها أنها تبريرات ترجع إلى الشريعة الإسلامية أو القانون الوضعي للدول العربية.

وإن السبب الحقيقي هو العقلية الذكورية، والتي تختفي إما وراء الشريعة أو تختفي وراء القوانين الوضعية أو وراء قوانين الكنيسة وهكذا.

هناك إشارة أخرى والتي تتعلق بمواجهة نشيطات ونشطاء حقوق الإنسان الآن؛ الأنظمة العربية غيرت أساليبها وأصبحت المواجهة تتم بطريقة غير مباشرة عن طريق هذه القوي المحافظة والتي تدعمها دول وحكومات الدول المحافظة وذلك عن طريق إعادة تعقيدات التقاليد والعادات والأعراف .

وأخير أريد أن أضع ثلاث مقترحات أمامكم، المقترح الأول: هو ضرورة العمل في أوساط النساء، وينبغي أن ندفع بهذا العمل النسائي في أوساط النساء من توعيتهن بحقوقهن الإنسانية وبكرامتهن. وينبغي التعامل مع الأعراف والتقاليد بحسابات وبخطى دقيقة ولأن أصعب مجال للعمل هو المجال الثقافي المتعلق بالأعراف والتقاليد والعادات.

- **<u>الاقتراح الثاني:</u>** بالاشتباك الديني بخطابنا هذا افتراضي مع احترامي لجميع الآراء.

أعتبر أن المسألة أنني أملك مرجعية واضحة لا غبار عليها وأعلن علي الملأ أن مرجعيتي هي قيم ومبادئ حقوق الإنسان. أي شريعة تقر بقيم ومبادئ حقوق الإنسان أنا معها، إذن مرجعيتي واضحة هي الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وأعتبر أنها منظومة تراث إنساني للبشرية بأكملها.

والعلماء والحكماء والمتنورين هم أصحاب مهمة إبراز الجانب المشترك في الديانات بكاملها من أجل أن يتكامل مع مبادئ حقوق الإنسان العالمية.

- **اقتراح ثالث:** الآن على المستوي الدولي هناك محكمة جنائية دولية، هـذه المحكمـة أقرت في قانونها الأساسي بأنها حرمت العنف الممارس ضد المرأة واعتبرتـه انتهاكـاً جسـيماً لحقوق الإنسان ومن حق أي فرد أو امرأة أن ترفع دعوى إذا تعرضت إلـي أي عنـف. وأنـا أضيف ليس العنف فقط ولكن ينبغي أن تتبنى هذه المحكمة قضية المرأة في شموليتها.

- **د/ رشاد أنطونيوس:**

ليس عندي تعقيب محدد بشأن الموضوع لكن أطالب القاعة أن نخرج من هذا المـؤتمر بإجراء عملي فما نسمعه من الأمس لليوم تكرار لبعض القضايا وهذا شئ جميل. ولكن يا ليـت نتبعه بالإجراء العملي، ماذا بعد هذا المؤتمر؟ دعونا نفكر حقا في هذا السياق.

- **أ/ ناصر الغزالي "مركز دمشق للدراسات النظرية":**

أولاً: أنطلق من الذي حدثتنا به الأخت (عزة) فأنا علي قناعة أننا لو ذهبنا فـي اتجـاه معاكس للموروث الثقافي الاجتماعي والديني في مجتمعنا لن نصل إلي أي نتيجة لكي نتمكن من الوصول إلي عقول وقلوب الفئات المستهدفة وهي بالدرجة الأولي النساء ثـم الرجـال، علينـا التعامل مع الموروث الثقافي. أريد أن أعقب علي ما قاله (السيد غانم جواد وأظن يا سيدي، أنك أسأت فهمنا عندما تحدثنا عن الصمت، بالعكس لقد قلت أننا بحاجة للتعامل مع الموروث الثقـافي الاجتماعي الديني وأنا شخصيا أحمل العقول المستنيرة من رجال الدين مسئولية هذا الصمت لأنهم لم يفعلوا شئ في الوطن العربي، فالقرآن كتاب مقدس لكن كل ما هو فقه واجتهاد هـي قواعـد وضعية وضعها أشخاص، أفرزتها عقول رجال فهي ليست بالشيء المقدس نسلم به. وكان مـن المفروض ومن مسئوليتهم أن ينجزوا بحوث فقهية تبين للناس وللعالم أن الإسلام لم يـأت بتلـك القواعد المتشددة وعلي سبيل المثال فإن قانون الأسرة الجزائري في أغلب نصوصه يقـال أنـه مقتبس من الشريعة الإسلامية، ولكن في الواقع يستند إلي آراء فقهية ومذاهب فقهية متشددة كـان من الممكن انه يقوموا بالتنسيق بين هذه المذاهب ويخرجوا بآراء متسامحة.. ويعطوا لنـا شـيء جيد حتى الأخت "حكيمة الشاوي" أظن أنها أثارت نفس النقطة أننا نحـاول أن نظهـر الجانـب الجميل من هذا الموروث الثقافي والاجتماعي.

- **أ/ عائشة زيناي:**

حين أدافع عن حقي بنفس الوقت هناك إنسان آخر أيضا لابد أن أحترم حقه، وعند الحديث عن حقنا دائما نلغي هذا الآخر ونذكر حقنا فقط مثلاً الأخت التي سبقت ذكرت أن النساء متهمون في مجال حقوق المرأة أنهم يعملون وكأنهم ضد الدين. صراحة هذا الموقف يثير مشاكل مع الآخرين، وفي نفس الوقت إذا كنا نريد أن نطور حقوق المرأة لابد أن نفكر في حق الآخرين أيضا، وما هي وجهة نظرها كمسلمة ومتدينة ولا ألغي حقها وأقول لها أنها علي خطأ لأنها تبنت هذا التعامل بشكل عام مع حقوق الآخرين. النساء العربيات لديهن إحباط وإحساس أنهن متخلفات طبقا للموروث حتى في الدول الغربية هناك الموروث المتخلف. شاعر فرنسي قال أن الولد الذكر يولد وهو شاعر بالفضل علي أهله مجرد كونه ذكر. حتى هنا في فرنسا العائلات تفضل المولود الذكر فهذا معناه أنه لسنا متخلفين جداً ما يصيبنا إحباط، فالمسألة تاريخية فإذن الذكر لا يزال حتى في الدول المتقدمة مفضل عن الأنثى. ولا يمكن أن نظل نتهم أنفسنا من بأننا ناس متخلفين.. الخ، وفي نفس الوقت لابد أن نحترم الرأي الآخر وليس كل متدين نحكم عليه بالتخلف. وأنا أتحدث من واقع خبرة شخصية أن نناقش مخالفينا في الرأي ولا نصطدم بالآخر يمكن أن نرفض أيضا ونناقشه ونحترم رؤيته أيضا. أقبل جزء وأرفض بعض الأشياء الفقهية فهي ليست أشياء منزلة من السماء.

- **أ/ هيثم مناع:**

المسألة هي العلاقة بينا وبين الحركة الإسلامية السياسية أننا ومجمل حركة حقوق الإنسان سواء العربية أو العالمية تقر بحقهم في الوجود وحقنا في النقاش الحر وحقهم في النقاش والجدل وصراع فكري ضروري لكن هذا الصراع موجه ضد وجهات نظر فعندما يتحدث أحد ما عن الإسلام، أسأله عن أي إسلام نتحدث عن إسلام أبو زر أم إسلام معاوية هناك أكثر من إسلام، وكل شخص له تفسيره الإسلامي، فنحن لا نقبل أن يستعمل الإسلام ضدنا. بالنسبة لمرحلة الانحسار لابد أن نقول هنا بصراحة وبصوت عال أننا دائما نحاول أن نخفي عيوبنا بمرحلة الانحسار التي نعيشها اليوم، وسبب أساسي بها الوضع الذاتي كحركات حقوق الإنسان وكمنظمات

أهلية، نحن طرف أساسي فيها فعندما تغلق منظمة ما نحزن عليها أما إذا وقعت المنظمة في إخطار لا يحزن عليها أحد، عندما يوضع مناضل شريف ومعروف في مجتمعه بنضاله ونزاهته، تقف للدفاع عنه والناس لديها حس وتدافع عن مناضليها وعندها تصبح (دكاكين)، رأيت برنامج علي قناة الجزيرة يقدم فيه أحد المصريين نفسه كدكان يقول إحنا دكان "نبيع تعذيب" مثل ما عندنا دكان يبيع. بضاعة هذا يعني أن ما العلاقة لنا فهذا الشخص ليس زميلا في وسط حقوق الإنسان، فلسنا دكاكين ومن منا يمكن أن يقبل العولمة ورأيي أنها علي الصعيد الذاتي لم تؤثر علينا أبداً علي العكس أفادتنا، لأنها زادت المساعدات للمنظمات الأهلية في العالم الثالث كل ما سمعنا كلمة العولمة زادت المساعدة إلى ممثلي المجتمع المدني في العالم الثالث حتى يوجهوا لقضايا أخرى غير الفقر والجوع والمرض وكما يصيبنا نوع من أننا نحن مركز الكون، لسنا كذلك لنا عيوبنا، وأنا أظن بأن وضع المرأة بعد أحداث سبتمبر تلقي صفعة أقوي بكثير من العولمة، وأقول ذلك بكل جرأة وصوت عالي لأنه أعاد الاعتبار للقوة علي حساب العدل، أعاد الإعتبار للقوة حتى صار المسلم المحافظ وغير المحافظ الكافر يؤمن بأسامة بن لادن "كسرنا رأسهم" أصبح منطق القوة الآلة وبالتالي كلنا خسرنا فالذي كسب هو العنجهيات التي تحكم العالم والتطرف مثلاً ولذلك من حاول الإشارة إلى إننا في خطر بسبب العولمة أنا لا اعتقد ذلك.

- **أ/ تهاني الجبالي:**

الحقيقة أشكر الأستاذ هيثم أعاد نقطة جوهرية لهذا المحور في مسألة القوة المحافظة والتي تحدثت (سعاد) عنها. مثلت القوى المحافظة بشكل واسع فأكدت أننا لسنا جزء منفصل عن العالم، وأن القوى المحافظة كما هي محلية هي عالمية كما هي إسلامية هي مسيحية أيضاً وما يؤثر علينا كحركة حقوق الإنسان بشكل أو بأخر أمر واحد. أعطى مشهدا فقط حتى نتذكر وأنه في (مؤتمر بكين) عندما انعقدت جلسة موسعة للحديث عن حقوق المرأة من منظور رجعي كانت المنصة تضم إسلاميين ومسيحيين من جميع الملل ويهود إلي آخره.. فالقوى المحافظة ليست حكراً على دين أو فكر بعينه وبالتالي ليس هناك استبعاد. ولان حركة حقوق الإنسان هي حركة وليست تنظيما هي موجهة لتغيير الواقع لتغيير الناس التي يمكن أن تبقى طلائع مؤمنة بفكرة، لكن في النهاية من سيصون حقوق الإنسان هو الشعوب. إذن لا يجوز استبعاد الاشتباك مع الفكر

الديني والرؤية الدينية لحقوق الإنسان، لا يجوز الاستبعاد لبعض القوي الرجعية من الاشـــتباك، لأن هذا الاشتباك سيعطي حيوية الحوار وحيوية إلى الفكر الصحيح ويعطي فرصة لتبنيها علـــي المستوي الشعبي. بدون هذا هناك فشل وهناك اغتصاب لحق من حقوق الإنسان.

أنا أمارس هذا بشكل شخصي مع الجماعات الإسلامية وأواجه الفكر من منظور مســتنير نفهــم طبيعة التوجه، وبالتالي يلقى الهزيمة النكرة في أي حوار بيني وبينه أحد أئمة التفسير في مصـــر يقتنع أننا لسنا خارجين عن عباءتنا الحضارية أو الثقافية وأننا نعيد لنا الاعتبار وهذه قضية ربما تبقي صعبة على الدوائر النسائية لكن علي الأقل الدينية، سنتحول كلنا لفقهاء لكن على الأقل نحن نتحدث عن بعض الحقوق ذات الصبغة الدينية علينا وأنا أتحدث من منظور الإنسان العادي فـــي مواجهة القوي المحافظة، أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولها يكفي أن أقول مرجعية المنطقة العربية في مصر والقوي المحافظة فضية خطرة جداً. ومرهون بقبول الشارع العربـــي لحالـــة حقوق الإنسان.

وهي قضية ثقافية بالمقام الأول، وأعتقد أننا كحركة حقوق الإنسان وكنشطاء يجب أن نشتبك في كل الدوائر بما في ذلك القوى المحافظة والحاكمة. أقول وأنا مدركة أن جميع المنظمات عنـــدما نستدعي لمهمة في إطار حكومي أو في مؤسسة حكومية وتهتم بأنها حكوميـــة حتـــى تقـــرر أن نشارك فيها.

أنا استدعيت "للمجلس القومي للمرأة" ورغم طول عمري في الجانب المعارض ولكـــن فوجئـــت بقدر من الهجوم من ناشطات حقوق الإنسان لصفة المجلس الحكومية لقد كنت سأعين علـــي يـــد رئيس الجمهورية ١٩٨٩ــ وأنا رفضت.

اللاتي يعبرن عن الصورة العامة للمرأة العربية وزيرات ورؤساء، هن متخلفات على المســـتوى الفكري إنما هن بحاجة لنبقى موجودين معهن في كل مكان، حتى يفهموا المنظور الذي نتحـــدث عنه وهن في النهاية ستصبحن معالي الوزيرة كمان سيادة السفيرة.

نحن في حاجة ببساطة في بعض الأحيان إلى "آليات كيد النساء" إذا اســـتخدمت بشـــكل حقيقـــي ستكون سند قوي جداً للمرأة لأنها مع القوي المحافظة من خلال منظور أكثر وعياً لـــدورنا فـــي إنشاء حركة.

- **أ/ عزة سليمان:**

في البداية أنا أنضم لهيثم بحدة وبعنف قوي غير عادي لتهاني، الواضح فهناك فهم خطأ لأنه كيف تقلب الطاولة واستخدام شيء من أجل تعظيم موقفي؟ في تعدد الزوجات عندما يتحدث أحد تعدد الزوجات يتكلم عن موقف الرسول صلي عليه وسلم من علي بن طالب، عندما قال له: لا تتزوج على فاطمة ليس هناك من أحد يستخدم موقفه تجاه خروج السيدة عائشة في موقعة (الجمل)، أنا أراه برؤية مختلفة تماما عن رؤية شخص آخر، فأنا أعظم موقعي داخل المجتمع من خلال عملي.

- **أ/ رملة جواد:**

هناك عدة نقاط أود طرحها، إننا نحتاج لخلق قاعدة شعبية عامة لحل مشاكل نشيطات حقوق الإنسان.. مثال علي ذلك البحرين " ناشطات حقوق الإنسان" لم تجد أي مشكلة أثيرت سواء في حواركم أو في مراكز حقوق الإنسان، لماذا؟ لأن الجمعية أو المنظمة عملت تلك القاعدة سهولة، ومن خلال سهولة وصولها لكل مكان ومعرفة الكل لأعضاء هذه الجمعية أو عدم الاهتمام بدور المرأة في هذه الجمعية بالعكس نحن نطلب أكثر من الرجال. هذه نقطة

النقطة الثانية: عن مشكلة التخلف الديني، كناشط حقوق الإنسان نرى المشكلة ليست في الدين بل في العقول المغلقة، يعني أنا شخصيا سافرت من أجل الحديث إلي أحد الفقهاء وعانين لأجل أن أتكلم معه عن حقوق الإنسان، مثلاً عن المرأة "قال الرسول صلي الله علية وسلم" حرم الله خروج المرأة من بيتها لأن المرأة تلعنها الملائكة إلى أن تطلع من البيت وترجع" بينما أحد حقوق المرأة المشاركة في العمل الاقتصادي.

الجواب، أن المرأة تستطيع أن تمارس جميع حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في حدود الآداب العامة بما لا يمس أخلاقياتها. لكن أتكلم عنه أنا أدرسه في البحرين في المعاهد والمراكز الحكومية. في البحرين بالفعل قمنا بنشر هذا الوعي الفكري الكبير والحمد لله أعتقد إن المجتمع أصبح يتجاوب معي.

مشكلة أخرى: يجب إن ونحن كناشطات حقوق الإنسان أن نختار بدقة حتى يهرفنا المجتمع، يجب أيضا أن نحن كمنظمات أن نقوم بموضوعات حوارية مع رجال الدين. الآن في البحرين أنا أدرس لرجال الدين مفاهيم حقوق الإنسان، أجري حوارات معهم عن الانتهاكات التي تتعرض لها كثير من النساء وغير ممكن وقف هذه الانتهاكات. هل من حق الرجل أن يضرب

المرأة؟ لا. أنا أقول أن مرجعية في الإسلام لأن الإسلام هو أساس حقوق الإنسان ولكن للأسف العقليات المغلقة في زجاج يجب أن نكسر هذا الزجاج ونعملها تنظيف.

- **أ/ ناصر الغزالي:**

لي تعليقين الأولي إشكالية والثانية تعليق: الإشكالية، في الستينات أو السبعينات هل أختلف البشر في منطقتنا عن بعض. في السبعينات كانت حركة التحرر الوطني وفي التسعينات، أعتقد أن المجتمع أزداد تخلفاً، والدين كان يلعب دور في مجتمعاتنا، لماذا في الستينيات والسبعينات كانت المرأة تقف مع رفيقها أو زميلها في موقع ما حالياً لماذا المرأة غير قادرة حتى أن تناقش إذا كان في الإمكان الذهاب إلي المدرسة في عام ٢٠٠٠ أم لا؟ هذا ليس معقولاً. المسألة الثانية التركيز علي الإسلام، إحنا تراثنا ليس فقط إسلام نحن تراثنا أيضا به مسيحية وإسلام ووثنية وكذا، اختصار الحياة علي الإسلام وأننا مسلمين طب لدينا ٥٦٠ سنة ٧٠٠ سنة مسيحية ثم جاء الإسلام وقبله الوثنية إذن كيف استخدم هذا التراث كيف أخلق الآلية التي تستخدم هذا التراث لصالحي؟ ماذا أكون؟ ما هو حالي هل أركب الموجة؟ ألا أذهب إلي استخدام أي من هؤلاء؟ قالت الأخت أن الإسلام هو حقوق الإنسان.. يا سيدتي الإسلام هو مفهوم مطاط أتريدين يكون فيه حقوق الإنسان ستجدينه أترين المرأة أن تنعدم. مطاط غريب. ليست هنا القضية أين قواعد حقوق الإنسان؟ بمعني تجلس مع شيخ ما ليوافق أن المرأة لابد أن تعمل، تجلس مع شيخ آخر يقول أن المرأة من حقها أن تعمل (مداخلة من المتحدثة السابقة تعترض فيها علي وصف الإسلام مطاط) ما أريد أن أقوله إن القضية في المنهج، والمنهج الإسلامي (مطاط) فعلا، لأن أي ديانة لابد أن تكون مطاطة حتى يتقبلها الناس. فيتقبلها الأفريقي والآسيوي والأمريكي، إسلام أمريكا غير إسلام العرب إسلام أفغانستان غير إسلام العرب، والمسيح العربي غير المسيح الغربي لكن المهم كيف نستخدمها كيف؟ نريد أن نهدم هذا التراث ليكون تراثنا حقيقي، ولي سؤال عن أسباب الإشكالية السابقة التي في الستينيات والسبعينيات.

- **أ/ نضيرة شرجبي :**

أعترف ومقتنعة تمام الاقتناع بأن النظام الحقوقي ليس له دور سياسي، ولكن من الضروري تأكيد واستقلال العمل الحقوقي يمثل إحدى العراقيل التي تواجه عدد كبير من نشيطات

حقوق الإنسان، فهي ضحية عدم الاستقلال السياسي. النقطة الثانية هي التشبث بالمساواة أو بمبادئ حقوق الإنسان في المواثيق الدولية كمرجعيه، الشريعة وتراثها بمختلف المصطلحات يمكن أن تكون مناصبة لقضية المرأة.. بالتالي ضرورة تبني مبادئ حقوق الإنسان كمرجعية لمجتمع حقوقي. النقطة الثالثة دعوة المنظمات الحقوقية إلي تنظيم لقاءات فكرية من أجل النقاش حول وضع المرأة في هذه المنظمات، كذلك إدماج المرأة في هذه المنظمات باعتبار أن النضال الحقوقي هو نضال جماهيري.

- **أ/ سهام بن سدرين :**

أنا الآن وبعد هذه المناقشات لست أدري لماذا تتحدث القوي المحافظة عن الإسلام والدين، ما اعرفه أن هذه القوي لها وجود متعددة، والآن أيضا تدخلت فيه أيضا القوي العظمي بالخارج تلك القوي التي تنادي بالديمقراطية والتحرر أيضا، تساند هذه القوي المحافظة في الداخل لضرب هذه الحركة السياسية. إذن ما نوع هذه القوي كيف نواجهها ما الأساليب التي نستخدمها؟ لماذا أعترف أن هذه الأشياء تحتاج إلي دراسة طويلة وقوية جدا لمعرفتها لماذا القوي العظمي تتشكل وتتعدد؟. العولمة التي ذكرها د/ مناع هل يمكن علي هامش النقاش شرح كيف أفادتنا العولمة لكن الذي أعرفه عن العولمة ما أخذناه من جانبها الاقتصادي هي زادت من فقرنا ومن مشاكلنا، وبالتالي علينا كناشطات حقوق إنسان تحديات جديدة وأعباء كبيرة في العمل

- **أ/ عائشة زيناي:**

رأيي ألا نواجه التطرف بالتطرف وأعطي مثال بسيط، نحن لدينا رئيس إحدى الجمعيات في الجرائر تقول مثلاً عند الحديث عن قانون الأسرة أن هذا القانون يسمح بتعدد الزوجات فإحنا علينا المطالبة بتعدد الأزواج، فهذه حكمت علي نفسها بالإعدام مع أنها كانت ممكن تعمل شيء رائع، وتقدم خدمات صفات جليلة للحركة النسوية لذلك أنا أؤكد على التعامل بذكاء مع الموروث. وهذه قاعدة شعبية تعطينا قوة فهذه القاعدة الشعبية تشكل ضغط علي الحكومات، وهذه الحكومات سوف نسلك معنا منطقاً هجومياً مثلما نسلك منطقة المواجهة مع القوي المحافظة، خاصة وأن قضية المرأة أصبحت لصيقة ومرتبطة بالحكم وبالديمقراطية، نعلم أن الغرب يشترط علي حكومتنا تطبيق الديمقراطية من أجل تحقيق الشراكة.



الفصل الرابع

- نشيطات حقوق الإنسان بين العمل الحقوقي والعمل النسائي أ/ حكيمة الشاوي

مقدمة

قبل بسط ومناقشة الإشكالات التي يطرحها كل من العمل الحقوقي والعمل النسوي، والمعيقات التي تواجهها نشيطات حقوق الإنسان، لا بد من الإشارة إلى أن قضية حقوق المرأة وخاصة داخل منظمات حقوق الإنسان ،كانت ولا زالت من القضايا الحساسة والمعقدة التي لم يجرؤ النقاش فيها على تجاوز حدود معينة، نظرا للعديد من المعيقات: سياسية واجتماعية وثقافية، وتربوية ونفسية، حيث تظل مساحة واسعة معتمة ومسكوت عنها،وخاصة ما يتعلق منها بالإشكالات الذاتية داخل منظمات حقوق الإنسان التي تعرقل تطور حقوق المرأة، وعمل النشيطات أيضا.

وعليه أود بداية التأكيد على البديهيات التالية:

١) أن المرأة كائن بشري، وإنسان لها كامل حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها، تضاف إليها حقوق خاصة بها كأنثى وكأم إنسان أيضا.

٢) أن المرأة تشكل نصف الإنسان ونصف البشرية، ونصف المجتمعات البشرية وأكثر وأنها تتعرض لانتهاكات مضاعفة أكثر مما يتعرض له الرجل العربي.

٣) أن قضايا حقوق المرأة والدفاع عنها، تهم الرجل أيضا وخاصة نشطاء حقوق الإنسان، وتهم المجتمع ككل، وأنها ترتبط جدليا بحقوق الرجل.

٤) أن قضية حقوق المرأة لا تتعلق فقط بحقوق منصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإنما تتعلق أيضا وجوهريا ــ كما ورد في المادة ٥ من اتفاقية "سيداو"، "بتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف القضاء على التحيزات والعادات العرفية، وكل السلوكيات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة" وهذه إضافة إلى كونها مسئولية الدول والحكومات. فهي أيضاً مسئولية كل المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، ومسئولية الحركة الحقوقية عامة والعربية خاصة.

بناء على هذه المقدمة سأحاول معالجة الموضوع من خلال ثلاث محاور:

الأول: يطرح إشكالات العمل الحقوقي/ النسائي

الثاني: يطرح بعض المعيقات أمام نشيطات حقوق الإنسان

الثالث: يطرح بعض الحلول المقترحة

- **المحور الأول: إشكاليات العمل الحقوقي والعمل النسائي**

إن قضية حقوق المرأة هي قضية إنسانية بامتياز لأنها تقع في قلب وجوهر حقوق الإنسان، بل إن حقوق المرأة هي الأصل، وتحتل مساحة أوسع في منظومة حقوق الإنسان، إلا أن العلاقة بين العمل الحقوقي والعمل النسائي مازالت تطرح إشكالات عديدة على المستوى النظري والعملي، على نشطاء ونشيطات حقوق الإنسان، نورد البعض منها كما يلي:

- **الفصل التعسفي بين العمل الحقوقي والعمل النسوي:**

ظل بعض نشطاء حقوق الإنسان في المنظمات الحقوقية يعتبرون قضايا حقوق المرأة لا تدخل ضمن تخصص منظمات حقوق الإنسان، وأن المجال الخاص والأوسع لطرحها هو المنظمات النسائية أو النسوية المتخصصة، وهذا الطرح جعل الاهتمام بقضايا حقوق المرأة داخل منظمات حقوق الإنسان اهتماماً ثانوياً، ويتم في حدود ضيقة، مما يضيق الخناق على النشيطات، فاتجهن نحو الانخراط في المنظمات النسائية، أو إنشاء منظمات بديلة متخصصة في الدفاع عن حقوق المرأة، وإذا كان هذا الإجراء قد عزز الاهتمام أكثر بحقوق المرأة، عن طريق إنشاء منظمات متخصصة، فإن ذلك قد ساهم في تقليص اهتمام منظمات حقوق الإنسان بقضايا حقوق المرأة التي تدخل في قلب قضايا حقوق الإنسان، والتي تعتبر منظمات حقوق الإنسان الإطار الأصلي والطبيعي لها، ولذلك ينبغي الحذر من السقوط في فخ الفصل التعسفي والنهائي لحقوق المرأة عن حقوق الإنسان، مما يوحي بأن المنظمات النسوية أو النسائية تتخصص في قضايا حقوق المرأة، ومنظمات حقوق الإنسان متخصصة في حقوق الرجل، أو مهتمة به أكثر من اهتمامها بحقوق المرأة، وهذا ما نلاحظه عمليا في العديد من المنظمات الحقوقية.

- **جزئية حقوق المرأة وتذويبها في حقوق الإنسان:**

كثيرا ما يرد في خطابات منظمات حقوق الإنسان أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، فكلمتي :"جزء"و "لا يتجزأ" توحيان بأن للنساء نصيب وجزء فقط من حقوق الإنسان، وأن أغلب حقوق الإنسان هي للرجل، فيصبح للإناث نصف حظ الذكور من حقوق الإنسان، كما في الإرث.

في حين أنه بالرجوع إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، سواء العامة منها أو الخاصة بالمرأة، نجد أن حقوق المرأة هي أوسع وأشمل من حقوق الرجل وأن حقوق الرجل هي جزء من الكـل، فحقوق المرأة هي كل حقوق الإنسان التي هي حقوق الرجل أيضا ثم تضاف إليها حقوق إنسانية أخرى خاصة بها كامرأة وكأم وهي حقوق الأمومة، إضافة إلى الإجراءات الحمائيـة المتعلقـة بالقضاء على العنف ضد المرأة، وهذه حقوق خصت بها منظومة حقوق الإنسـان المـرأة دون الرجل، وبهذا تكون حقوق المرأة أوسع واشمل من حقوق الرجل.

من جهة أخرى، كثيرا ما يتم تذويب حقوق المرأة في حقوق الإنسان عامة، ويقال إن الدفاع عن حقوق الإنسان عامة هو دفاع عن حقوق المرأة أيضا، وبشكل ميكانيكي، وبالتـالي يـتم رفـض الفصل المؤقت والتدابير المؤقتة لمعالجة حقوق المرأة، ويتم اعتبار ذلك من قبيـل الإجـراءات التمييزية بين الجنسين. وهذه نظرة تذويبية لحقوق المرأة، لا تعترف بخصوصية الوضع الحقوقي للمرأة الذي يتطلب إجراءات خاصة ومؤقتة، وأشير هنا إلى اتفاقية القضاء على جميـع أشـكال التمييز ضد المرأة، التي نصت على أن:

"اتخاذ تدابير خاصة ومؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجـل والمـرأة، لا تعتبـر تمييزا كما تحدد هذه الاتفاقية"، كما أشير إلى اهتمام الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها بقضـايا حقوق المرأة بشكل خاص سواء من خلال الاتفاقيات الخاصة بهـا، أو بالآليـات المتخصصـة للحماية أو المؤتمرات الخاصة أو غيرها.

إن هذا الاهتمام المتزايد والمتميز والخاص بحقوق المرأة على المستوى الـدولي، ينطلـق مـن اعتبار المرأة إنسانا كاملاً، وأنها تشكل نصف المجتمع البشري وأكثر، وأن حقوقها أشمل وأوسع، وأنها تتعرض للتمييز وللانتهاكات بشكل مضاعف، وبالتالي ينبغي أن تنال اهتماما أوسع وأكبـر وأكثر تميزا وخصوصية.

- **ذكورية عمل حقوق الإنسان:**
- **أ ــ من حيث عدد النشطاء:**

يلاحظ أن كل منظمات حقوق الإنسان يتواجد بها نشطاء حقوق الإنسان أكثر عدديا من النشيطات، في حين أنه كان من المفروض أن تتواجد النشيطات أكثر، تعبيرا عن الواقع العددي للنساء في كل المجتمعات العربية، والذي يفوق عدد الرجال (أكثر من ٥٠٪).

ويعتبر هذا من أبرز الانتهاكات التي تمس حق النساء في الانضمام والانخراط في المنظمات والجمعيات المدنية، وخاصة منها تلك المدافعة عن حقوق الإنسان أو العاملة في حقوق المرأة.

وقد يلاحظ البعض أن هؤلاء النشيطات يتواجدن في المنظمات النسائية،إلا أنه رغم ذلك فإن عدد النشيطات بصفة عامة يظل ضعيفا مقارنة بعدد النشطاء نظرا للعديد من المعيقات الموضوعية والذاتية التي تواجه النشيطات على الخصوص ، سواء المتعلقة بواقع المرأة عامة أو تلك المرتبطة بوضعية النشيطات داخل منظمات حقوق الإنسان والتي سنعود لطرحها في محور ثاني.

- **ب ـ من حيث أجهزة صنع القرار وما يصدر عنها:**

يضاف إلى ذكورية العمل الحقوقي، من حيث عدد النشطاء به، ذكورية أجهزة صنع القرار التي يهيمن عليها النشطاء أيضا، ونادرا ما نجد إحدى النشيطات أو البعض القليل منهن، وإذا ما حدث وتواجدت إحداهن، فإنها غالبا ما تسند لها أدوار هامشية، أو تقنية، ولاتصل إلى مواقع الرئاسة نهائيا إلا إذا كانت هناك حالة استثنائية واحدة.

وينتج غالبا عن هذا الوضع قرارات ذكورية أيضا، لأجهزة ذكورية ، ونادرا ما يتم الأخذ بعين الاعتبار قضايا حقوق المرأة وإدماجها ضمن جدول الأعمال ومجالات الاهتمام، أو الأنشطة وآليات العمل أي ما يسمى بإدماج "النوع".. إلا إذا تواجدت إحدى النشيطات في موقع القرار، وكانت من المهتمات بقضايا المرأة التي غالبا ما يتم نسيانها من طرف النشطاء..

- **ج ـ من حيث طبيعة الانتهاكات المعالجة:**

مما يلاحظ أن اغلب انتهاكات حقوق الإنسان التي تتم متابعتها من طرف منظمات حقوق الإنسان، تمس العنصر الذكوري أكثر من العنصر النسائي، من حيث العدد،خاصة فيما يتعلق بالانتهاكات المباشرة التي يكون مصدرها الدولة وسلطاتها الردعية ومؤسساتها، مثل الاختطافات والاعتقالات والمحاكمات ، وحالات التعذيب والنفي السياسي ..إلخ وهي انتهاكات تمارسها الأنظمة اللاديمقراطية.

وهذا شيء طبيعي نظرا لتواجد العنصر الرجالي أكثر في واجهة الحياة ومعتركها، على جميع المستويات،وعدم وجود تلك المعيقات القانونية أو الثقافية أمامه، مقارنة بما توجد عليه وضعية المرأة من تهميش وإقصاء من المشاركة في الحياة المدنية والاقتصادية والاجتماعية السياسية، وهذه الانتهاكات تبدو عادية وغير مباشرة وتضاف إليها الانتهاكات الناتجة عن العقلية الذكورية السائدة والنظرة الدونية للمرأة،حيث نادرا ما يتم الانتباه إلى هذا النوع من الانتهاكات والاهتمام به، وخاصة من طرف منظمات حقوق الإنسان لأنه يبدو طبيعيا، رغم أن المواثيق الدولية تحدثت عن هذا النوع سواء من خلال اتفاقية "سيداو" أو من خلال إعلان القضاء على العنف ضد المرأة. ويضاف إلى هذا النوع من الانتهاكات الذي تتعرض له المرأة خاصة، باقي الانتهاكات الأخرى المباشرة التي يتعرض لها الرجل، فتعاني النساء بذلك من الانتهاكات المضاعفة، إلا أن الاهتمام بمتابعة هذه الانتهاكات لا تتم إلا بشكل ضعيف ، وبذلك نجد اهتمام منظمات حقوق الإنسان ينصب على الإنتهاكات الذكورية أكثر.

- **اعتبار حقوق المرأة ثانوية ومن اختصاص النشيطات:**

رغم أن قضايا حقوق المرأة تقع في قلب العمل الحقوقي، فإن نشطاء حقوق الإنسان غالبا ما يعتبرونها قضايا ثانوية ومن اختصاص نشيطات حقوق الإنسان، مما يطبع الدفاع عن حقوق المرأة بنظرة جنساوية تتنافى مع مبدأ المساواة في الحقوق وفي الدفاع عن تلك الحقوق دون تمييز بسبب الجنس، وإذا كان من الطبيعي أن تكون المرأة أول من يطرح قضية جنسها، باعتبارها المعنية بها بشكل مباشر والممسوسة بالانتهاك- على الأقل في بداية الأمر- فإنه لن يكون من الطبيعي أبدا، ومن الإنصاف أن تظل مسؤولية الدفاع عن حقوق المرأة داخل منظمات حقوق الإنسان هي مسؤولية نشيطات حقوق الإنسان وحدهن، وأن مسؤولية الدفاع عن حقوق الإنسان الرجل هي مسؤولية النشطاء.

فهذا التقسيم للأدوار يعتبر تمييزا ضد المرأة في شكل آخر، وتقزيما لحقوق المرأة وإضعافا للدفاع عنها، وإذا كان الكل يقر نظريا وعمليا أن حجم الانتهاكات يطال المرأة بشكل مضاعف، فمن الطبيعي والمنطقي أن يكون الاهتمام والدفاع عن حقوقها من طرف النشطاء والنشيطات بشكل مضاعف وعلى حد سواء، بمثل ما ينبغي أن يكون الاهتمام والدفاع عن حقوق الإنسان عامة مهمة كل نشطاء ونشيطات حقوق الإنسان على حد سواء..

وهذا الواقع يطرح ثلاث خيارات أمام نشيطات حقوق الإنسان:

الخيار الأول: أن تلجا النشيطات إلى الاهتمام بالعمل الحقوقي بشكل عام وبنفس العقلية الذكورية أيضا، وتتخلى عن مهمة الدفاع عن حقوق المرأة، أو تهتم بها بشكل ثانوي.

الخيار الثاني: أن تركز النشيطات جهودهن واهتمامهن على قضايا حقوق المرأة حتى تعوض النقص الحاصل في الاهتمام بها من طرف النشطاء، مما يكرس النظرة السائدة لتقسيم أدوار الدفاع عن حقوق الإنسان.

الخيار الثالث: تحاول النشيطات الاهتمام في نفس الوقت بقضايا حقوق الإنسان عامة، وبقضايا حقوق المرأة بشكل خاص وبشكل مضاعف. وهذا الخيار إذا كان يبدو طبيعيا بالنسبة للنشيطات فإنه يثقل كاهلهن بالأعباء والمسؤوليات.

لهذا من المفروض أن يهتم كل النشطاء والنشيطات بكل الحقوق لكل من الرجل والمرأة دون تمييز بينهما إلا ما هو تمييز إيجابي لصالح المرأة ويستهدف التعجيل بمساواتها بالرجل.

- ## المحور الثاني:
- **معيقات أمام نشيطات حقوق الإنسان**

إن الإشكالات التي سبق ذكرها المتعلقة بالعمل الحقوقي والنسوي، وطبيعة العلاقة بينهما ،والتصورات والنظرة لقضايا حقوق المرأة ،والأطراف المعنية به.. كلها إشكالات تواجه نشيطات حقوق الإنسان مما يساهم ولا يزال في إبعاد وابتعاد بعض النشيطات عن منظمات حقوق الإنسان إلى منظمات متخصصة في حقوق المرأة، ويضاف إلى هذه الإشكالات معيقات أخرى تواجه النشيطات أثناء عملهن الحقوقي بجانب النشطاء، وهي معيقات ثقافية وتربوية ونفسية ترتبط بالنشطاء والنشيطات ونذكر منها:

- **النظرة الذكورية والدونية**

التي ما زالت بعض النشيطات تحملها عن أنفسهن، وتتجلى في اعتبار الرجل هو مالك المعرفة وهو القوة الأولى والمرأة تحتل الدرجة الثانية وخاصة حين يتعلق الأمر بمواقع القرار، والمسؤولية التي تتخوف منها المرأة فتتخلى عنها للرجل ولا تتجرأ على الدخول معه في المنافسة، ومن هنا فشعور بعض النشيطات بالدونية وضعف الثقة بالنفس لديهن وانعدام أو ضعف الجرأة، كلها معيقات تبقي النشيطات دون تأثير، وفي مواقع عادية وهامشية بعيدة عن المسؤولية..

- **النظرة الذكورية**

التي لم تتخلص منها بعض النشطاء، حيث يرون في تواجد النساء المناضلات بجانبهن في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان أو في مواقع المسؤولية خاصة، منافسة لهم وتهديدا لسلطتهم ومواقعهم التي احتكروها قرونا من الزمن. وهم يشعرون بالتهديد أكثر حين يتواجدون أمام نماذج نسائية من النشيطات مغايرة لما تعودوه في المرأة من تبعية في الرأي والخضوع له، وعدم الجرأة والسلبية وضعف المعرفة والتفكير والاستسلام أمامه ..

- **الممارسات والسلوكات**

المنافية لحقوق المرأة التي تكرس التمييز ويسقط بعض النشطاء في فخها بوعي أو بدون وعي منهم،رغم أنهم يتبنون نظريا الدفاع عن حقوق المرأة إلا أن الممارسة المنافية لذلك تفضحهم وتخلق لهم حرجا وانفصاما بين ما يتبنونه نظريا وما يمارسونه في الواقع مع زوجاتهم وأخواتهم وبناتهم أو زميلاتهم في العمل، أو مع النشيطات في منظمات حقوق الإنسان وأذكر على سبيل المثال ممارسة العنف والسلطة الذكورية أو التمييز أو المساس بالكرامة أو الإقصاء وغيرها من السلوكات مما يكون له أثر سلبي على عمل النشيطات وعلى استمرارهن في العمل بجانبهم فتطرح أمام النشيطات ثلاث خيارات:

<u>أولها</u>: الانسحاب نهائيا من الإطارات الحقوقية واتخاذ موقف سلبي منها والالتجاء للعمل النسائي المتخصص ، أو العزوف عن أي عمل.

<u>ثانيها</u>: القبول بالأمر الواقع وتجاوز تلك الممارسات بالصمت عنها وتجاهلها تجنبا لإثارة ردود الفعل والاكتفاء بالأدوار الهامشية.

<u>ثالثها</u>: مواجهة تلك الممارسات بالنقد والفضح مما لا يروق للنشطاء ويخلق ردود فعل من طرفهم، خاصة وأن القوانين الداخلية المنظمة للعمل الحقوقي لأغلب المنظمات مازالت لم تتجرأ بعد على طرح مثل هذه السلوكيات المنافية لحقوق الإنسان، والمحاسبة عليها.

إن هذه المعيقات الذاتية التي تواجه نشيطات حقوق الإنسان وتتعلق برواسب التربية وبالموروثات الثقافية وبالعقلية الذكورية السائدة المعادية لحقوق المرأة ولمبدأ المساواة، من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي ليس فقط على نشيطات حقوق الإنسان ، وإنما أيضا على دور منظمات حقوق الإنسان في

الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وعلى تطور حركة حقوق الإنسان، كما تسيء لمصداقيتها خاصة أمام الإنسان البسيط والعادي الذي يعتبرها بديلا لما هو سائد ليس فقط نظريا بل عمليا وسلوكيا، فتخيب آماله.

هذه بعض المعيقات التي تواجه النشيطات داخل منظمات حقوق الإنسان تضاف إلى الإشـكالات التي سبق ذكرها بشأن علاقة العمل الحقوقي بالنسائي. وسأحاول أن أطـرح بعـض الحلـول والمقترحات من أجل محاولة تصحيحها وتجاوزها.

▪ المحور الثالث:

حلول ومقترحات

إذا كانت الإشكاليات والمعيقات المطروحة لها الطابع الذاتي ، وقد تم التركيز عليها أكثر نظـرا لخطورتها بجانب إشكالات ومعيقات أخرى لها طابع موضوعي،فإن معالجتها لا يمكن أن تجـد حلها إلا من خلال مراجعة الذات عن طريق القيام بالنقد الذاتي داخل منظماتنا الحقوقية وإخضاع كل النشطاء والنشيطات للمساءلة وإعادة تربية ذواتنا لتنظيفها من رواسب الواقع؛ لأننا نؤمن بأن تقوية النشطاء والنشيطات نظريا وعمليا وسلوكيا هو الكفيل بخلق منظمات وإطارات حقوقية قوية وقادرة على التأثير الإيجابي وبلوغ أهداف الدفاع عن حقوق الإنسان. بينما الضـعف النظـري والعملي والسلوكي والوجداني والأخلاقي الحقوقي للنشطاء والنشيطات من شأنه أن يكرس واقـع حقوق الإنسان ويعمق الانتهاكات ويجعل منظومة حقوق الإنسان تفقد مصـداقيتها ومشـروعيتها ويفقد بالتالي المدافعين والمدافعات دورهما في الدفاع عنها وهذا لن يخدم سوى مصـالح أعـداء حقوق الإنسان. ولهذا أقترح لتجاوزها العمل على ما يلي:

١/ على مستوى تقوية العمل الحقوقي/النسائي:

١. ضرورة اهتمام منظمات حقوق الإنسان بقضايا حقوق المرأة وحمايتها والدفاع عنها سـواء من حيث تخصيص مجال أوسع في الأنشطة والبرامج والخطط، أو من حيث إدماج النساء داخلها وفتح المجال لهن للانخراط بأعداد أكبر،أو من حيث تواجد النشيطات على قدم المساواة في مواقع القرار والمسؤوليات أو من حيث المتابعة المضاعفة للانتهاكات المضاعفة التـي تطـال حقـوق المرأة.

٢. ضرورة انفتاح منظمات حقوق الإنسان على المنظمات النسائية والتنسيق والتعاون معها وتبني ومساندة قضاياها ومطالبها، ومواجهة كل الحملات التي تحاول الإجهاز على مكتسباتها الإنسانية والحقوقية وخاصة من طرف أعداء حقوق الإنسان، في المرحلة الراهنة.

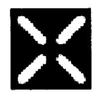
٣. ضرورة اهتمام النشطاء والنشيطات بكل قضايا حقوق الإنسان دون السقوط في تقسيم الأدوار، أو التمييز بين حقوق ثانوية وأخرى أساسية، أو تذويب حقوق في أخرى، أو اعتبار من اختصاص النشيطات فقط.

٢/ على مستوى التربية على حقوق الإنسان وتقوية الذات:

** العمل على إعادة تربية المناضل والمدافع والناشط على قيم ومبادئ حقوق الإنسان، واعترافه الكامل بإنسانية المرأة وكرامتها وإيمانه بمساواتها معه في الحقوق وتجسيد ذلك عملياً وسلوكياً..

** تطوير القوانين المنظمة للعمل الحقوقي الداخلي بحيث تشير إلى السلوكيات المنافية لحقوق الإنسان وتمنع على النشطاء والنشيطات ممارستها وترتب إجراءات تأديبية وعقابية على مرتكبيها.

** صياغة ميثاق شرف لنشطاء ونشيطات حقوق الإنسان،يتضمن الحد الأدنى من الالتزامات التي ينبغي التمسك بها وممارستها بهدف تحسين أدائهما الحقوقي داخل منظمات حقوق الإنسان.



❖ خلاصة

إن حركة حقوق الإنسان العربية لا يمكنها أن تكون في مستوى التحديات الراهنة التي تواجهها منها، العولمة والأنظمة اللاديمقراطية والأصولية والتيارات الصاعدة العنصرية والإرهابية وغيرها.. إذا لم يتم أنسنة العمل الحقوقي وديمقراطيته من الداخل واعتمادها على النساء أيضا بقدر اعتماده على الرجال أو أكثر.

وإن أي عمل سواء أكان حقوقيا أو تنمويا أو ثقافيا أو سياسيا أو غيره ، لا يمكنه أن يتقدم ويتطور ويبلغ أهدافه إذا ظل يحمل الطابع الذكوري وحده ، لأنه سيكون عملا معوقا يقف على قدم ذكورية واحدة ولا يراوح مكانه ولن يستطيع أن يمشي ويتقدم ولو خطوة إلى الأمام.

لهذا فحركة حقوق الإنسان العربية والعمل الحقوقي العربي خصوصا لابد له من قدمين متساويتين يقف ويمشي عليهما ويتقدم ويتطور بهما،إنهما النشيطات أولا والنشطاء ثانيا،

وفي انتظار أن تحتضن حركة حقوق الإنسان العربية قدمها النسائية، لكن ولكم تحياتي .



المداخلات:

أ/ أمنيتو بنت مختار:

في الحقيقة اشكر الأخت حكيمة الشاوي على المحاضرة القيمة التي هي في الحقيقة كانت في نطاق موضوعات هذا المؤتمر.

لا توجد عندي ملاحظات كثيرة غير التساؤلات الدائمة والمطروحة عن المشاكل التي تعانى منها المرأة في مجال حقوق الإنسان وطرح قضاياها وكيف يفرضن وجودهن على مستوى المنظمات وعلى مستوى المناصب داخل المنظمات؟ فلو كان هناك كفاح مستمر دائم من طرف النساء وعدم الاستسلام لرأى المجتمع الذي يرى أن الرجل لديه دائماً رأى صائب ورأى المرأة عكس ذلك، وبالتالي هذه قضية مهمة يجب أن نركز عليها. ومن ناحية أخرى يجب على الرجال أنفسهم أن يؤمنوا بتطور المرأة وبضرورة توليها المناصب الهامة على مستوى حقوق الإنسان وعلى مستوى الفئات السياسية والمدنية، ولكن رغم ذلك فانه الأكثر والأهم هو العمل، وهناك واحد بالمائة مقتنع بهذه القضية ولابد أن تقوم فئة المؤمنين بمحاولة إقناع الرجال بضرورة وجود النساء ومساعدتهن.

أ/ رويدا الحاج:

عنوان الدراسة "ناشطات حقوق الإنسان بين العمل الحقوقي والعمل النسوي"، وكنت أتخيل أن هناك إشكاليات لها بعد مختلف بمعنى تناول القضايا المتعلقة بالمرأة في المنظمات النسائية وكيف نعطيها بعد حقوقي، بمعنى إذا تحدثت عن قضية التعليم للنساء ونمطية هذا التعليم، كيف أتناول التعليم وفقا للمادة (١١) (اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة) وكيف نتحدث عن الصحة من مفهوم حقوقي خاصة وأن الناس التي تعمل في حقوق الإنسان جاءوا من خلفيات سياسية مختلفة.. كيف يتحول الخطاب السياسي إلى خطاب حقوقي؟ وهذه إشكالية المفهوم النسوي وإشكاليته وتحوله إلى مطلب حقوقي ونحن نتناول القضايا النسائية.

مسألة أخرى بالنسبة المرجعية الوحيدة التي ترجع لها عن التدريب في حقوق الإنسان هي المواثيق الدولية والتي نسبتها المحاضرة إلى الذكور، نرى أن المبادئ نفسها الخاصة بالمساواة ومناهضة التمييز العنصري على أساس الجنس، وتوجد أيضا مواثيق متخصصة بالمرأة والطفل وغيرهما من الأفراد، وبالنسبة لتقسيم الأدوار مثلا افتراض تقسيم للأداء. وإذا اعتبرنا بجمعية غير حكومية عاملة عندها مثلا مهام معينة مثل تلقى الشكاوى، رصد الانتهاكات، إجراء البحوث والندوات، المساعدات الميدانية، دورات واستشارات قانونية، أعمال الأرشيف الصحفي، بعثات تقصي، وممكن هنا نرى تخصص الأعمال الذكورية ومنها ما هو محظور على المرأة.

المواثيق الدولية، دستور عالمي أو دولي عادة القانون يوضع لحماية البشر والإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو دستور يحمى البشرية كلها، ففي العموم لا توجد فئات في المجتمع تحتاج عادة إلى حماية أكثر أو لأنها معرضة لانتهاك أكثر... الاتفاقيات المتخصصة مثل سيداو- وأن المرأة أخذت الحق الكامل ولا نعتقد إنها جزء لا يتجزأ من البشرية كلها وهذه الفكرة ليست راسخة عندي خاصة أن هناك إعلان عالمي اتفاقيات دولية متخصصة وخوف كل ذلك هناك أناس تحتاج لحماية أكثر.

أ/ أماني عثمان:

حقيقة الموضوع كافي أود أن أضيف أن تكون هناك آلية موحدة من منظمات حقوق الإنسان العربية لتضغط على الحكومات في أعمال الحقوق وإقرارها في دساتيرها وقوانينها الداخلية.

ناشطات حقوق الإنسان بين العمل النسوي والحقوقي .ماذا تقصد بالعمل النسوي هذا ما أريد السؤال عنه؟

د. رشاد أنطونيوس:

أريد أن أقول انه توجد علاقة جدلية بين بعدين في الحديث المتعلق بالبرامج وباتجاه العمل ففي معظم الأحيان يكون هناك تركيز على قضايا الرجال أكثر من قضايا النساء وأنا

أوافقك على هذا الموضوع.

ويوجد بعد آخر متعلق بالعلاقة بين الرجال والنساء في اتخاذ القرار داخل المنظمات والمؤسسات الحقوقية ويتطلب تغير في سلوك الرجال وسلوك النساء أيضا، فهناك المشاكل التي توجد نتيجة نظرة زائفة لبعض النساء بمعنى انه لابد وأن يقفن في مواجهة مطالب الرجل، ويوجد سلوك وسوء التعامل الذي يرجع إلى ثقافة العمل ويضع ضغوط إضافية على النساء وهناك دور للرجال فلابد أن يستمروا اكثر مما يتحدثوا، فمن تجربتنا في المؤسسات التي عملت فيها، أن كثيرا من النساء يحتجن لوقت أكثر لنيل مكانة لهم في المؤسسة وبالتالي يتطلب من الرجال تغيير طريقة معاملتهم في الاجتماعات وفى إدارة الاجتماعات يجب أن تتغير بحيث تحسن النساء الفهم أن كلامهم أو آرائهم مرغوب فيها فهذا نوع من الثورة الداخلية لابد أن تحدث داخل النساء وداخل الرجال في العمل اليومي، وأعتقد أن هناك جزء من المشكلة وانه إذا حدث ذلك التطور فلابد ان تأثيره يكون ان البرامج ذاتها تتطور كنتيجة لمشاركة النساء مشاركة أقوى وفعالة داخل المؤسسات.

أ/ بخشان زنكانة:

أتكلم عن جانب مهم جدا بالنسبة إلى ذكورية القرارات إذا كانت قانونية سياسية- إدارية. كما قالت الأخت حكيمة أن المرأة لابد أن تتخلص من أوراق السلطة الذكورية وتفكر في شكل متساوي مع الرجل لصياغة قراراتها او الوصول إلى المناصب مناصب القرارات وأنا احب اذكر أنها القرارات التي أخذت سابقا وحتى من بداية التاريخ منها الأديان ، القوانين، الأعراف، وكل الممارسات المتعارف عليها الآن، وكيف تطالب المرأة مطالبة صعبة جدا بالنسبة لها. إذ لابد أن تتخلص من كل القيود التاريخية واعتقد أن إجحاف بحق المرأة أن تطالب أولا تكون متساوية مع الرجل أمام القوانين وهى ليست لديها أي مشاركة أو أي دور وكيف للرجل أن يقدر الهرب أو يتطلع إلى أنه يرفض المرأة أو يعطيها حقها.

ومطلبنا ليس إعادة النظر وإنما اعتقد للمرأة أساسا حتى في وقتنا الحاضر أن تكون على قدم مساواة مع الرجل وخاصة أنها لم تكن ذات دور في سن القوانين الجائرة.

د. هيثم مناع:

جملة لحق المرأة في الانتخاب في الكويت من أجل جرائم الشرف في الأردن، وكنا لاستعداد لمناقشة الهموم المباشرة والمشكلات المباشرة للتعاون بتنظيم حملات ضمن الاهتمامات

في إطار حقوقها، والتي وقعت أو صادفت على اتفاقية إلقاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).
إذا كان هنالك التمييز القانوني محلياً وإقليمياً فيمكن العمل مع المساواة الآن من أجل فتح أو طرق باب الوسائل الدولية في الأمم المتحدة وغيرها.

أ/ راضية النصراوي:

المحاضرة كانت قيمة ولكن هناك تعليق للأخت تحت عنوان معيقات حقوق الإنسان (أي نشطاء حقوق الإنسان يقعون أحيانا في فخ بين الممارسة والتطبيق. وماذا عن ناشطات حقوق الإنسان أنفسهن، منهن موجودات أيضا في منظمات حقوق الإنسان وهن أيضا يمارسن على صعيد الواقع ما يتبنون ويتبنون إيمان حقوق المرأة نفسها هي أمام أختها في حقوق الإنسان بوجود نوع التنافس وعدم الإيمان بالقضية نفسها وهناك تنازلات كثيرة في مجال العمل.

وهذا سؤال وإشكالية ماذا عنهن؟

بالنسبة للنسوى والحقوقي هناك المسألة الأساسية، أن هناك منظمات نسوية لها أجندة وبرنامج عملي يعطى الأولوية لبعض القضايا، ومثلا ..للمنظمات النسوية في أوروبا اهتمامها الرئيسي في السنتين الأخيرتين كان إعطاء شكل من أشكال الاستقرار الاجتماعي للنساء اللائى عشن في حياة مشتركة كنساء مع بعض (سحاقيات باللغة العربية) إذا أخذنا الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان وأيضا هناك منظمات نسوي أخرى تعمل منذ عامين على هذا الموضوع فإذن هناك أولويات بما يسمى بالحركة النسوية بين التغيير فيما يقابل التقليدية، أما المرأة مثلا في المجتمعات العربية وغيرها فلها أجنده مختلفة تماما عن أجندة منظمات حقوق الإنسان، وكيف تستفيد هذه المنظمات من قضايا المرأة من وجهة نظر منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة في بلدان الجنوب. مسألة مضافة إلى المشكلات اليومية التي طرحتها حكيمة بشكل لا يحتاج إلى تعليق، وهذا هو التصور الأول لمناقشة هذا الموضوع وإشكالياته في الجنوب والشمال ثم نأخذ فيما بعد الحالات المحلية

ونأخذ النموذج في البلدان العربية والمحلية . القضايا الأخرى التي تؤثر على دور المرأة ودورها في المواجهة والتحدي، هذه القضية ليست سهلة وليس من السهل معالجتها في يوم أو يومين أو سنتين وهذه تطلب تعبئة عامة تتطلب برامج مشتركة من قبل منظمات حقوق الإنسان، المنظمات الحقوقية والمنظمات الأخرى المعنية بالقضايا الاجتماعية لأجل تخليص المرأة من هذه الوضعية، وهذه الحالة ليست موجودة لدى المرأة بل لدى الرجل أيضا، ونقول أن الرجل التخلص من الشعور بالتفوق على المرأة، وهذه مسألة تاريخية لتخليص المرأة من هذا الشعور السلبي وأيضا تخليص الرجل من هذا الشعور الفوقي.

فالمرأة تواجه صعوبات كثيرة بالمواجهة وبالتحدي ومحاربة المرأة للجانب الشخصي في حياتها الشخصية وبتقديري لا نلقي باللوم ... على المرأة كثيرا وعدم تحميلها المسئولية الكبيرة إلى أن تشق طريقها.

د. هيثم مناع:

أحب أن أذكر حادثاً وقع في الفترة الأخيرة وقد هزنا في الحقيقة بمعنى أن هناك عدة منظمات لم تعرف كيف تتعرف أو تتخذ موقفاً هناك شخص مسئول في موقع المسئولية في الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ألحق إيذاءً لا تعرف حجمه بحق امرأة تعمل في الرابطة؛ البعض أتخذ موقفاً سريعاً قائم على مبدأ "دون أن يسأل أو يستفسر".

أنه ليس من المعقول أن يقوم أين عام الرابطة التحرش بفتاة؛ ثم الاتصال بناء في هذه الحالة نحن كلجنة عربية نظمنا مع البرنامج العربي عندما كان هذا المسئول في المعتقل ندوة للدفاع عنه وأصدر البرنامج العربي كتاباً بالإضافة إلى حملات حقوقية بالتعاون مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وضربنا في المغرب بسبب الدفاع عنه ومن أجله ومع ذلك ومع حماسنا ومحبتنا لهذا الشخص عندما اتصلت زوجته لنصدر بياناً تضامني معه قلنا لا ولم نصدر بيان تضامني ولا بيان شجب. فنحن نطالب بتشكيل لجنة مستقلة من الشخصيات الاعتبارية التونسية المحترمة وتقوم بالتحقيق في الأمر لأن سمعة هذه الفتاة أيضاً تهمنا أيضاً كما تهمنا سمعة زميلنا. وقد تكون تهم، وقد يكون النظام يستعملها وهذا كله ممكن، ولكن علينا أن نكون حذرين في كل قضية تتعلق بالمرأة وعرض المرأة ووافقنا أن نصدر بيان تضامن وأصدرنا طلب ووجهنا إلى أصدقائنا وكل

المعنيين لتشكيل لجنة تحقيق مستقلة ونحترم قرار هذه اللجنة على أساس أن الموضوع هذا حساس جدا ودقيق وليس من السهولة أن نتركه كذلك، وببيان صحفي وهذه قد تكون أساليب أنظمة ولكن ليس عمل جدي لحقوق الإنسان.

أنا أسف لهذا المثل وما ذكرته اليوم لما يعنى من حساسية ودقة بوضع المرأة المناضلة المحاصرة من كل الجهات وأحيانا يعتدي عليها. ويتم بها أشكال غير لائقة ولابد لنا من وقفة بحذر وبدقة وأن لا يكون هناك مهادنة.

أ/ حكيمة الشاوي:

أنا في الحقيقة ليس لديه ما أقوله لأني قلت كل ما لدي في هذه الورقة وأشكركم واشكر الأخ هيثم على هذه المعلومات والإضافات، وان كان فقط يستفزنا جميعا أن نقف لحظة أمام أنفسنا لتقييم أنفسنا وعلمنا ونوجه النقد الذاتي لنا كناشطات وإلى النشطاء الذين نشتغل دائما بجانبهم، ومن المفردات أن نقف كل لحظة أن نقيم علمنا وتهمنا سمعة منظمات حقوق الإنسان.

خصوصا في الواقع الحملات والإشاعات على منظمات حقوق الإنسان سوى فيما يخص بالتمويل أو بمشكلة أخلاقية وفيما يتعلق بالمشاكل الآن من جهل الأنظمة والحكومات وغيرها، إبعاد عمل هذه المنظمات وأبعاد عمل النشطاء والناشطات إذن ما أحوجنا لكي ننتقل فعلا لممارستنا اليومية سواء تجاه بعض البعض أو تجاه عملنا اليومي والميداني من اجل الدفاع عنها.

أود ان أشير أنني قلت المواثيق غير ذكورية ولكن حاولت أن أوضح أن المواثيق والاتفاقيات الدولية العامة لحقوق الإنسان (رجل – امرأة) وهناك مواثيق خاصة من أجل الحماية المضاعفة من أجل المرأة مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز.

والمواثيق الأخرى التي أوضحت ما هي حقوق الأمومة كأمهات ما هي حقوقنا؟

ولماذا خصصت بالبند إعلان للقضاء على العنف ضد المرأة إذن هذا يدخل في إطار اهتمام وآخر شيء أود أن أشير إليه هو أن طموحنا وحلمنا أن تكون هناك علاقات متساوية وحقوقية نضالية فكر وممارسة بين النشطاء والناشطات، وهذا كما ذكر العديد من الأخوات الناشطات فعلا يتطلب خططا استراتيجية ويتطلب جزءاً فعلا وأن الناشطات يعرفن.. وتواجهن معنا كل الفعاليات

الذكورية سواء في ممارستهن أو ممارسة النشطاء وأيضا يتطلب الشجاعة من النشطاء، ولابد من وعى مشترك وعى الناشطات والنشطاء ونود أن يكون هناك تشجيع من طرف النشطاء من أجل التطوير والدفع بالمرأة إلى الصفوف الأمامية ليس ليظل الرجل وراءها لكن دائما في حركة مواجهة للأمام.

أ/ عبد الله بولا:

أن هذه الملاحظات تمت على ممارسات واقعية وموجودة فى منظمات حقوق الإنسان لأن منظمات حقوق الإنسان في تقديري .. ليس لديها أدب مكتوب وأيضا مفاهيم فلسفية يقوم عليها وبالتالي منظمات حقوق الإنسان، الناس عامة لديها وعى معادى تماما ومضاد تماما لحقوق الإنسان نفسها، وفى منظمتنا لحسن الحظ ترأسها امرأة، ولاحظنا أن الأعضاء يسلكوا نوع من السلوك مثلما .. نسائهم ومع زميلاتهم بالمنظمات تعامل يخلو من ملكية حقوق الإنسان، هناك تراجع بسبب أن هناك عيب في وعيهم ولا يوجد لديهم مفهوم واضح لحقوق الإنسان وهذا يطرح سؤالا كيف يحدث هذا في منظمات حقوق الإنسان؟ وما علاقته بكمية الوعي الأساسية وكيف يدخل منظمات حقوق أعضاء يفترض أنهم نشطاء حقوق إنسان وهم في الواقع المفاهيم التي يحملونها مفاهيم ليس لديها أي علاقة بحقوق الإنسان هذا ما يدفعنا إلى التدقيق في عضويتنا هناك ناس كثيرين جدا ولنا تجربة في منظمتنا عندما يحضروا لنا بأجندة مختلفة تماما.
كما إننا في حاجة لتلبية مفاهيم ولتأسيس أدب ونقد ذاتي في منظمات حقوق الإنسان وفى حاجة في نفس الوقت لتنقية مؤسساتنا من الأعداء!

أ/ نجاة اليعقوبي:

الموضوع الذي نحن متفقين عليه مثل كلمات د. هيثم من حيث المنطلقات ومن حيث المبادئ والقيم لا نختلف عليه بتاتا فقط هناك معطيات جديدة جعلتك تحكم هذا الحكم لأن الواقع يختلف تماما، نحن في بلد غير سلمى والبوليس السياسي يستخدم حملات التشهير ضد منظمات حقوق الإنسان.

في تونس هناك أربعة منظمات فقط، أربعة منظمات مستقلة هذه الأربعة منظمات مستهدفة يوميا من طرف البوليس ليشوه سمعة مناضلي حقوق الإنسان فمنذ أسبوع هناك حملة والشخص المستهدف امرأة اسمها سهيلة بن الحسن والتي تشغل منصب نائبة رئيس رابطة حقوق الإنسان التونسية والحملة التي كانت نتيجة نقاش وليس عمل تحقيق في موضوع حقوق الإنسان في العراق، وبهذا السبب أضحت الشخص الذي يعذب الشعب العراقي وأضحت التي لديها الصواريخ لتضرب العراق وإضافة ممنوع الحصار وممنوع انتهاك شعب العراق لكن ممنوع عليك أيضا أن تقول في العراق هناك انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق المواطنين العراقيين. لهذه الأسباب صارت حملة قوية وشديدة ضد سهيلة بن الحسن وبالطبع المستهدف ليس هو سهيلة بل المستهدف هي الرابطة كمؤسسة والتي عاشت سنة كاملة في مسلسل قضائى، هدفه منع المؤسسة من النشاط لأنها تهتم فقط بمسلسلها القضائى، ولا تقوم بقضيتها التي تعمل من أجلها وهى أن خرجت من الأزمة تتلوها الحملات تلو الأخرى.

بعد الحملة على موضوع العراق وحلفاء أمريكا داخل رابطة حقوق الإنسان مباشرة صار موضوع الكاتب العام للرابطة التونسية وهو القائم بأعمال غير مقبولة من أي مبدأ ومنافية لحقوق الإنسان.

أ/ سهام بن سدرين:

أولا أن الفاكسات خرجت من قبل المعنية بالأمر وهى على علم بالموضوع، وخرجت بالفاكسات من وزارة الداخلية بأن هناك تحرش جنسي من مدافع عن حقوق الإنسان وبعد أسبوع صارت حملة أخرى في الصحف الصفراء وأن البنت جاءت للصحف في شكل كذا وكذا ... الخ. ورئيس الرابطة رفع سماعة التليفون وكلم رئيس التحرير وسأل هل صحيح أن البنت جاءتكم وقلت لكم وقالوا أين جاءتنا، وحكت لنا الأخت وقالت لي كذاب عمري ما جئتكم ولا خطر ببالي أن أشوه الرابطة واستقرارها وما قبلت البنت هذا الشيء ولست أدرى حقيقة الأمر أشياء واتهامات متبادلة ولا أعرف حقيقة الأمر.

إن هذه البنت فوجئت برئيس الرابطة وقالت: إذا كانت ثمة المشاكل يجب أن تتعالج داخل الرابطة ونرفض أن يصير تشويه سمعة حقيقة أن اسمها مكتوب في الصحف هو تشويه لسمعتها ونرفض أن يصير استخدام الأشياء هي ممكن تجعلها تعيش أزمة ويقع استخدام سياسي وساء تصحيح مدة خمسة عشر يوما وهى تقاوم في الضغوطات من داخل حركة حقوق الإنسان يوميا والناس يقولون لها لدينا محامين بقدر كبير، وعندك كتابات وسوف يدافعوا عنك ولا تخافي من تقدم القضية إلى أن انهارت وراحت لمستشفى أعصاب.
وإخراج فاكس من شارع بورقيبة من وزارة الداخلية أمر عبثي، رئيس الرابطة وقت أن جاءت وحكت معه هو بداية الحملة وشكل مع الأعضاء القياديين في الرابطة لجنة داخلية للبحث في هذا الموضوع لكي تسمع الطرفين انهارت البنت والفاكس الذي خرج من وزارة الداخلية غريب عليها ومنعوا الرابطة ان تقوم بوظيفتها وتحل المشاكل وفرضوا عليهم القضاة والمتهم يهمنا ولكن عليه حرب ولكن المتهم الثاني في الصف الذي لا يذكر أسمه ضد ازدواجية المعايير في موضوع الأخلاق وإذا كان حقنا في مجلس الحريات أن نرفض استخدام قضايا شخصية من أجل تصفية حسابات سياسية داخل الرابطة وهذا نرفضه بتاتا وهذا لا يعنى أننا نطلب أي شكل من أشكال الانتهاك على مستوى الصغير والكبير، ولأنه نحن كلنا كبار وإذا كان الأمر حالياً أمام القضاة وإذا كان القضاء مستقل ويعطى كلمته نحن نثق في حكمه.

أ/ نجاة اليعقوبي:

أنا طلبت من المساعدة زيارة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات كضحية من ضحايا العنف لأنه في الجمعية عندنا مركز للاجتماع والإنصات للنساء المعنفات.
فكاتبة الرابطة اتصلت بالجمعية وأنا واحدة من الناس سمعتها كما سمعوها العديد من صديقات الجمعية والرواية هي أخرى وبقدر ما لم أنسب أن السلطة تتعامل الآن وتتعامل في المستقبل لضرب المناضلين والمناضلات بالاعتماد على الجانب الأخلاقي وهذه واقعة موجودة وهذه هي طبيعة السلطة ولكن تصل إلى هذا الحد وأنا أسمع عن النساء المعنفات وعندي تسع سنوات **وليس**

مناضل حقوق الإنسان الذي لديه حصانة أخرى وأنا جاءوا عندي نساء معنفات أزواجهم زملائي محامين ورافعت ضدهم لأني أتبنى قضية العنف ولا أنظر لأشخاص بل أنظر عن طبيعة الأمر وبالنسبة للقضية الحالية والتي وقع الاعتداء فيها عل هذه الشابة وأن الكذب هذه توجهت للهيئة المديرة للرابطة بشكاية وكانت تريد من أعضاء أن يردوا لها الاعتبار ويقولوا لي أتوكل وعندك الحق وبين ما وصل الدليل بالنسبة للمحكمة لأنه اخرج بيان عن رابطة يقول أن الفتاة هذه وقع توظيفها.. هذا تلفيق، والهيئة الرابطة لو كانت طلعت بيان ونحن نندد ونطلب بخلاف معطيات أخرى الحقيقة الحكم أنى عندي واقع واجب السرية التامة خطأ وأن نخلط الأمور ببعضها وإذا كنا طرحناه مسألة الناشطات والمسألة بالنسبة لي تطرح بشكل صحيح لأنه النقاش حول الناشطات وما يتعرضونه من النشطاء تلك هي الإشكالية.

والإشكالية إذا كان النساء يتعرضوا لعنف بأشكاله المختلفة من المجتمع، والفظاعة عندي لما تتعرض ناشطة من ناشطات حقوق الإنسان إلى انتهاك مهما كان الشكل من نشيط مبدئيا مفترض انه يوقف ويتفضل وأنا بالنسبة لي ما في شخص بدافع عن حقوق الإنسان وهو في حياته الخاصة مع كتيبة الرابطة يهينها ويذلها.

د. هيثم مناع:

المسألة الأساسية أولا أي سلطة في العالم ستستعمل إذا كانت سلطة دكتاتورية وتريد أن تتخلص من أي خطأ من أخطائها.

أي شخص يعمل في الشأن العام شخص معرض لكل شئ وبالتالي عليه أن يكون حذرا من تصرفاته أعطى مثل بسيط إذا كان النظام التونسي بشن حملة قذرة على الرابطة التونسية لحقوق الإنسان فمن في الولايات المتحدة الأمريكية كان يشن حملة على كلينتون وهل كان وحيدا ومع ذلك ذهبت قضية كلينتون إلى آخرها.

إذن ليس هناك حماية مطلقة لأحد ولا تقبل لوجود حماية مطلقة لأحد وهذه المسألة مركزية والمسألة الثانية أن التوظيف ونرفض التوظيف من حيث المبدأ نرفض التوظيف إعطاء هذه

القضية لقضاة التعليمات أو للسلطة السياسية ونطالب بلجنة تحقيق حقوقية من الشخصيات الاعتبارية المقبولة من كل الناس وإذا كان العنصر بريئا أن أعطى مثلا بسيط سهام نفسها وزعت صور مركبة تجرح في أخلاقها حتى اليوم منذ أن وزعت الصور لا يوجد في تونس موان حتى مخرب من السلطة صدق ذلك لماذا ـ لأن سمعة سهام كانت فوق أي شبهة وهذه مسألة أساسية عندما يكون الإنسان فوق الشبهات لو .. كل شئ ما نقدر نعمل شئ لذلك علينا أن نكون حذرين أنا برأي من وقف مع الرابطة ... من وقف ضد الاستعمال السيئ من قبل السلطة بضرب الجمعيات ولكن أظن بان موقفنا يجب أن يكون دقيق وموقفنا يجب أن يكون باستمرار مع الضحية مهما كانت الظروف.

وحقوق الإنسان عندما دخلت العالم العربي دخلت بعقلية منظمة العفو الدولية ولذلك المشكلة مختلفة ونحن اليوم أمام حقوق الإنسان مش أمام المعتقلين فلذلك المشكلة مختلفة وسنخوض في صراعات أخرى وأنا أظن نستعمل كلمة إصلاحية أو مهاجمة ونحن مش حركة مهادنة بطبعها والحركة السياسية هادئة .. نحنا ليس لدينا القدرة على مقاومته فإذا عندنا معارك شئنا أم رفضنا، وإذا .. الناس وإذا ما ..نستطيع أن نقول له حقيقة ويعنى الشعبية مسألة أخرى تماما ونحنا معاركنا أصعب من معارك الحركة السياسية الآن نحن في الواجهة وهما ممكن أن يعدلوا في برنامجهم السياسي لكن نحن ليس لدينا حق في التعديل في كرامة بنى آدم ودي مسألة أساسية.
وهذه فرصة لنا إننا مجتمعين لتناول الانتهاكات الأساسية التي تجرى في اللحظة والتي يجرى فيها المؤتمر في أي بلد أو أي منظمة تشعر بوجود انتهاك وتريد أن تحتل على توكيل من أجلها أو عمل شئ من لوقف هذه الانتهاكات.



▫ الفصل الخامس

١. معوقات نشاط المدافعات والمدافعين العراقيين في مجال حقوق الإنسان رشا جواد

٢. مداخلات

نشيطات حقوق الإنسان العرب خارج الوطن العربي: المشكلات والتواصل

• أ/ رشا جواد

عندما يراد تقديم ورقة مختصرة عن أهم المعوقات التي تواجه نشطاء حقوق الإنسان في العراق (النساء والرجال معا)، فإن البحث يشير إلى توجهات أولئك المدافعين في المنفى، لفقدان من ينشط داخل العراق في مجال حقوق الإنسان بصورة سرية أو علنية، أو إذا صح لنا أن نعتبر النشاط الحقوقي جزء من عمل المعارضة العراقية، باعتبارها تعلن احترامها لحقوق الإنسان كما هو معلن في برامجها السياسية، ولوجود التداخل في العمل العراقي المعارض بين النشاط السياسي والحقوقي الإنساني، بمعنى أدق تسييس خطاب حقوق الإنسان، وتوظيفه لخدمة البرنامج السياسي.

ولا يمكن الإحاطة بتلك التوجهات ما لم نمهد لها بمقدمة تتحدث عن الأرضية التي أوجدت تلك العراقيل، وأعاقت عمل المدافعين، ومنعت أي تطور في مجالات عملهم، وبالتالي الارتقاء بقيم ومفاهيم حقوق الإنسان في العراق، سأدرج ذلك في نقاط تسهيلا للبحث:

١- الشعب العراقي مؤلف من قوميات متعددة، وأديان مختلفة، وتنوعات طائفية، وتيارات سياسية متباينة في المنطلقات والأهداف، تشكل بمجموعها المكونات الاجتماعية ، فقوميا يتألف المجتمع العراقي من العرب، والأكراد (الباريان، السوران، الفيلية، الشبك...) والتركمان والأشوريين والسنة والكاكانية، وتتوزع هذه المكونات على أربعة تيارات سياسية هي القومية والإسلامية، واليسارية، والديمقراطية الليبرالية، وتتصف هذه التيارات بتباين في الغايات والوسائل، وتفتقر نوعا ما إلى ثقافة الاختلاف، الحاملة في مضمونها للتعدد والتنوع والانفتاح والقبول بالآخر فكرا وممارسة ومن ثم التسامح والحرية.

٢- من الطبيعي أن تتعدد المطالب السياسية لتلك التكوينات الاجتماعية، أبان نضال فترة التحرر الوطني وما بعدها، وهى تتضمن قسما من مطالب حقوق الإنسان، لكنها طرحت في صياغات الخطاب السياسي للأحزاب والتجمعات السياسية.

٣- تراكمت وتطورت المطالبة بالحقوق اللصيقة بالإنسان، فشكلت مفردة مهمة في نضال الأحزاب السياسية وليس عبر مسارها الطبيعي من خلال منظمات حقوق الإنسان غير الحكومة بسبب انعدامها، وهذا ما يدعو لتحليل إشكالية العلاقة بين ما هو سياسي، وحقوقي وبالتالي التفريق بين خطابيهما.

٤- الأحداث السياسية الاجتماعية العنيفة التي اقتربت في بعض مراحلها إلى الحرب الأهلية، ضربت المجتمع العراقي بالصميم وقسمته بصورة حادة، لم تدفعه نحو الاتجاه الصحيح، لبناء المكونات الأساسية للدولة العراقية، المتمثلة فى تكريس الهوية الوطنية العراقية الجامعة لكل هذه المكونات، بصورة تستطيع تحقيق المطالب السياسية والثقافية العادلة لتكويناته الاجتماعية، المتطلعة للتعايش السلمي، تحت ظل نظام حكم، دستوري، تعددي، برلماني، يحترم حقوق الإنسان.بل جلبت لها لمزيد من التشرذم والتطاحن والصراع الدموى، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأنتجت دكتاتورية عصبوية، عسكرية، طائفية، عشائرية، قادته إلى حروب عبثية كارثية راح ضحيتها في العشرين السنة الماضية حوالي مليون شخص، وهدر وضياع أكثر من ١٨٠ مليار دولار، ورهن مستقبل العراق لديون تقدر بـ ١٥٠ مليار دولار. في حين أنتجت الحرب الأهلية الأسبانية، نظاما ديمقراطيا، والحرب الأهلية في لبنان، ولدت نظاما لا زال يتكامل، وفى طور النمو نحو بناء دولة المؤسسات لكنه بالتأكيد نابذ إلى غير رجعة، حل خلافاته وأزماته بالعنف الدموى، وانفصلت جمهورية التشيك عن السلوفاك بدون قتال، وتفتت سلميا الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات متعددة.

٥- اتسم الاتجاه السياسي في العراق بصورة عامة بالطابع اليساري خصوصا عند المعارضة منذ نشوء الدولة العراقية، ١٩٢١ وبالتوجه القومي الناصري والقومي العشائري المتطرف، (حزب البعث نموذجا) متأثرا بطابع الحياة السياسية العربية اليسارية التكوين والتوجه.

٦- انحسار مساحة الاتجاه الليبرالي في العراق، والبلاد العربية عموما، نتيجة التبشير به من قبل قوى تبنت الثقافة الغربية، والتي عكس الاستعمار الغربي صورتها السيئة، وكذلك لهيمنة اليسار العربي على الشارع السياسي، ولشيوع ثقافة الحرب الباردة واستقطاباتها ولكون الأحزاب السياسية العربية عموما وبمختلف اتجاهاتها، لم تنشأ كنتيجة لمتطلبات الحياة السياسية السليمة، إنما جاءت انعكاسا لصراع المعسكرين الغربي والشرقي.

٧- ابتعاد منظمات الأشقاء العرب، عن مساندة حركة حقوق الإنسان العراقية بصورة عامة، علما بأن أول منظمة لحقوق الإنسان في العالم العربي نشأت في العراق عام ١٩٥٦، أما في الوقت الحاضر، فتتحرك بعض المنظمات والشخصيات العربية، بردة فعل ذو صبغة سياسية، وبرح إيديولوجية قومية، كنتيجة لمساندة الدول والمنظمات العالمية العاملة في المجال الإنساني.. إذ أن قسما منها أدانت النظام العراقي بشكل ما، تحركت لتطويق إدانة الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان في العراق، حيث صوت في أوائل الشهر الماضي في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار إدانة النظام العراقي لخروقاته لحقوق الإنسان، وهذا القرار الثاني عشر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

٨- تؤكد الدراسات الاجتماعية بأن دولة القمع والاستبداد تنتج تلقائياً وبمرور الوقت، "ثقافة العنف"، التي تتحول إلى قيم وعادات ومفاهيم اجتماعية وسياسية مشرعة بقوانين، يخشى من ترسخها في الكيان الاجتماعي، فالعنف في العراق الحالي مشروع ومقنن قائم ضد الآخر، النقيض المختلف، غير الشبيه المتطابق مع ما تريده السلطة العشائرية/ الحزبية، وحتى لو كان الآخر يعيش معنا وفينا، ويتقاسم الوطن، ويشترك في الدين والتاريخ واللغة مؤديا للواجبات لكنه محروما من الحقوق.

يواجه المدافعون العراقيون عن حقوق الإنسان مصاعب عديدة، ومشاكل معقدة، تبدو غريبة. وربما فريدة من نوعها في العالم، ناجمة عن طبيعة الحكم الاستبدادي، فالهاجس الأمني هو السمة الأساسية لنظام، والأولوية القصوى للأمن، فكل المواقع الرئاسية والسلطوية والحزبية، كلها شكلية لا قيمة ولا أهمية لها، ما لم يكن لها رصيد أمني أو استخباراتي أو عسكري، ومؤخرا ارتبطت بقربها من شخص الحاكم المطلق وضمن عشيرته.

ومركز كل ذلك، ليس هناك نظام واضح تحكمه قوانين أو دساتير أو أعراف أو تقاليد عمل معروفة، بل هي قرارات شخصية بحتة متغيرة دائمة، ذات ارتباطات مباشرة يقررها (الرئيس) وفق تقديراته ومصالحه، فتعديلات القوانين أكثر من نصوصها، وهذا ما يعلل بروز ضابط الأوضاع الأمنية من دوائر الأقارب، وأبناء القرية والعشيرة القادمين من الريف، بكل قيمه وعاداته، مما نتج في العراق نظام خاص، يتسلط فيه المرتبط مباشرة بشخص رئيس النظام، على

الأمني، والأخير على العسكري، والعسكري على الحزبي والكل مسلطون على عامة العـراقيين الآخرين، وفق ترتيبات صارمة ومقيدة يضعها الرئيس والأوساط المحيط به، وكل هؤلاء منظمين إلى الحزب الحاكم، يتسلطون على السياسي وعالم الدين وأستاذ الجامعة، وشيخ العشيرة ورجـال الأعمال والمال والإعلام والأدب والفن، المرتبطين في دوائر السلطة، ومجموع هؤلاء يشكلون ما يسمى بالنظام، وهم يمسكون بالدولة والجيش والمؤسسات، وهذه بدورها تتسلط على المواطن.

فالمسألة الأمنية المرتبطة بشخص رأس الدولة هي المسألة المركزية، لكل توازنات الوضـع السياسي والاجتماعي والثقافي في العراق، وهو ما برهنت عليه سـنوات العقـدين الماضـيين، باستحالة وجود خط مستقل أو موازى لخط الرئيس، والأصح أن الـرئيس ومقربيـه والأجهـزة المتسلطة نجحوا في قمع وإقصاء أي بديل عن رأس النظام.

- **معوقات النشطاء:**

١- تتواجد كل المنظمات العاملة في مضمار حقوق الإنسان خـارج العـراق، لأن عملهـا محرم تماما داخل الوطن العراقي، تشريعا وممارسة، ولا يسمح لأي تشكيل أهلي، بتنظيم نفسـه ضمن هيئة تعمل بصورة مستقلة عن السلطة والحزب الحاكم، ما عدا تلك التي تؤسسها السلطة، والمنظمات في الخارج تمارس نشاطها بعيدا عن الوطن العراقي، وعن التماس المباشر بهمـوم المواطنين، وينحصر عملها في توثيق ونشر الانتهاكات، والاتصال والعمل مع المنظمات الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة وكتابة البحوث والدراسات والتحليلات عن الوضع العراقي، وتسـتثنى من ذلك منظمة واحدة تعمل في كردستان العراق، الخارج عن السلطة المركزية في بغداد منـذ عام ١٩٩١م.

٢- يواجه المدافعون جيشا جرارا، مؤلفا من أكثر من مليون مجند سرى بكافـة معـداتهم، ويخدمون في تشكيلات قوى الأمن الداخلي، ورجـال المباحـث، ودوائـر المخـابرات،وجنود الاستخبارات العسكرية، وعناصر الأمن الخاص، وقوات الطوارئ، وخلايا التنظيم الحزبي البعثي ، ووكلاء الأمن العسكري، وفدائيو صدام، وأشبال صدام، ومنظمات الطلائع والفتوة، وغيرها من التشكيلات، كلها مسخرة لمراقبة تحركات المواطنين، ورصد فعالياتهم، وإنزال أشد العقـوبـات

قسوة وضراوة، في حالة القبض على أي فرد يقوم بنقد أو عدم موافقته لسياسة السلطة، أو يشتبه به القيام بالعمل مخالف للنظام الحاكم، أو حتى من ينوى التحرك أحيانا، للمطالبة بأبسط حقوق الإنسان وحرياته، ويلفقون تهمة، "المعادة للثورة والحزب والرئيس القائد" أو (تعكير صفة الأمن) وهى كافية لمعاقبته بأقسى ما يمكن لسحقه، وقد مارس رجال السلطة مؤخرا تنفيذ عقوبة قطع اللسان لكل من ينتقد الرئيس الملهم أو أحد أفراد عائلته!!

٣- غرابة ونوعية وشكل الانتهاكات المقترفة من رجال السلطة، التي لا تصدق، وقد تعد أغرب من الخيال، ولا تخطر على باب أحد، من فنون التعذيب بتقنيات عالية، وعلى أيدي خبراء من الدول التقدمية الاشتراكية البائدة التي تمارس في سجون، وأماكن الاحتجاز والاعتقال، المدنية والعسكرية، بأكثر من ٤٠٠ موقع.

٤- لدرجة بلوغ الهاجس الأمني مستو لا يصدق، بحيث عذب أشخاص للاعتراف عن فحوى أحلامهم، وهناك حالة مشخصة عن أحدهم، قص على صاحبه انه حلم بتوليه رئاسة الدولة، فوصل الخبر لرجال الأمن، فجرى التحقيق معه عن أسماء وزرائه ومعاونيه، استنادا إلى ان العقل اللاواعي أو الباطن، لابد أن يحمل آثارا من العقل الواعي أو الظاهر!!

٥- ومن أساليب التعذيب مثلا، شكلت مديرية الأمن العامة (لجنة الزهور) للتخلص من الأطفال الرضع بعد قتل الأمهات، وعد أحد الضحايا ١٠٢ طريقة لتعذيب المعتقلين والسجناء لإجبارهم على الاعتراف والإمعان في إذلالهم، ومن ثم قتلهم بأحد الطرق المهينة والعجيبة، كإجراء تجارب عليهم في مصانع الأسلحة البيولوجية، أو الكيماوية، (كما يتردد لما لحصل لخمسة آلاف كردى فيلى) أو عمليا إبادة جماعية في الصحراء لمجموعات من أكراد كردستان، نجى منها شخص واحد اسمه (تيمور) وعمل فلم توثيقي لذلك، أم معاقبة عائلة المدافع الموجودة داخل العراق، نتيجة لعمل أحد أبنائها في الخارج، أو ما تحدثت عنه الأنباء مؤخرا من قطع رؤوس النساء بحجة ممارسة البغاء، وهل إجراءات قطع الأذان والأيدي ووشم الجبين، للمتخلف عن الخدمة العسكرية أو السارق ممارسات حضارية؟!

٦- السرية الكاملة والمطلقة، واستعمال اللغة المشفرة، والرمزية في كافة إجراءات القمع، وتخفى رجال الأمن، بالكنى والألقاب الوهمية يحول دون معرفة المسئولين عن التعذيب، خوفا

من تعرضهم للتبعات القانونية مستقبلا، أو الانتقام من ذوى الضحية، ويجرى إنـزال العقوبـات الشديدة البالغة القسوة بالضحية، وعائلته، في حال كشف أي تسرب لممارسات التعذيب، من قبل المحظوظين المفرج عنهم، ولا يزود الضحية بشهادة وفاة، أو وثيقة تؤيد اعتقاله، وقبلها لا يسمح لذوى الضحية بزيارته أو إعطاء عائلته أي معلومات عنه.

٧- قدرة النظام الفائقة على قولبة الانتهاكات، بصياغات قانونية، كإصدار قرار حكم الموت من محكمة، أو إبراز وفاة الضحية بعد مرضه في السجن، أو تدبير حادثـة دهـس سـيارة، أو الإدعاء بموت الضحية نتيجة ثأر عائلي حسب الأعراف والتقاليد العشائرية، أو الموت البطـيء في حالة خروج الضحية من المعتقل، بعد إعطائه جرعة أو زرقة أبرة من أحد أنواع السموم التي خبرها جيدا أو وحوش التعذيب .. الخ.

٨- المصدر الوحيد لجمع أخبار مؤكدة وموثقة، هي شهادات الضحايا أو ذويهم أو أصدقائهم عند خروجهم إلى إحدى البلدان المجاورة، أو هروب المسئولين الحكوميين والمواطنين، أو عنـد قيام السلطة بتنظيم حملة إبعاد العراقيين عن وطنهم ورميهم إلى الحدود ..(ويقدر عدد المغادرين للعراق بـ ٣ ملايين نسمة) هناك مصدر آخر، تتسرب منه الخروقات، عبر التنظيمات السياسية المعارضة، التي تحصل على بلاغات الانتهاكات من خلاياها التنظيمية السرية.

٩- تعدد المنظمات العاملة، بشكل جعل بعض التنظيمات السياسية تهتم بتشكيل، منظمـات تدافع عن حقوق منتسبيها أولا، أو تختص بأوضاع معينة، أو تركز في عملهـا لصـالح قوميـة محددة.

١٠- التوظيف السياسي، ذو الطابع التحريضي للخروقات ضد النظام الحاكم في بغداد، مـن قبل الاتجاهات السياسية المعارضة، بدعوى إبقاء جذوة المعارضة والـرفض مسـتمرة للنظـام الحاكم، يعطى صفة المبالغة والتهويل لتلك الانتهاكات، ويقلـل مـن مصـداقية حـدوث تلـك الخروقات، خصوصاً إذا افتقرت إلى عناصر المعلومة الحقوقية، كاسم الضحية، ووقت ومكـان حدوث الانتهاك، تاريخه سبب الانتهاك المباشر، طريقته .....الخ.

١١- يواجه المدافعون صعوبة بالغة في التمويل المالي غير المشروط وفى الحصـول علـى المعلومات الدقيقة الموثقة، لكثرة المتاجرين بهذه المعلومات، وامتهان بعـض مقاولـي الأخبـار

والبلاغات واتخاذها حرفة وعمل، يرتزقون من خلالها، بحجة العمل المعارض، عم طريق إيصال الانتهاكات لمن يشتريها داخل وخارج العراق.

١٢- سذاجة وفقر ثقافة حقوق الإنسان، عند غالبية المجتمع العراقي، وربما يصل حتى عند النخبة المثقفة، والأحزاب السياسية، كانت تعتبرها إلى وقت قريب، إما بدعة برجوازية، أو سلاح إمبريالي، أو هي من ثقافة المستعمر الغربي الكافر، على سبيل المثال لا يهتم أو يحفظ ذوى الضحية بتاريخ الاعتقال، أو الإعدام، إنما يربطونها بأحداث ذات تأثير بالغ في حياة العراقيين مثال ذلك (تاريخ حرب الخليج الثانية، تسمى دكت بوش).

١٣- انعدام الدعم العربي شبه الكامل، لحركة حقوق الإنسان في العراق، بسبب ضخامة الماكينة الإعلامية للنظام، والتعاطف القومي العربي، وشراء ذمم جمع من المثقفين والإعلاميين العرب، وتوظيف قدراتهم لخدمة وتمجيد الدكتاتورية، بحجة الانتصار للعروبة المقاومة لإسرائيل، ولم يستهو الشارع العربي من الانتهاكات في العراق، إلا العقوبات الاقتصادية، دون النظر أنها من النتائج المباشرة للاستبداد والاضطهاد والعدوان، فوظفتها القيادة العراقية سياسيا، فأدامت العقوبات، وطحنت العراقيين، ودمرت كل شئ حتى نظام القيم والأعراف الاجتماعية، مما أفقد الشعب العراقي، قدرته على مقاومة الوضع الشاذ، (ولا أدرى أين كان الأشقاء العرب، عندما قصفت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية، وعندما جرت عمليات التطهير العرقي في كردستان العراق (عمليات الأنفال) وتجفيف الأهوار وتشريد سكانها في جنوبه، والقضاء على حضارة عمرها أربعة آلاف سنة،والموجات المنظمة المستمرة للاعتقال وللإخفاء والإعدام، وحملات الأبعاد والتطهير الطائفي للمواطنين منذ السبعينيات..الخ.

١٤- نجحت السلطة القائمة، باستخدام عنصر الوقت، والتجاهل للمناشدات، والكذب المتكرر، وتأجير عرب وأجانب يدافعون عن السلطة القائمة وبمرور الوقت يصبح الخوف من فرض ظواهر طارئة ومرعبة على المجتمع العراقي، أمرا طبيعيا للأسر وذوى الضحايا فقد سجلت آلاف من حالات اختفاء عوائل كاملة، أو نساء مع أطفالهن، أو مواطنين منذ ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ سنة مضت، وثبت المقرر الخاص للأمم المتحدة السابق السيد ماكس فان دير شتويل، ١٦,٥٠٠ حالة اختفاء مسجلة رسميا لمواطنين عراقيين، استنادا لتقرير فريق البحث عن المختفين قسرا أو

طوعا التابع للأمم المتحدة، عدا الحالات التي لم يبلغ عنها وتعد بعدة آلاف أخرى، خشية من بطش النظام.

١٥- عدم الحصول على نتائج واضحة وملموسة في تحسين حالة حقوق الإنسان في العراق، بعد نفاذ كل ما هو متوفر من آليات دولية للحماية (هناك أكثر من ١٣ قرار صادر عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاجتماعي والاقتصادي في جنيف، ومثلها عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ولم ينفذ أي بند منها) وبالرغم من الجهود الاستثنائية التي يبذلها العاملون من مختلف التكوينات الاجتماعية والسياسية، والأوضاع تزداد سوءا وتدهورا، مما ولد روح الإحباط ودب اليأس في نفوس العديد من العاملين.

- **الاستنتاج:**

رغم كل الصعوبات آنفة الذكر، فقد نجحت نشاطات حركة حقوق الإنسان في العراق في وضع ملفها المليء بالأحزان والمعاناة، استطاعت أن تفرض نفسها رغم كل المعوقات، من قلد الناصر العربي، والمعين المسلم، ولعل ظاهرة وجود تقارير مفصلة، ودقيقة لمعظم الانتهاكات عند المقرر الخاص للأمم المتحدة، وكذا التقارير والأبحاث الصادرة عن المنظمات الدولية، خير دليل عن تقصير ذوى القربى الأشد مضاضة، وهي دعوة لتحرى النقص في عملهم، وضرورة تكامله، بدعم حقوق الإنسان في العراق، بالضغط على النظام العراقي، لتطبيق قرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولي والخاص بكفالة حقوق الإنسان في العراق، الذي يعد اكبر إنجاز دولي حصلت عليه الحركة العالمية لحقوق الإنسان، عندما ربط كفالة احترام حقوق الإنسان بالأمن والسلم الدوليين، ودعوة الأمم المتحدة للتعامل مع هذا القرار بنفس روحية القرارات الخمسين الأخرى المعالجة للوضع العراقي، والسعي الجاد لرفع العقوبات الاقتصادية عن الشعب العراقي، استنادا إلى التقرير السنوي الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين ضمن الاحتفال بالألفية الثالثة في نيويورك مؤخرا، جاء فيه أن (سجل نجاح العقوبات في التشجيع على الامتثال قرارات مجلس الأمن غير ثابت، وأضاف أن السنوات الأخيرة شهدت تشككا متزايدا في جدوى العقوبات، وأوضح الأمين العام أن الشعوب هي التي في

أحيان كثيرة تدفع ثمن العقوبات لا الحكومات الاستبدادية المقصود بها، وقال أن من المفارقات أن طاقم السياسيين أنفسهم الذين يتألف منهم نظام الحكم استفادوا اقتصاديا أحيانا كثيرة من الأسـواق السوداء التي نشأت للتغلب على الجزاءات المقصود بها).

كما نأمل من الأشقاء والشقيقات النشطاء العرب، الابتعاد جهد الإمكان عن ازدواجية المعايير والاحتكام إلى الشرعية الدولية والقيم الإنسانية، وتغليب الجانب الحرفي المهني، على العواطـف والميول، والمواقف السياسية المرتبطة والممولة من قبل النظام الحاكم أحيانا.

أخيراً ادرج أسماء أهم المنظمات العراقية العاملة في مجال حقوق الإنسان:

١- منظمة حقوق الإنسان في العراق، ومقرها لندن.

٢- المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق، ومقره طهران.

٣- منظمة حقوق الإنسان في كردستان العراق، مقرها أربيل- السليمانية شمال العراق.

٤- مكتب حقوق الإنسان في المؤتمر الوطني العراقي، مقره لندن.

٥- مكتب حقوق الإنسان في الحزب الشيوعي العراقي، ومقره مدينة شقلاوه فـي شـمال العراق.

٦- منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق، ومقرها دمشق.

٧- الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في العراق، مقرها الرئيسي في دمشق، ولها العديد من الفروع في ألمانيا، السويد، هولندا، كندا، استراليا، لبنان.

٨- جمعية السجناء السياسيين العراقيين، مقرها دمشق.

٩- مكتب حقوق الإنسان في مؤسسة الأكراد الفيلين الخيرية، مقرها لندن.

١٠- المؤسسة العراقية، ومقرها واشنطن.

١١- مجموعة حقوق الإنسان في العراق، ومقرها لندن.

١٢- هناك عدد من المنظمات الصغيرة الخاصة بالأقليات العراقية والقومية والدينيـة، مثـل الآشوريين، التركمان، الصابئة.

١٣- توجد تجمعات صغيرة أخرى في المنافى، حيث يتواجد العراقيون، كالدول الاسكندنافية، تركيا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، تنشط في مجال حقوق الإنسان، كشخصيات مثقفة، منفردة أو مجتمعة في اتحاد أو منتدى أو تجمع.

- **المنظمات الرديفة.**

التحالف من أجل العدالة في العراق، مقره واشنطن، ترأسه السيدة كاثرين بورتر.

حملة أندايت (حملة الاتهام) مقرها لندن، ترأسها السيدة آن كلويد من حزب العمال الحـــاكم، خطتها التحالف وأندايت تمول نشاكها من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، ضمن خطتها لتطبيـــق قانون تحرير العراق.

مركز الوثائق والبحوث العراقي، مقره جامعة هارفرد، يرأسه السيد كنعان مكيه.

جمعية لحقوقيين العراقيين مقرها لندن:

يلاحظ في كثرة هذه التشكيلات اتصافها بالفردية المرتبطة بشخص واحد، وفقدان روح العمل الجماعي، وغياب التنسيق والعمل المشترك فيما بينها، إضافة إلى أن معظم العاملين فيها هم من اللاجئين ويعتمدون على الإعانات الاجتماعية، المقدمة من دول اللجوء، مما يعــوق الاحتـــراف ويصعب التطوع، وتفتقر هذه المنظمات للنظام المؤسساتي في العمل، وبعضها مرتبط بالأحزاب السياسية والتجمعات القومية أو الدينية، أو الدول المضيفة لها، المرهونة بسياساتها اتجاه العراق، (بعضها ينشط كواجهات)، كما يتداخل فيها خطاب حقوق الإنسان بالخطاب السياسي المعـــارض، ويوظف بشكل فعال، كأحد أدوات النضال ضد الحكم العراقي، لكنها بصدق نجحت وبشكل فعال، في إيصال مظلومية العراقيين إلى المجتمع الدولي، واكتسب خبـــرات عاليـــة، وثقافـــة وفكـــر متخصصة، يستحيل توفرها في العراق، وأصبح لها صوت مسموع في المنظمات الدولية، لسهولة تمرير الانتهاكات، والاتصال كما أفادت كثيرا من الانتشار الواسع لهذه المنظمـــات والتجمعـــات وحتى الأفراد، في مختلف الأقطار.

وفى الختام أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للبرنامج الإقليمي لنشطاء حقوق الإنســـان، لإتاحـــة الفرصة لتقديم هذا البحث المتواضع، في مؤتمر يعد الأول من نوعه في العالم العربـــي، وربمـــا الغربي، للناشطات في مجال حقوق الإنسان، بغية تطوير مهاراتهن وقدراتهن والانضـــمام إلـــى الحركة العالمية المتصاعدة لحقوق الإنسان في عالمنا العربي، الأشد حاجة لهذه الثقافة، ونأمل أن يعقد المؤتمر الثاني في إحدى البلدان العربية، الآخذة بالنمو في هذا المجال الحيوي، والله تبـــارك وتعالى هو المستعان ومنه نستمد التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



□ تعقيب:

- **أ/ غانم جواد:**

ناشطات حقوق الإنسان خارج الوطن العربي أحييكم وبعد الشكر والتقدير للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان أقوم بالتعقيب وخطر ببالي أثناء تكليف الأخ حجاج أن أتطرق لموضوع البنية التحتية لحالة حقوق الإنسان في العراق.

والآن طلبت السيدة رئيسة الجلسة أن أتكلم عن ناشطات حقوق الإنسان في المنفى، أرجو ألا تستغربوا تعثري في الكلام لأن الطلب حديث إذا أن نتكلم عن ناشطات حقوق الإنسان بالشكل العام وليس بالشكل الخاص في العراق، فإننا نتكلم عن وجود سياسي أكثر ما هو وجود مؤسسي بمعنى ليست هناك ناشطات بالمعنى الحقيقي لمصطلح الناشطات، أي أن نسبة تدريبهن وتعلمهن العمل الحقوقي قليلة جدا وهذه النسبة جاءت أما بحذر من أزواجهن أو أقربائهن وزجهن بالعمل الحقوقي، يعود ذلك أولاً: إلى الخلفية الفكرية التى تحملها الناشطات، فمعظم الناشطات هن من نتاج تلك الأرضية التى تربينا عليها في منطقة الشرق الأوسط وثقافة حقوق الإنسان هي ثقافة جديدة في تلك المنطقة، ولو أنها جديدة في العهد في تلك المنطقة، اتخذت أساليب وأشكال متعددة اندمجت في الخطاب السياسي للأحزاب المعارضة فكان يجرى الحديث عن حقوق الإنسان ضمن الخطاب السياسي وضمن التثقيف الحزبي للناشطات السياسيات في الوطن العربي، ثانياً: أن ثقافة حقوق الإنسان دخلت ضمن التيار الليبرالي والتيار الليبرالي في الوطن العربي جاء من الصيغة الاستعمارية أي مع وجود المستعمر ببلاد الشرق الأوسط والبلاد العربية والإسلامية، والذي حاول أن يأتي بنظام الليبرالي ولكن غلبت الأقماع الليبرالية التشكيلية التى أرادها فضاع المفهوم الليبرالي وبالتالي انحسر المفهوم الليبرالي بلباقته بصيغة النظام أو الاستعمار الغربي.

ثالثاً: انعدام الناشطات وقلة فعاليتهن يرجع إلى تكوين ثقافة سياسية، الثقافة السياسية في البلدان العربية في فكرها العام ذات طابع يساري تقليدي، وإذا عدنا إلى جيل الخمسينيات- الستينيات نرى سيادة الفكر اليساري بتوجهاته المتعددة سواء إذا كانت قومية أم كانت يسارية وطنية – أو أحزاب شيوعية حتى في ما يسمى باليسار الإسلامي.

وحتى على ما أتذكر في تلك الفترة الكاتب الكبير (أحمد عباس صالح) نشر في أواخر الستينيات مقال في مجلة (الكاتب) المصرية التى كانت رافضة في ذلك الوقت اليسار واليمين في الإسلام وهو أول تنظير للفكر اليساري الإسلامي في تلك الفترة وحتى أن الاشتراكية نظر إليها "خالد محمد خالد" وغيره من المفكرين على إنها من الإسلام والشيء الذي أريد قوله أن الأحزاب السياسية وبالتالي تثقيف المنتمين أو السائرين على الخط السياسي كنت ثقافة يسارية تقريباً والثقافة اليسارية التحريفية في تناقض مع حقوق الإنسان والثقافة اليسارية اليهودية تحمل برامج الشرعية الدولية كما تحمل العنف والعنف المبرر في حين ثقافة حقوق الإنسان لا يمكن أن تتعامل مع هذه المفاهيم.

والثقافة اليسارية ثقافة سياسية ساعية إلى قلب نظام الحكم بينما ثقافة حقوق الإنسان هي ثقافة لا تسعى إلى سلطة بقدر ما تسعى إلى احترام حقوق الإنسان والى تعزيز حقوق الفرد لذلك بالإجمال هذه الثقافات انتقلت مع الناشطات في المنفى وأصبحنا في وضع غريب عن ذلك الوضع الجديد الذي فرض تقاليده وثقافته غالبا على الناشطات في المنفى فهن في البلاد الغربية أي في الثقافة الغربية.

ولقد صدمت الثقافة وما تحمله من تراث مع واقع الثقافة الغربية وما تتصف بأنها اكثر عقلانية وتتصف بمفاهيم الليبرالية والديمقراطية وتفوق الإنسان، وكل هذه المفاهيم أما أن تقبل بصورة ما في ثقافتنا الأولى أو تصطدم بالعناد، فتولدت نزعة التردد أيهما احسن ولذلك نرى الجيل الأول من النساء مترددات، أما تنظر عندما تتكلم عن حقوق الإنسان تنظرها بالمنظار السياسي الذي تربت عليه في حين الجيل الثالث جيل بعيد عن الرجعية وينظر إليها نظرة مختلفة مائة بالمائة، وأذكر على سبيل المثال أن نقاش حاد حدث بيني وبين ناشطة "أبنتي" تعمل بمنظمة العفو الدولية وكانت تعتبرني من الجيل القديم ونحن جيل جديد نريد أن نتحرر من كل قيود الجيل

القديم، عملية التحرر هذه وإن جاءت على مستوى الفهم الآخر للمفاهيم حتى الدينية بمعنى أن النظر إلى الدين عند ابنتي تختلف عن نظرتي أنا وهذا ولد نوع من الصراع بين الجيل الأول والجيل الثاني، لا توجد بين الناشطات في المنفى من تحاول أن تزاوج بين التراث والحداثة أو الجيل القديم والحداثة لثقافة حقوق الإنسان.

ومن المشاكل التي تتعرض لها الناشطات إنها تفرغت لصراع جديد عما كانت عليه سابقاً، سابقاً كانت ضمن الخط السياسي المعارض أو المؤيد للسلطة الآن تفرغت لنوع آخر من الصراع دعم مشاكلها العائلية والمنزلية مشكلة صراع الحفاظ على الهوية وكونها تعيش حالة أجواء جديدة فرضتها الحالة الغربية العامة بما فيها من عنصرية وعدم تسامح، هذا الصراع لم تكن تألفه من قبل لأنها كانت تعيش في محيط متجانس، لديها خلاف سياسي مع السلطة فقط أما الآن فهي تعيش في مجتمع تختلف فيه عاداتها وتقاليدها تماما على ما هي تربت عليه.

هذا أصبح من العوائق المهمة أذكر في الاعتصام المستمر في لندن منذ أكثر من أربعة سنوات للمطالبة بمحاكمة منتهكي حقوق الإنسان في العراق، من النادر أن نجد امرأة تشارك وعندما نسأل عن السبب، ترى أنه لماذا أشارك وأنا أرى الإحباط أمامي كما ذكرت الأخت رشا، إنها قدرة النظام الفائقة لي عنق الانتهاكات وسياقها لصياغات قانونية على الرغم من أن الأمم المتحدة استعملت أقصى ما هو موجود من آليات لإدانة النظام العراقي لكن الوضع ازداد سوءا وازداد قمعا.

وعلى سبيل المثال وأنا في طريقي إليكم وقعت بين يدي قائمة جديدة من الانتهاك الجديد كما قالت الأخت رشا، انتهاكات غريبة لا تصدق وهى قائمة بأسماء ثلاثين امرأة قطعت رؤوسهن بالسيوف أمام ذويهن بدعوة أنهن متهمات بالزنا وهذه التهم تلصق بأي امرأة بسبب زوجها أو أبنها المعارض أو عدم قبوله بسياسة النظام، من بين القائمة طبيبات وهذه القائمة قد تكون حقيقية وواقعية (مجلة الحقوق) وطبعة الغلاف والعنوان إلى من يراسلهم المحرر من منظمة العفو الدولية يعنى مصدر هذه القائمة منظمة العفو الدولية.

والشيء الذي أريد أن أقوله للنقطة الثانية الذي يبعدنا قليلا عن الموضوع هي فظاعة وغرابة هذه الانتهاكات، إطلاقا قد لا يصدق عقل أن هناك مثل هذه الانتهاكات في العراق هذه الوحشية

الضجة العربية الآن هي الدفاع عن الحقوق، الدفاع عن السلطة في النظام العراقي بحجة الدفاع عن شعب العراق والمشكلة لم يعد هناك تمييز بين الشعب والسلطة الذي يريد أن يدافع عن الشعب العراقي/ أن يسمى الدفاع عن الشعب العراقي مع إدانة السلطة، الخبز والحرية معا ولا يمكن أن نفصل الخبز عن الحرية بقدر ما أنت تريد أن تعيش بقدر ضرورة وجود هامش من الحرية.

وأخيرا: أخواتي الكريمات في هذا المؤتمر الذي يعد الأول من نوعه والشكر على من شارك ومن أعد له لابد من الاهتمام أكثر بثقافة حقوق الإنسان عند الناشطات ومن أهم المشكلات التي تواجهكن في حياتكن العملية، مشكلة الثقافة أي الثقافة التي يريد أن يتسلح المرء بها هي الثقافة الخاضعة لتوجه سياسي معين الخاضعة أم لتوجيه ديني معين، أزعم وأقول أن ثقافة حقوق الإنسان وأعيد ما قلته صباحا هو نتاج إسهام كل الحضارات البشرية وكل الثقافات في العالم، وفى كل ثقافة في العالم تجد أن هناك حقوق إنسان والعدل قيمة أساسية في كل المجتمعات وان اختلفت فالذي نؤكد عليه هو أن نحاول التثقيف بثقافة حقوق دون إعطاء هذه الثقافة صفة سياسية آو هوية حضارية.

- **د. هيثم مناع:**

عندي مداخلتين:

<u>أولاً:</u> هناك مشكلات حقيقية تعانى منها الناشطات ونعاني منها في اللجنة العربية بشكل واضح الأولى على الصعيد التنظيمي، الثانية على الصعيد التعاوني والثالثة على الطبيعة الخاصة بالمهمات لمنظمات حقوق الإنسان، سأشرح بسرعة شديدة حتى نعطى الموضوع حقه بأي شكل على الصعيد التنظيمي تنقسم الناشطات ما بين ثلاثة أنواع من المنظمات وعملنا دراسة حول الأوضاع في فرنسا.

<u>الأولى:</u> هي منظمات الهجرة التى تعنى بحقوق المهاجرين.

<u>الثانية :</u> هي المنظمات التي من الممكن تسميتها عالمية أو فرنسية مثلاً، وهنا نلاحظ أن المرأة تستمد بالمنظمات الإنسانية أكثر من حقوق الإنسان سنجد نسبة عالية من الناشطات العربيات في

منظمة أطباء بلا حدود في منظمة مناهضة العنصرية، بينما المنظمات العالمية لحقوق الإنسان مجمل القيادات من العناصر القيادية كانت من الجيل الأول وقليل جدا من الجيل الثاني رفعناها خلال العشر سنوات الأخيرة.

المسألة الثالثة: هي المنظمات العربية في اللجنة العربية أو منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي، في ألمانيا أو المنظمات الإقليمية مثلا، وفى العراق وسوريا والبلدان التى لم تحصل على حق العمل داخل بلدانها، وهناك في المنظمات العربية لاحظنا بالفعل ارتفاع نسبة المنظمات التي يمكن أن نقول حقوق إنسان ولكن بالتوجه الإسلامي، وتعتبر إعلان القاهرة أهم من الشرعة الدولية وتأخذ بعين الاعتبار بعض القضايا ولا تلزم نفسها بقضايا أخرى كسلامة النفس والجسد، وأن تعطى رأينا في قضية غير المسلمين مثلاً هل لهم نفس الحقوق أو لا.

وهذه أيضا هناك ثلاثة أربعة منظمات نجد فيها نساء بشكل جيد بتأثير غالباً الأهل في الالتزام الديني هذه المشكلات الثلاثة معقدة جداً، لان مثلا الموجودات في الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان عندهم تبنى للأجندة الخاصة بالرابطة.

وعندي مثل بسيط عندما حدثت مسألة الحجاب وكانت المرأة ومنظمات المرأة هن ضد الحجاب بشكل لا نقاش فيه حتى مع منعه في الجامعات مع أن النساء غير المحجبات العربيات فلا لامرأة البالغة تقرر ما تفعل ونحن موافقين وما لنا حق ندخل وفعلا كان لهن دور في تهدئة حماس بعض الاتجاه الآخر في منظمات حقوق الإنسان من النساء ولكن عانت كثيرا وأبعدن من مناصب قيادية بسبب ذلك والبعض ترك هذه المنظمات ورحل إلى منظمات عربية أو يتعامل مع اللجنة أو غيرها لأنه لم يستطع أن يفرض هذا الرأي ورغم أن الرأي ينسجم أكثر مع الشرعية الدولية كونه يعطى المرأة الحق في خيار ما تلبس وما تفعل اكثر من الموقف الآخر وعلى صعيد الدعاوى حقيقة توجد مشكلة أساسية بالنسبة للناشطات هي تحسيس الرأي العام المختلف عنا لأن شئنا أم أبينا هم مختلفون، العنصرية اليومية كلها تعانى منها المرأة مرة أو مرتين وخاصة عندما تكون هذه المرأة منتبهة إلى بعض القضايا لا تخرج ولكن كثيراً من النساء غير المحجبات ولكن أنا لا أذهب إلى ديسكو وأنا من لا أحب كذا فيفهم ذلك بأنها متدينة مع أن نفس اليهودية المتدينة تفعل نفس الشيء ولا تحاسب عليه ولا يستطيع أحد أن يقول لها أنت مثلاً لماذا لا تأكلين معنا. لم

تستطع الجالية العربية الإسلامية أن تأخذ نفس الحقوق التى أخذتها الجاليات الأخـرى وغيـاب الحقوق هذا تعانى منه النشيطة ولو لم تكن ملتزمة ولم تأكل لحم ولم تشرب أي شئ وتعانى مـن هذه المسائل لأنها باستمرار تنتظر لنرى هل تأكل معنا نفس الدجاج أم لا؟

المسألة صعبة ليس في العواصم وإنما في المدن الأخرى ونحن لدينا أربعة أبواب في مدن غيـر باريس يعانين فعلا كل ما يطرحوا مسألة، نحن عملة الإعلام الفلسطينية قائمـة علـى الشـرعة الدولية لحقوق الإنسان ولا نحصر حالة واحدة ألا وهي موثقة من المنظمات الدولية ومـع ذلـك كونها عربية التى تدافع عن الفلسطيني فهناك حكم مسبق إنها أخذت الطرف الفلسـطيني لأنهـا عربية، وليس لأنها مدافعة عن حقوق الإنسان، فعملية تحسيس الرأي العام هي من المهام الشاقة والصعبة التى تعانى منها الناشطة والناشط ولكن الناشطة أكثر أعمل وسط ثلاثة نشيطات مـثلا باستمرار لديهن أراهم كيف يعملون وحقيقة أنا محظوظ وهن لـديهن جملـة حضـور والأدب باستمرار لديهن صعوبات والمسألة الثالثة في مهمات إضافية وعليهن أن ينقلن رسـالة المـرأة المختلفة عن المرأة الفرنسية أو الغربية بشكل عام وهذه ليست مشكلة ما هي مسألة صعبة بالنسبة للعديد من الجاليات أغلقت على نفسها، أما تدخل أو تعيش ما تريد، الجالية الصينية عاملـة فـي ألحي خاصتها وحياتها وعلاقتها وحتى أحيانا عندما يقتل أحد لا يرسلون وراء البوليس ويحلـون مشاكلهم بأنفسهم، وأما نحن وبطبيعتنا ولو أن الصورة عنا أنا منغلقين نتحرش والتحرش بالآخر أو على الأقل نقضه أو قبوله أو الاستماع إليه، فالمسألة تجعل الاحتكاك أكبر وبالتالي أكبر زمن الأزمات سواء الأزمة الاقتصادية أو أزمة حرب الخليج أو حرب العراق والآن حرب أفغانستان، تخلق جو عدائي والمرأة هي التى تدفع الثمن الأساسي وتوجد عمليات تحرش كثيـرة صـارت للمحجبات في الفترة الأخيرة مثلا عندما تدخلنا من أجلهم وتدخلت النساء.. ومثلا فيوليت أكثر من مرة في التليفون وتتدخل وتحاور كذا وكذا فورا أول الكلمة (الإسلام) ونحـن منظمـة حقـوق الإنسان وأنا رئيس المنظمة العربية وكان أول هي تدافع عن محجبة تم التحرش بهـا فهـي إذن وهذه المسألة صعبة جدا وكيف يقول أنا علماني أدافع عن حق المسلمة في حقوقها الأساسية التى تتمتع بها اليهودية والبوذية في فرنسا أو في غيرها.

- **أ/ نزيهة الديلمي:**

طبعا أن أنتمي لحزب معارض وهذه المسألة ليست خافية علينا وعندنا كل الوثائق وكل الشواهد التي تثبت ذلك الأمر وكلامي الآن موجه لكل الأخوات الناشطات وكثير منهن ذهبن إلى العراق وشاهدن الوضع والمأساة في العراق ومن بينهن الأخت حكيمة وبعض الأخوات الفلسطينيات وأحب التوجه إلى الرجال لابد أن يرون الأوجه الأخرى من الحصار على العراق، أقصد الحصار الداخلي وليس الحصار الخارجي، فمن يدعى لزيارة العراق ومثلما تكلمت الأخت حكيمة الشاوي توجه دعوات رسمية من قبل النظام ويحيطوهم بالرعاية والاهتمام، ولكن ما هي معاناة الشعب العراقي وما هي الأساليب المتبعة لكتم أفواه الناس.

هذه حقيقة ما يروى بها مشاهد مثل ما نحن أردنا نذكر بعض الأساليب ولكن ممكن نرى بعين الناس الرعب، الخوف من الكلام، وحتى لدى المسئولين، أرجو انهم يطالبون بمشاهدة الأحياء الفقيرة،و انعدام أبسط الوسائل الصحية وأرجو أن يروا التمييز الكبير بين السلطة الحاكمة وبين بقية أبناء الناس هذا كاف ليكون الحصار أساسا نابع من السلطة أكثر مما هو موجود الآن عليه، والحديث عن الحصار الذي فرض من الخارج والحقيقة مشكلتنا ليست الحصار فمشكلتنا مستوى الاستبداد والقمع في العراق.

- **أ/ بخشان زنكانة:**

معوقات ناشطات حقوق الإنسان في المنفى

أصلا عبارة حقوق الإنسان ومغزاه ومحتواها في العراق هي عبارة سياسية يحكم عليها المواطن ونحن مشكلتنا في العراق ليست القوانين وإنما عدم وجود القوانين ومن إساءة تطبيق القوانين ومشاكلنا مركبة في الحقيقة فهذه تخلق الحالة والمعوقات الداخلية وهى طبعا نفسها في المنفى وهذه على الصعيد الرسمي فيما قال الأخ غانم قضية سياسية في الأساس، كون هذا المفهوم وهذه العبارة عليها شكل مخاطر حتى الناس العاديين من الصعب التحدث معهم في حقوق الإنسان التى يعتبروها قضية سياسية كبيرة بالإضافة إلى ما تحدثت به الأخوات منذ يومين عن المعوقات الاجتماعية التى تواجه أي ناشطة في أي بلد عربي آخر في مجال عملها في حقوق الإنسان.

فالناشطة في مجال حقوق الإنسان بالمنفى، نفس العقبات هذه تواجهها وتكون دائما معرضة إلـى مخاطر أمنية وأعطيكم أمثلة مما جرى معي شخصيا إضافة إلى المعوقات الاجتماعية لأننا ننشط في وسط عراقي عربي.

العمل في جو الغربة والغربة ما بمعنى الغربة العاطفية معوقات العمل في ثقافة غريبة، وهذه هي معوقات أيضا، على ذكر الأجهزة التي تعتبر نفسها قوامة ولكن في هذه الجلسـة .. والأخـوات يحضرون فعاليات أخرى غير فعاليات حقوق الإنسان والمكرسة لحقوق الإنسان ربمـا فعاليـات شبابية نسائية..الخ.

المنظمات الاجتماعية التابعة للسلطة أيضا هي منظمات بوليسية لمتابعة الناشـطين والناشـطات لحقوق الإنسان.

مثال في مؤتمر بكين وهذا جرى معي أكثر من مرة في فعاليات تاريخية وكنت داخل العراق في كردستان خارج سلطة النظام وفد الحكومة جاء بعصابة واعتذر عن اللفظ (عصابة) رجال الأمن كانوا يستمعون عندما نحن نقول وأنا كنت أتحدث عن القضية العراقية، اخذوا الصور لي وتحدثوا معي وأنا خارج العراق بوجود وفود أمريكية، أوربية، أسيوية، عربية ..الخ. وهـذه المنظمـات التي بتلعب دور بوليسي في الخارج.

وفي مؤتمر باريس (صار وفد الناشطات في مجال حقوق المرأة وصدور قرار فرض الحصـار على البلدان التى لا تلتزم ببعض قرارات حقوق الإنسان فنحن قمنا كناشطات ونحن نعرف معنى الحصار وكيف انه ضار وعارضنا هذا القرار وما نتفق بغرض الحصار بمعاقبة وقامت القيامـة من قبل وفد النظام وحتى المؤتمر تحدثت معهم لأنهم لا يريدون أن يتفاهموا وهذه المعوقات لأي شخص يريد أو لا يريد ولا أخفى عليكم في أي مكان اذهب وأنا (يدي على قلبي) مـن الخـوف ماذا يمكن أن يحدث معي وأهلنا طبعا رهائن هناك.

- **أ/ نهاد نحاس:**

صار عندي شعور بالاطمئنان وشعرت بأن هذه المجموعة الموجودة الناشطة فأنـا أريـد أن أعرف نفس أصلى سوري وفرنسي في نفس الوقت وأنا مائة بالمائة فرنسية ومائة بالمائة سورية.

والشيء المهم الذي احب أن أتحدث به والذي ذكر في هذا الاجتماع منذ ألامس العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة والمشاكل في المنظمات النسوية، انه هناك نساء كثيرات بفرنسا اضطر أن ينفصلن عن الأحزاب بشكل نهائي لأنه لم يكن هناك عدل ونحن نطالب بشكل جذري عدم التفرقة بين الرجل والمرأة بمعنى أن الرجال هنا والنساء هناك والعرب هنا والفرنسيين هناك والبيض كذلك والسود كذلك، وفى المنظمات النسائية نفسها توجد نفس الاتجاهات.

وكما ذكرت الأخت حكيمة أمس أن المرأة استنزفت وحتى وهى تعمل بمنظمة نسائية عامة في حقوق الإنسان، ومن الظلم أن نصل لمرحلة يحدث انفصال بين المرأة والرجل ولكن سنظل نعمل سويا للعمل معا والنساء لن يقبلن أي فرق حتى ولو كان بسيط.

فأنا إنسانه قبل أن أكون امرأة ولذلك لي كل الحقوق ويجب على الرجل أن يحترمها.

وعن ماهية الفروق الموجودة بين البلاد العربية والإسلامية والبلاد الغربية هي فروق نوعية بالدرجة الأولى،وهذا ما يجعلنا نكون سلفيين، نحن العرب شعوب والإسلام دين وهذه قاعدة لعملكم بحقوق الإنسان وأنا أتمني من الخارج أعمل بهذا الهدف.

العلمانية وأنا أرفض أن يقال أن العلمانية هي فكرة غربية أو استعمارية وبالنسبة لي العلمانية هي فصل الدين عن الدولة، فالعلمانية فكرة نضال ضدها أهلي وأنا حاضرة من عقل مسلم ولكن هناك كل شئ المؤمن وغير المؤمن والماركسي والذي يصوم والذي لا يصلى والذي يصدق وكل شئ.

أنا امرأة ضد الحجاب كيف يفكر الغرب في ذلك فلابد أن تعرف ما هو الغرب؟ وأنا صديقاتي طلبون منى أن أكتب مقال كبير عن أن الحجاب حضاري .. وهذا جعل موقفي يكون صعب جدا، وانه بهذه المجتمعات والنساء التي كن ضد الحجاب وأنا ضد الأشخاص اللي كانوا ضد feminist وفى نفس الوقت ضد اللذين ضد الحجاب لأفكار معينة وأنا كوني ضد الحجاب ليس من أجل موديل فرنسي ولكن تفكير طويل وعريق وعميق لكوني ضد الحجاب وبنفس الوقت أحترم الإنسانه التي تختاره، ولكن أنا ضد الاستئصال ولقد كنت محظوظة لأني محاطة بكم أصدقاء فرنسيين ساعدوني انه ليس هناك حقوق مطلقة وحرية مطلقة لابد أن نتحدث عن حرية الرأي والفكر.

وأنا شعوري دائما وأنا أتناقش مع صديقاتي الفرنسيات انه في بلادنا هناك أشخاص يفكروا لديهم فكرة عن العدالة لديهم فكرة عن الحرية والمساواة وكانت موجود لديهم منذ زمان، وليسوا بحاجة إلى الغرب حتى يتعلمون حتى يجيبون، أحيانا أمثلتهم من الإسلام ومن الماضي، ويحق لي أن أقول لا أريد أن أرتدي الحجاب ويحق لي أن أقول أنا لست مؤمنا.

- **مها أبو دية:**

العالمية مقابل الخصوصية، حقوق الإنسان مقابل العمل السياسي المعارض ولسنا قادرين نحن أن نفصل بين هذا وهذا، وحول العمل في حقوق الإنسان ولأنه توجد فيه مصلحة سياسية وهذا هو الخطأ بالكامل وأنا في فرنسا توجد قضايا أقليات كثيرة والقوقعة في القضية الفلسطينية والقضية الفرنسية ممكن تأذى العمل في الوسط الفرنسي الأوسع وأنا أرى المشاركة والتنسيق مع المؤسسات المثيلة الحاملة للفكر الواحد على المستوى المحلى. وعلى المستوى العالمي والمستوى المحلى مثلاً إزاء لابد التواصل مع زملائي في فلسطين في الحقوق السياسية والمدنية ولابد أتواصل مع زملائي في فرنسا الذين يعملون على قضايا حقوق الإنسان، ولأنه مصلحتنا مشتركة وأنا هنا لا اقرر أن أقول هذا نضال عراقي وهذا نضال فلسطيني وهذا نضال مبدئي وهذا نضال عالمي أريد أن أؤكد أن ما تعلمناه من الغرب نبتة واحدة قاومت وحاربت الحرمان من لا أرث، وكفى إدعاء أن نرمى ونسقط كل شئ على الغرب بأنه أعطانا إياها ونحن ليس لدينا تاريخ وهنا في ثقافتنا وتاريخنا ومبادئنا وتأهيلنا لم نكن في المجتمعات التى نحن نعيش فيها الآن.
النهاية القوقعة في مجتمع فرنسا أو بريطانيا وأنا أرى إنها تصب في صالح النشيطات الفلسطينيات والعربيات وفى حقوق الإنسان في فرنسا وانه لابد أن نتواصل مع مصلحتنا مع النشطاء الموجودين في هذا البلد، وأريد أن أركز: أن العمل الحقوقي هو عمل لم يخترعه أحد بل هو منا جميعاً، فنحن نشعر بإنسانيتنا وتطويرنا في التعامل مع هذه القضايا وليست هي علاقة بديلة لأحد أو لآخر ليس لها علاقة ولا بقومية واحد هذه علاقة إنسانيتنا لكننا نؤكد عليها ولا نخلطها بالعمل السياسي وإنما نريدها حقوق الإنسان.

وهذه النقطة التى أود أن أركز عليها وإذا كنت تبغي أن تكون مبدئي وقوى ومقنع مقاوم في حقوق الإنسان، أو نخوض في موضع قيادي في حزب سياسي ومن أجل تتعامل مع الكل لكل الأحزاب للمبدأ الذي أنت تؤمن به.

حقوق الإنسان ليس ضروري أن تقع بهذا المطب وإلا أرى ان ذلك انتهازية واستعمال لغة حقوق الإنسان حتى تصل لهدف سياسي معين.

- **أ/ حكيمة الشاوي:**

كنت أود أن أشير إلى مأزق لابد أن ننتبه إليه وهو توظيف حقوق الإنسان في خدمة القضايا السياسية بشكل فج كما أومن بان هناك نقطة التقاء على الأقل بين السياسي والحقوقي حين يلتقيان بإيمان القيم الإنسانية النبيلة وهذا يمكن أن يكون نقطة التقاء، ولكن طبيعة العملين أهدافهما تختلف ويمكن آليات عملها تختلف أيضا ولكن يمكن أن تلتقيا السياسة النبيلة مع حقوق الإنسان النبيلة، أو السياسة النظيفة مع حقوق الإنسان النظيفة، ولذلك فنحن كناشطات نرفض وكما يرفض أن تستقل حقوق الإنسان لخدمة الأغراض السياسية الدنيئة، سواء كان ذلك من طرف دول عظمى ونرى أمثلة كثيرة على ذلك أو من طرف حكومات ودول وكذلك منظمات غير حكومية أو أفراد نشطاء حقوق الإنسان.

<u>النقطة الثانية:</u> وهى نقطة متعلقة بأن المطروح أما هي نقط اختلاف أو نقط التقاء في وضعية ناشطات حقوق الإنسان داخل نشاط عملهن وداخل بلادهن العربية وعلى الناشطات خارج البلدان العربية.

وهناك وضع خاص وأنا اكتشفت أن العروض لم تقف بالطبع على ماهية الصعوبات وما هي المشكلات وما هي معوقات التواصل ولكي لا نجد أنفسنا أمام وضعية العراق، ومعاناة شعب العراق كان المفروض أن تكون هناك نماذج من النساء ممكن نتوقف على مشكلات ومعيقات ناشطات حقوق الإنسان خارج العالم العربي، وهذه نماذج من فرنسا ومن البلدان الأخرى.

وفى إطار تدخل الأخ هيثم أشار إلى مشكلة لابد أن ننتبه إليها وهى ان نؤمن بقيم حقوق الإنسان ومن بينها بأن المرأة لها الحق في البداية وممكن أن يدخل الحجاب من ضمن حقوقها ولكن أن

تكون للحجاب خلفية سياسية مغلفة بما هو ديني هذا أيضا نرفضه والمرأة لها الحق ولكن حين تصبح الأشياء عندها خلفية سياسية مغلفة بالدين أو بشيء آخر فهذا يسئ إلى قيم ومبادئ حقوق الإنسان، وفعلا التحرش بالمحجبات ظاهرة في مجموعة من البلدان الأوروبية ولكن أود أن أشير إلى أن هناك تحرش أيضاً غير المحجبات من قبل تيارات إسلامية وهذا أيضا نعانيه في بلداننا وهذا توجه جديد لمحاولة إحراج ما يسمونه بالمتبرجات،ومحاولة إحراجهم وممارسة التحرش الجنسي، وأنا أيضا تعرضت لتحرشات عبر الهاتف جنسية من هؤلاء وسأحكيها، وفى المغرب عندنا هذه الظاهرة جديدة بدأت تظهر الآن من أجل إحراج المتبرجات والعديد من الفتيات ارتدين الحجاب من أجل هذا الإحراج وهذا اسميه عنف نفس يمارس على المرأة من تيارات سلفية أود أن ارجع إلى النقطة الأساسية هناك تفكير في قضايا كثيرة تهمنا لكن في إطار الاختلاف والحق في الاختلاف أيضا والتصادم الفكري، لأن الثقافة التحريضية اليسارية والتي تتعارض مع حقوق الإنسان وبنفس المنطق السابق قلت أن الثقافة التحريضية اليسارية تعتمد على العنف والعنف عنده أحكام ونحن نؤمن أن الشعوب لها الحق من أجل التحرر وممارسة كل أساليب العنف لمقاومته، ورأينا ظاهرة استشهاد وظواهر عديدة جدا رغم إنها أساليب قد تضطر لها الحركة الثورية من أجل مواجهة أوضاعها وممكن أن أشير أيضا في حقوق الإنسان ويمكن أن تكون حقوق الإنسان هي أشرف، بالمفهوم الإيجابي للشرافة؟ حين تتدنى ولكن في إطارها بمفهوم إيجابي للشرافة؟ وفى إطارها الحقوقي أيضا حين تحاكم مجرمون مسؤولون عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحين تقدمهم للعدالة ممكن أن التقى هنا مع قوة أخرى . يسارية وتحريضية، وقلت أن ثقافة حقوق الإنسان جديدة في وسط الناشطات فقط أم جديدة على عالمنا العربي أنا أقول لا.. لأنها غير جديدة على عالمنا العربي الإسلامي لأنها هي خلاصة للبشرية وللإنسانية، وأعطى مثال أخير حين أقرأ متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا، وأقرأ في المادة الأولى في الإعلان العالمي يولد جميع الناس أحرار متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء.

- **أ/ لارا خيطان:**

بمناسبة السياسي والحقوقي من منا لم يأت بخلفية سياسية؟ أحزابنا السياسية ضعفت وماتت فلا يصح القول بأن السياسي جاء إلينا ليوظفنا لخدمة أغراضه وأهدافه السياسية.

- **د. هيثم مناع:**

هناك بعض النساء المسلمات لا يصافحن الرجال، كيف لا تصافح المرأة المسلمة الرجل؟ وهى مسلمة؟ وكيف نحاسبها وهناك حوالي ١٨ طائفة يهودية لا يصافحن الرجال وهذه مسألة موجودة أنا لست بحاجة لهذه المصافحة لكي اكشف نفسي أو اكتشف الآخر، المسألة الثانية التحرش أنا دافعت عن محامية كان أسلوب التحرش الجنسي خلال سنة هو أسلوب الهودنة والضغط عليها لتوقف الدفاع عن حقوق الإنسان وفى النهاية تركت البلد وأيضا انتهاكات حقوق الإنسان ليست فقط هي عربية إسلامية وأيضا هناك مشكلة أخرى ليس هناك عالمية أو ندعى عالمية حقوق الإنسان فهناك عالمية للبؤس وعالمية للاضطهاد وعالمية للأبوية وكل المجتمع سيظل يضطهد المرأة على طريقته ومعركتنا من هنا نرى دائما أشكال اضطهاد مجتمعات أخرى وفعلا حقوق المرأة معركة عالمية وليست عربية.

- **د. عبد الله بولا:**

أعتقد أن حركة التحرر الوطني الأفريقية والعربية أورثتنا ونحن في كل مكان الاستعمار الذي يريد أن يفرض علينا نمط وقيم ثقافية، والذي يعتبرها القيمة الوحيدة والصحيحة في العالم، ونحن لدينا ردة الفعل واعتقد أنها بصورة ما ردة فعل مريضة وسميناها (الخصوصية) وبهذه الدعوى للخصوصية رغم المجال واسع للغرب واسمحوا لي أن أقول الغرب الرأسمالي. في مجال البنوك، والغرب الاستعماري هو الذي اقترح ما أسميناه حداثة لابد أن تكون لنا خصوصيتنا التي تنفع في مجال الفكر وفى مختلف المجالات العديدة، أصبحنا نحن بنضع خصوصيتنا.

الجزء الذي اخترناه في مقابل الحرية المطلقة للغرب من أجل أن يكون لنا في مجالات الحداثة أنه دافعنا عن هذه الخصوصية دفاع مستميت. واتهمنا كل من يحاول الخروج من الخصوصية حتى

وان يطالب بحقه في الإنسانية أو يطالب بحقه في ساحة الإبداع ومجرى الإبداع أصبحت حركتنا في السودان كفانين وكتاب تعاني معاناة شديدة جدا من مفهوم الخصوصية.

واعتقد أن دعاة الخصوصية حرموا شعوبنا من أعز ما تملك ومشاركتها النقدية في الثقافة العالمية والإبداع العالمي.

أقدر ما تملكه ثقافتنا في وعيها النقدي وحماناه وأعطيناه بنفسنا للغرب الاستعماري في الغـرب، ولأنه هناك غرب سليم ومعافى بشكل جيد جدا أعطيناه بملك إرادتنا حقنا في العالميـة بالنسـبة للغرب،وأصبحنا ندين الدعوى للعالميين في بلادنا كأنها جريمة، ففي الواقع أنا اعتقد انه يمكـن تلخيص مسألة الخصوصية والعالمية بما يخصنا أن نحن نمتلك العالم كما يمتلكه الآخرين، وفـي ما يختص بالمساهمة الإبداعية نحن نمتلك الوعي النقدي كما يمتلكه الآخرين ولسـنا بحاجـة أن نستورد من الغرب ولسنا بحاجة أن نجعل من الغرب أخ مطلق أو عدو مطلق.

وأن نساهم معه ونخلق مفاهيم تتعلق بحقوق الإنسان وتتعلق بالحداثة ونخرج حوار نقدي مع كل أمم العالم.

وفى رأى أنا أن حداثتنا نحن نحتناها بأظافرنا ولم نأخذها من أحد وبالتالي مفهوم حقوق الإنسان مفهوم متجذر وبالتالي احترام المرأة وحقوقها متجذر في ثقافاتنا.

والمسألة الثانية يوجد كائن يسمى الإنسانه في منظمات حقوق الإنسان في مقابل مجـال الـدعاة والديمقراطية في السياسة، يوجد كائن يسمى الآخر.

الآخر هو الذي يجلس بجواري ممكن أعمل معه مشاجرة أو أخنقه وانتهك حرمته أو أعتقدانه في ذهني هو كائن اسمه الإنسان.

واعتقد الإنسان ولو أننا في الحقيقة نريد أن نرسخ مفهوم حقوق الإنسان وأنا أعنى بحديثي هـذا دعاة الخصوصية وإذا نحن نريد أن نرسخ مفهوم حقوق الإنسان حقيقـة الاعتـراف للإنسـان بصرف النظر عن دينه عن عرقه عن جنسه.

ولابد أن نستحضر في أي لحظة نعتدي على الآخر أن هذا الإنسان نفسه الذي نتحدث عنه بحديث حقوق الإنسان وفى الخصوصية توجد مشكلة كبيرة جدا.

وأنا اعتقد أن ديني وثقافتي أفضل من كل الثقافات والديانات وفى هذه الحالة أنا عنـدي مشكلـة

كبيرة جدا، كيف أكون ناشط من نشطاء حقوق الإنسان واعتقد أن ديني وثقافتي مجرد خيار بين خيارات أخرى مشروعة كلها، أو أكون ليس الشخص المتبنى لحقوق إنسان، نحن المسلمون وأنا حاضر من خلفية إسلامية إذا كنا نريد أن نكون نشطاء حقوق إنسان حقيقة ولدينا القدرة الفكرية على أن نقول أن ديننا هو خيارنا فقط وليس هو أفضل من الأديان الأخرى بأي حال من الأحوال.

وفى السودان نسمى نحن العرب المسلمين في السودان والمجموعات السودانية التى تسكن معنا في السودان، كنا بنسمي أديانها الوثنية ولديها نظام كامل وعندهم إله، ويؤمنوا به إيمان حقيقي ونسميهم بالوثنية والأديان التقليدية وهكذا، والدين والشعب.

وأعتقد أن الأديان وليس معتقدات،والمشكلة الوحيدة انه نحن الذين نؤمن بديننا واضح إننا نعتبر ديننا أفضل الأديان في العالم، وبالتالي أنا افتكر وأنا الإنسان على ملامسة مباشرة بمشكلات الثقافة العربية الإسلامية في تداخلها مع الآخرين، فالمسلم أو الإسلامي من أجل أن يكون ناشط حقوق إنسان حقيقي عليه ألا يعتقد أن دينه أفضل الأديان وهو ليس اكثر من اعتقاد شخصي.

- **د. رشاد أنطونيوس:**

أعتقد أن مفهوم الخصوصية مهم ومن الممكن أن يكون مفيد لكن كيف يمكن استخدامه؛ فلو قلنا خصوصية الحقوق فأنا أرفض هذا تماماً؛ ولكن هناك خصوصية للانتهاكات في كل مجتمع.

- **أ/ إيمان مندور:**

أنا ملحوظتي ليست على إدارة الجلسة ملحوظتي بشكل عام أننا جئنا مرحلة ما بعد التوثيق وتقنا مشاكل كبيرة جدا تواجهها الناشطات على مستوى التواصل والمشاكل التى تواجهها داخل المؤسسة وتمكنها من مراكز اتخاذ القرار وغيرها من المحاور المختلفة. وأنا أظن أنه يجب دعوة الجميع ونفكر في مرحلة ما بعد التوثيق ونفكر في آليات ولو على وضع الناشطة داخل المؤسسة الحقوقية، هل توجد آليات تمكين معينة ممكن أن نفكر فيها ولو على مشكلات التواصل بعد مرحلة التوثيق هل من الممكن هناك آليات معينة لدعم التواصل ما بين ناشطات حقوق الإنسان على مستوى الوطن العربي؟

وأنا أتمنى أن نفكر في خطوات عملية وآليات ممكن أن نخترعها ونتناقش فيها غدا.

(نذكر الإعلان الصادر للأمم المتحدة ١٩٩٨ المتعلق بحماية الناشطات والنشطاء في مجال حقوق الإنسان واعتقد ربما تكون فرصة في البرنامج أن ننظم مستقبلاً ندوة خاصة لدراسة هذه المسالة لأن هذا الإعلان من جهة لا يكشف أي طابع إلزامي إلا أنه له محتوى مهم جداً).

الحماية لكافة النشطاء وأعتقد أنه في إطار الفصل بين النساء الموجودات خارج الوطن أو النساء داخل الوطن ونقطة الالتقاء يمكن أن تتمحور حول هذا الإعلان الصادر ١٩٩٨م والذي للآن ليس له صيغة إلزامية وربما يكون من المهم أن نعمل في اتجاه أن يكتسب الإعلان إلزامية في اتجـاه النشطاء وهذا مجرد مقترح.

- **أ/ غانم جواد:**

سأحاول في دقائق معدودة أن أجمل الرد على ما أثير، لكني سعيد وأعتقد أنكـم تشـاركوني بعض هذه السعادة بسبب أن ما طرح قد أثار حفيظة الآخر وأثار التفاعل الفكـري والاخـتلاف. وأعتقد أنكم تتفقون معي ١٠٠% أنه لا من المصادفة والمطابقة في كل ما يقـال، فلكـل حـق الاختلاف. أولاً: إلى ما تفضل به الزميل ناصر الغزالي من الإشارة إلى أن بعض عبارات قـد استفزته، أنا أقصد استفزازه لأني أريد أن أحفز الطرف القابل على إعادة النظر في الصياغات، وأحفز الآخرين على أن يأخذ جو النقاش طابع الجدية والحقيقة، أما تعرضي لليسار التحريضي، نحن في العالم العربي عشنا مآسي اليسار التحريضي إضافة إلى التيار الإسلامي المتطرف، وأنا إسلامي أيضاً عشنا مآسي التيارين في العراق وفي كل البلاد العربية، وإذا أردتم الأمثلة المفزعة والأزمات والأرقام المفزعة عن التجربة الإنسانية لضحايا الصراعات السياسـية فـي مرحلـة الخمسينات والستينات والسبعينيات حتى الثمانينيات، سوف تفزع كل الحاضرين. لـذا أحـب أن أؤكد مرة ثانية من خلال دراسة تاريخية معمقة أن هذه الأحزاب لم تكن وليدة لظـروف الحيـاة السياسية السليمة؛ أي بعبارة أخرى لم تكن وليدة حاجات أساسية لمجتمعاتها وإنما كانت انعكاسـاً لصراع التيارين الجبارين، أي هي نتاج ثقافة الحرب البـاردة فكـان المعسـكرين الرأسـمالي والمعسكر الشيوعي يدعم كل من جماعته ويخلق الأجواء المناسبة له.

<u>**النقطة الثانية:**</u> في موضوع العنف، أعتقد أن ثقافة العنف هي الثقافة السائدة في مجتمعاتنا ولا

أعتقد أن هناك مجال للتسامح، التسامح غاية بعيدة المنال في المجتمعات العربية.. علينا أن نقبل الآخر ونتعايش معه ثم نتسامح، نحن في المرحلة الأولى لا نقبل الآخر، كيف نتعايش معه وكيف نتسامح؟ هذه ظاهرة واضحة وأحب أن أؤكد عليها. فيما يتعلق بظاهرة العلمانية يا سيدتي الكريمة، أستغرب أنك تعيشين في بلد العلمانية متمسكين بالتعريف الأول لها، رغم أن هذا التعريف قد انتهى وتطور تعريف العلمانية إلى تعريف متقدم جداً، اعتراضي ليس على فصل الدين عن الدولة، "العلمانية" علمانية الدولة هي أن تكون الدولة لا دين لها.. ليس لها دين محدد، بل تناصر وتعطي حقوق كل الأديان وكل الجاليات هذا هو التعريف الجديد. والعلمانية تهدف إلى استنباط تشريعات من الواقع، هذا ما وصلت العلمانية إليه، الشيء بالشيء يذكر في تعديل مفهوم العولمة، ليس الهدف التراجع عن مفهوم العولمة بل الهدف أتراجع عن مفهوم العولمة السالفة، توني بلير، وكارتر قدما ورقة عمل في جامعة "هامبورج" يرفضون موضوع العولمة بصيغتها القديمة، ودعوا إلى عولمة بطرح قديم بإدخال البعد الاجتماعي كجزء من عملية التحول الاقتصادي في العالم، هذه جاءت على اثر حركات المناهضة للعولمة، على استدراك لموضع العلمانية.

<u>**الموضوع الآخر:**</u> ما هو تعريف السياسي والحقوقي؟ هذه الإشكالية قائمة ولا نريد أن ندخل في تفاصيلها الآن لأنها تجرنا إلى نقاشات أخرى، ولكن هناك خطاب سياسي له مفرداته الخاصة وله وسائله وحياته الخاصة يختلف عن الخطاب الحقوقي الذي يملك وسائل وأهداف وغايات خاصة أيضاً يعني كل من الجانبيين منفصلان عن بعض وقد يلتقيا في النهاية في بعض المصالح المشتركة بالنسبة للخصوصية أو العالمية لا أدخل فيه بالتفصيل، وهذا مفهوم أنطلق من خصوصيتي إلى العالمية كذلك لا أجد هناك تعارض كبير بين الخصوصية وبين العالمية. والذي أثار موضوع الخصوصية والعالمية هي الحكومات المستبدة لتبرير سيطرتها على الشعوب، وأخذت تتحجج بموضوع الخصوصية والتيارات المختلفة.

أعود مرة ثانية إلى الزميل (غزالي) على موضوع النساء وأن النساء هناك مناضلات منهن، أنا أسأل هذا العدد الموجود الآن أمامنا، كم يساري بالنسبة إلى عدد الرجال قصدي الاحتراف النسائي في عالم حقوق الإنسان جاء معظمه بدافع من إما الزوج أو الأخ (ملاحظة: اعتراض من

بعض النساء في الجلسة) اسمحوا لي يا أخوات، يا سيداتي أنا عندما أثير هذه القضية أريد العكس وقد أتراجع وأعترف بخطئي، لكن اثبتوا لي العكس، على كل حال أشكر فيكم هذا الاهتمام واسمحوا لي أن كتفي.

- **أ/ أمينيتو بنت مختار:**

أنا امرأة مطلقة وعندي أربعة أطفال ومع ذلك أعمل في حقوق الإنسان فأين زوجي أبي؟

- **أ/ نجاة اليعقوبي:**

أعتقد أن الملاحظة التي أبدتها الزميلة الموريتانية كافية وشافية للتعبير إضافة إلى ما بالقاعة أن الأستاذ "غانم" من الواضح أنه ليس لديه فكرة واضحة عن وضعية النشيطات لأنه من الأكيد أن مشكلة النشيطات من زمن هي الصراع الذي تعيشه يومياً مع كافة أطراف بما في ذلك العائلة حتى تتمكن من الاهتمام والانشغال بمشاكل حقوق الإنسان.

- **أ/ ناصر الغزالي:**

<u>نحاول تقديم تلخيص لأهم أفكار المؤتمر:</u>

نحن من خلال نقاش أمس واليوم تناولنا بعض النقاط، النقطة الأولى: تعميم ثقافة حقوق الإنسان بين القائمين على تنفيذ القانون، والتأثير على اتجاهات تشريعية من خلال إيجاد أسلوب نقاش في جلسات الاستماع البرلمانية من خلال الحوار معهم، وملاحقة المشروع من قبل المهتمين بحقوق الإنسان قبل الضحايا مع البرلمانيين، المساعدة القضائية والقانونية للنشيطات، مطالبة المؤسسات النقابية والمهنية بوضع آليات فعالة لمشاركة المرأة، الاهتمام بالكوادر الشبابية في تكريس حقوق المرأة، طبيعة الوضع الديمقراطي وتأثيره على الوضع التشريعي في كل بلد هناك بعض الاختلاف من دولة إلى أخرى، الوضع الاجتماعي والشكل الديمقراطي هناك نسبية ما هو ديمقراطي بالنسبة لغياب الديمقراطية بالمرة، كما أطرح مبدأ الشراكة وآليات تطبيقه، ومحاولة حل إشكالية التمويل بوضع اقتراحات لمشكلة التمويل وإيجاد مصادر جديدة أو بديلة وطنية بالداخل من خلال آلية أو مقترح جديد، مع الحفاظ على استقلالية القرار، مساندة حقوق المرأة الفلسطينية من خلال دورة شاملة للقضية الفلسطينية، مساندة المنظمات الحقوقية، وكثير من

المنظمات تطالب الأمم المتحدة بالتوقف عن عملية الحصار الاقتصادي ضد الشعوب، توقيف هذه المادة من ميثاق الأمم المتحدة، الثقافة ودورها في دعم حق المرأة من منظور نقدي نستطيع من خلاله أيجاد آلية فاعلة في دعم حقوق المرأة، قدمت الأخت خديجة هذا الشيء في مقترح، أتمنى أن تشكل لجنة لتقديمه للتوصيات ما بعد المؤتمر، وإيجاد طريقة تواصل ما بين اللجنة التي سوف تتكون من الزميلات الحاضرات والزميلات اللاتي غير الحاضرات، وإقامة هيكل تنظيمي دائم للمتابعة، مهمته الرئيسية هي أيجاد المساعدة الطارئة لأي نشيطة يحدث لها أي طارئ في العالم العربي أو في المهجر، وهناك نقطة مهمة كثيراً هي عملية ربط المنفى بالداخل، الربط بين نشيطات المنفى ونشيطات العالم العربي.

- **أ/ نجاح داغر**

أنا أناضل بكل المنظمات النسوية الفرنسية وعلمت أنهم غير متواجدين في مؤتمر "نشيطات حقوق الإنسان في العالم العربي" فوجودهن مهم، ولذلك لي اقتراحين.. أولهما، أنه إذا واحدة منكن تكتب مقال ممكن انشره في مجلة الأبحاث النسائية الفرنسية، وثاني شئ إذا يكون عندكن صفحة عن الأشياء التي أنجزتموها والتي تنجزونها، فمجلة الأبحاث التي أعمل بها وهى مجلة ليس كثير من الناس تقرأها.

- **أ/ إيمان مندور:**

القائمة التي وزعتها الأخت مقسمة إلى ثلاثة محاور الجزء الأول منها عبارة عن توصيات عامة لتحسين وضع حقوق الإنسان في تطبيق الاتفاقيات الدولية ودمجها في القوانين المطبقة في الدول، النقطة الثانية على الأجندة النسوية وللعمل النسوي في وضع المرأة في مراكز اتخاذ القرار في النقابات وغيرها. النقطة الثالثة هي التي تختص بموضوع المؤتمر الذي هو نشيطات حقوق الإنسان، أنا لم أدعو إلى استبعاد الفئة الثانية أو الثالثة ولكن يمكن الفئة الثانية أو الثالثة ممكن صياغتها في شكل إعلان، إن هذه مثلاً رؤية نشيطات حقوق الإنسان العربيات فيما يختص بتطبيق الاتفاقيات الدولية أو تحسين وضع حقوق الإنسان.

- **د. هيثم مناع:**

علينا أن نطالب بدمقرطة العلاقات داخل منظمات حقوق الإنسان أولاً، وإعادة النظر في

العلاقة بين الجنسين داخل هذه المنظمات (مقاطعة) من أحد الحاضرات "تسمحوا لي أظـــن غــداً سوف يكون هنا شيء أسمه لجنة متابعة وتوجيه" إذا وافقت على تشكيل لجنة فهنـــاك طـــريقتين لتشكيل لجنة أما حالة انتخابية، أو حالة اختيارية، إذا وافقت أولا على تشـــكيل الجنـــة (إيمـــان: مقاطعة) "هناك نقطة قبل الترشيح أو الانتخاب وهى عملية توثيق عمل اللجنة حتى يفهم الناس ما هو المطلوب الأساسي منها وترشح نفسها أو الغير يختارها".

أنا قلت يا إيمان أن تشكيل هيئة لمتابعة وضع النشيطات ليس فقط وضع التوصـــيات للمســـتقبل، بحيث أن يظل الموضوع دائم، يعنى حالة صلة ما بين كل النشيطات في داخل العالم العربـــي أو في خارجه وهذه اللجنة معنية بأنها لجنة متابعة غير لجنة التوصيات (مقاطعة إيمان)! إحنا ممكن نعمل لجنة مصغرة الآن تناقش ما هو المطلوب بالضبط من اللجنة، وأنا لدى اقتراح بالتوصيات نفسها حتى نصل بتوصيات تبدو مقنعة.

- **أ/ خديجة الركاني:**

برنامج الغد يتضمن مجموعات العمل من المسائل التي تناقش ضمنها مسألة التوصيات، كـــل ما قدم ضمن التوصيات سيتم مناقشتها غدا ضمن مجموعات وتخرج بقرار نهائي.

- **أ/ إيمان مندور:**

مجموعات العمل مقسمة بشكل رسمي، وبما أن البرنامج ليس (منزل) فنحن نقترح أن الـــ ٦ مجموعات العمل الموضوعة التي كانت ستناقش موضوعات عامة جدا، نجعلها أقل عدداً مثلاً ٣ مجموعات، ومجموعة منهم تعمل على موضوع اللجنة وما يختص بموضوع نشـــيطات حقـــوق الإنسان لجنة المتابعه ومجموعة تختص بالنوعين الأخيرين من الاحتياجات التي جاءت في القائمة مثل العمل النسوى، توصيات أو إعلان توصيات لها، (إعلان آخر) تقوم به مجموعة عـــن رأى نشيطات حقوق الإنسان في التوجهات العامة، كيف يمكن تطبيق حقوق الإنسان أو دعـــم تطبيـــق الاتفاقيات الدولية في الدول العربية المختلفة، يعنى لجنتين يعملوا على إصدار إعلانـــين باللجنـــة الثالثة تعمل على توصيف عمل اللجنة.



❑ الفصل السادس

❖ نشيطات حقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة داخل فلسطين نبيل الرملاوى

- **د/ فيوليت داغر:**

الحياة هي لحظات نختطفها لنعيش معها على ذكرها وأنا سعيد خلال وجودي في الأيام الأربعة اليوم الجلسة كما تعلمون حول المسائل التي تهمنا جميعا أيضا والتي لها علاقة بالواقع الفلسطيني، ولهذا أنا سعيدة بهذا التمثيل، وهو تعبير عن تضامنا مع الانتفاضة ومع الشعب الفلسطينى، وأردت قبل أن أبدأ الجلسة أن اقرأ عليكم بعض الأسطر من رسالة وصلتنا من كاتب فلسطيني في حفل الشهيد فاسمحوا لي أن اقرأ هذه المقتطفات من هذه الرسالة لأنني وجدت أن هناك نساء أيضا ناشطات حقوق الإنسان ولحق الحياة وأريد أن الفت بهذه الكلمة اللائى حول أم الشهيد والشهيد في فلسطين، يقول هذا الكاتب وهو سليمان الناطور في هذا العام أمضينا أياما طويلة مع الموت ليس لأننا لم نعرفه من قبل وليس لأنه تراكم علينا بل لأننا لم نفهم هذا الموت فصار موضع جدل نحن لا نفهم مثلا إن الشاب يخرج من بيته أعزل من كل شئ إلا من ضميره، فتقتنصه بندقية مصوبة من فوق صخرة وخلفها الشرطي يضغط على الزناد وخلفه ضابط يوزع الأوامر وخلفه قائد يبيح الموت وخلفه وزير لم يتعلم من دروس التاريخ الذي درسه .. وحكومة اعتقدت أن الفضاء الفاصل بين الصخرة والشاب المصوبة إليه البندقية والأعزل الذي خرج من بيته هذا الفضاء يجعله طائرا هائما قابلا للتصيد فلا هو إنسان ولا هو يستحق الحياة، الأم التي فقدت أبنها تبحث عن أشيائه الصغيرة عن خرابيشه في دفاتر المدرسة عن رسائله القصيرة عن ملابسه تتناول قميصه وتقربه من وجهها وتشمه وتستنشقه، لعله القميص الأخير الذي لبسه قبل أن يخرج تنتظر الأم عودة ابنها كما لو كانت تعرف انه ذهب ليسهر مع أصدقائه، تنتظره حتى ساعة الليل المتأخرة بين الحين والحين تقوم وتنظر إلى العتمة من الشباك يخيل إليها انه سيأتي من العتمة تسمع خشخشة وضربات أقدام تسمع صرير الباب تنتفض مذعورة فرحة يأتي ولا يأتي، بعد أن تنتهي الطقوس واحتفالات التكريم والكلام المنمق تعود الأمهات إلى وحدتهن إلى العزلة إلى البكاء الصامت وبحر الدموع إلى الهذيان والكوابيس والانتظار ماذا قدمنا لهؤلاء الأمهات سوء التغني بآلامهن وصبرهن وبكائهن ورجاء المستحيل يوم الشهيد زغردي كل الأولاد، أولادك نحن نضع موتانا في مرتبة الأبطال حين نستمد من موتهم خبرة هائلة على التشبث بالحياة وحين لا نجعل موتهم يذهب هباء وحين نلاحق القاتل حتى تنقض عليه العدالة، هذا المدخل الصغير بعده أعطي الكلام للسيد: رملاوي ممثل للسلطة الفلسطينية في جنيف للأمم المتحدة للتحدث عن دور النساء في الأمم المتحدة في النساء العربيات بالطبع. وخاصة فيما يخص فلسطين.



❖ آليات الأمم المتحدة
ودور المرأة العربية فيها من خلال التجربة الفلسطينية

- **أ/ نبيل الرملاوي**

السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى اللجنة العربية لحقوق الإنسان على جهودها الكبيرة في تنظيم هذا المؤتمر الهام، وعلى توجيهها الدعوة لي للمشاركة في أعمالكم اليوم، كما أرجو أن تكلل أعمال مؤتمركم هذا برئاسة السيدة فيوليت داغر بالنجاح والتوفيق.

السيدة الرئيسة،

سيداتي سادتي:

عندما طُلب مني أن أتحدث عن آليات الأمم المتحدة ودور المرأة العربية فيها من خلال التجربة الفلسطينية، قررت أولاً أن أحصر أجهزة الأمم المتحدة ثم أنتقل إلى آليات كل جهاز، ثم أبحث وأفتش وأنقب عن دور المرأة العربية في كل منها، فوجدت أن الأمر يتعلق بمجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجان الجمعية العامة الرئيسية، ومحكمة العدل الدولية، ولجنة حقوق الإنسان وباقي الأجهزة التي لو أخضعتها للبحث هذا أو لهذه المداخلة لكنت في حاجة إلى مالا يتسع الوقت له، ولذلك والتزاماً بما هو مطلوب بقدر الإمكان، وأخذاً بالاعتبار طبيعة المؤتمر المتصلة بحقوق الإنسان وجدت أن أقصر مداخلتي على نموذج واحد من أجهزة الأمم المتحدة حيث يمكن القياس عليه فيما بعد، وهو لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فأرجو المعذرة لهذا التصرف، ثم انتقلت للتفكير في دور المرأة العربية في هذه الآليات كما هو مطلوب مني، وبعد عناء كبير من البحث فضلت أن أحصر نفسي في الحديث عن لجنة الأمم

المتحدة لحقوق الإنسان من حيث الطبيعة والتكوين والآليات، ثم عن مجلس الأمن بما تسمح بـه طبيعة الموضوع، متخذاً مسالة فلسطين نموذجاً حياً لذلك، فأرجو المعـذرة مـرة أخـرى لهـذا التصرف.

السيدات والسادة:

في البداية لابد من الإشارة إلى أن مسألة حقوق الإنسان ومفاهيمها مسألة تحتاج إلـى الدقـة والمعرفة بالنظر إلى علاقاتها بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي العام، كمـا أن حقـوق الإنسان الفردية كالحق في الحياة، وحرية الرأي، وحرية المعتقد، وحرية التنقل وجميع الحريـات الفردية الأخرى الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تختلف عن تلك الحقوق الجمعيـة أو الحقوق الخاصة بالشعوب، كالحق في التحرر والاستقلال، والحق في التنمية، والحق في اختيـار كل شعب لنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي أي حقه في تقرير مصيره وفقاً للمادة الثانية والمادة الخامسة والخمسين من الميثاق وبما يتفق مع المادة الأولى المشتركة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، غير أن جميع هذه الحقوق هي حقوق الإنسان التي نتحدث عنها اليوم.

إذن الحقوق الفردية يحددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والحقوق الجمعية أو المجتمعية أو حقوق الشعوب يحددها القانون الدولي العام والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمـم المتحـدة والعهود الدولية في الشأن ذاته، ونظراً لصعوبة الفصل بين القانون الدولي العام وقانون حقـوق الإنسان، فإن الصلة بين الحقوق الفردية وحقوق الشعوب هي صلة وثيقة جداً، وهذا مـا تبحثـه لجنة حقوق الإنسان من خلال بحثها بنود جدول أعمالها المشحون دائماً بهذه القضايا.

تتكون لجنة الأمم لحقوق الإنسان من ٥٣ دولة عضو ينتخبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وتشارك في أعمالها جميع دول العالم بلا استثناء وجميع المنظمات الدولية وجميع المنظمات غير الحكومية في العالم التي تهتم بحقوق الإنسان، وهي تعقد دوراتها العادية في شهر مارس وإبريل من كل عام لمدة ستة أسابيع متواصلة، للنظر في جدول أعمالها الذي يضم عـادة جميع قضايا حقوق الإنسان في العالم من الحق في الحياة إلى الحق في التنمية مروراً بـالحقوق الأخرى قاطبة، ثم حالات حقوق الإنسان في البلدان، وهي تعتبر من أهم لجان الأمم المتحدة نظراً لطبيعة وخطورة القضايا التي يتكون منها جدول أعمالها من ناحية، وللأهمية البالغة التي تتبوأها

قضايا حقوق الإنسان على مستوى العالم من ناحية أخرى بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وبروز هيمنة القطب الواحد وعملية العولمة التي يقودها القطب المذكور وأعني هنا الولايات المتحدة الأمريكية.

ونحن هنا لسنا بصدد البحث أو التقييم لمعالم ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، فهذا أمر يحتاج إلى مجال آخر، ولكن ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان في هذا النظام يفرض نفسه علينا لكي نتعامل معه نظراً لما ينطوي عليه من خطورة في صياغة العلاقات الدولية في هذه المرحلة من التاريخ الحديث ولو بطريقة مقتضبة. فبالرغم من الادعاءات التي كانت تسوقها الدولة العظمى ومعها أحياناً دول أوربية أخرى بهدف الفصل بين قضايا حقوق الإنسان والسياسة، أو الدعوة إلى عدم تسييس حقوق الإنسان، إلا أن تلك القوى ومن خلال التجربة الطويلة لا تتورع عن التعامل مع قضايا حقوق الإنسان من منطلقات سياسية ونحو أهداف سياسية عندما يتعلق الأمر بخدمة مصالحها الذاتية، وفي نفس الوقت ترفض التعامل مع قضايا حقوق الإنسان المحضة على أنها تسييس لحقوق الإنسان عندما تقتضي مصالحها ذلك وبحكم سطوتها وهيمنتها الطاغية تفلح أحياناً بفرض إرادتها وتخفق أحياناً أخرى فتظهر معزولة عن العالم عندما يتعلق الأمر بممارسة الديمقراطية في الأجهزة الدولية وخصوصاً لجنة حقوق الإنسان التي لا تخضع لنظام حق النقض (الفيتو) كما هو الحال في مجلس الأمن.

وهنا لابد من توضيح هذه النقطة نظراً لخطورتها، بل خطورة استعمالها وفقاً للمصالح السياسية الخاصة بكل طرف من أطراف الخلاف حول هذه المسألة، مسألة تسييس حقوق الإنسان أو عدم تسييسها، ففي واقع الحال عندما نتحدث عن الحق في الحياة مثلاً كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن هذا الحق جاء لكي يدفع خطر الموت المتعمد الذي يمكن أن يتعرض له الإنسان من إنسان آخر، أو من أجهزة الدولة القمعية، وغالباً ما يكون الأمر في مثل هذه الحالات يعود إلى ممارسات أجهزة الدولة، أو أجهزة السلطة المتنفذة، أو أجهزة سلطة الاحتلال عندما يتعلق الأمر بالأراضي المحتلة التي أفردت لها اتفاقية جنيف الرابعة وهي المعنية بحماية المدنيين في زمن الحرب لعام ١٩٤٩ باباً خاصاً عالجت فيه هذه المسألة ومسائل أخرى تتعلق بانتهاكات مبادئ القانون الدولي الإنساني، أقول عندما نتحدث عن هذا الحق، نجد أن الدوافع في

غالبيتها لانتهاكه ولاسيما عندما ترتكبه أجهزة الدولة أو أجهزة سلطة الاحتلال هي دوافع سياسة، بل ومن أجل أهداف سياسية، وهنا لا نستطيع أن نفصل بين العامل السياسي وحقوق الإنسان، بل أكثر من هذا، عندما تعترض الولايات المتحدة الأمريكية على حق الشعب الفلسطيني في تقريـر مصيره على مدى أكثر من ثلاثين سنة متواصلة سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن أو في لجنة حقوق الإنسان، فهي تفعل ذلك من منطلق سياسي ومن أجل هدف سياسي، علماً بأن حق تقرير المصير للشعوب هو أب الحقوق كلها، وقد جاء ذلك في ميثاق الأمم المتحـدة والعهـدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمدنية والسياسية، بل إن هذا الحق يعتبر كقاعدة آمرة في القانون الدولي، يُلغي كل ما يختلف معها وتبقـى هـي القاعـدة النافـذة، والولايات المتحدة رغم أنها تعلم هذه الحقيقة تفعل ذلك لأن تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما يتضمنه من حرية في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي وحقه في دولته المستقلة ذات السـيادة دون تدخل خارجي تقبله إسرائيل الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة.

وهكذا كانت ومازالت السمة التي تتصف بها أعمال لجنة حقوق الإنسان، والتنقل لدولة القوية من موقع إلى نقيضه وفقاً لأهدافها، وهكذا أصبحت قضايا حقوق الإنسان في نظر الأقوياء مدخلاً لمعالجة القضايا السياسية، ثم مدخلاً للتدخل في شئون الدول الأخرى، وأحياناً للتدخل العسـكري الذي يحسم الأمر في النهاية لصالح الوجهات السياسية للطرف القوي، ومن هنا تـتحفظ غالبيـة الدول على استعمال حقوق الإنسان كوسيلة للتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخـرى، وتعلـن خشيتها من هكذا استعمال لقضايا حقوق الإنسان، ولاسيما بعد أن جاءت عملية العولمة، وطغيان العامل الاقتصادي العالمي، وإطلاق الشركات الاقتصادية العملاقة عبر الحدود وبسط سـطوتها ونفوذها على حساب دور الدولة الوطنية وتهميشها، وعولمة حقوق الإنسان في نفس السياق، وهو العامل الآخر الذي يتكامل مع عولمة الاقتصاد لتحقيق الغرض نفسه بحيث تلعب منظمات أهليـة معينة دورها كجزء من نظام لها على مستوى العالم عبر حدود الدولة تماماً كما تلعب الشـركات دورها على المستوى الاقتصادي، فيعزز إلغاء دور الدولة ويزيد من تهميشـها لصـالح القـوى الاقتصادية والعسكرية المهيمنة على العالم، مما يثر حفيظة العديد من الدول، كمـا يثيـر ذلـك ويؤجج المشاعر الوطنية عند شعوب العالم، ويعكس ذلك نفسه بوضوح في مواقف دول العالم

الثالث بشكل خاص، كما يظهر ذلك بشكل جلي وواضح في مواقف الشعوب ليس في العالم الثالث فقط ولكن كما رأيناه في أكثر من مناسبة لدى شعوب الشمال في سياتل ودافوس وجنيف وجنــوه وتداعيات ذلك في مختلف مناطق العالم.

والأمثلة كثيرة على الارتباط الوثيق بين السياسة وحقوق الإنسان، ولا مجال لذكرها هنا، غير أنه من الإشارة هنا إلى أن القوة العظمى تستعمل قضايا حقوق الإنسان كمبرر للابتزاز السياسي أحياناً، أو لفرض أنظمة معينة في بلدان معينة، أو لتغيير مناهج سياسية معينة إلى أخرى تــرى فيها خدمة لمصالحها الخاصة، وكل هذه الأشكال في استعمال حقوق الإنسان كواجهة لها تخفــي خلفها أهدافاً سياسية، وكل هذا يحدث في نفس الوقت التي تطالب فيه صاحبة هذا المــنهج مــن الدول بعدم تسييس حقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بما لا تريد تسييسه، وتعمــل علــى إقحــام السياسة على مواقفها أمام مسائل حقوق الإنسان المحضة عندما يخدم ذلك مصالحها، ولكن نظراً للنظام المعمول به في لجنة حقوق الإنسان وهو نظام التصويت في اعتماد القرارات وأصــوات الأغلبية المطلقة هي المطلوبة دون تمتع أحد بحق النقض (الفيتو) فإن الأمر كان في غالبية مثــل هذه المواقف لصالح حقوق الإنسان وصالح الأغلبية التي كانت ومازالت تعكــس إرادة المجتمــع الدولي داخل اللجنة، ولاسيما فيما يتعلق بانتهاكات إسرائيل وسلطات احتلالها لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني التــي تبحثهمــا اللجنة في كل دورة من دوراتها المتعاقبة منذ عام ١٩٦٨.

- **فلسطين أمام لجنة حقوق الإنسان:**

باشرت لجنة حقوق الإنسان دراسة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنســان فــي الأراضــي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٨ إثر الانتهاكات الواسعة والمتكررة التي كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ترتكبها هناك منذ احتلالها العسكري لتلك الأراضي عام ١٩٦٧، ولاســيما بعد أن شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة مكونة مــن ثــلاث دول للتحقيــق فــي الممارســات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان المناطق المحتلة في قرارهــا رقــم ٢٤٤٣ (د-٢٣) بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٨. وفي قرارها رقم ٢٦٤٩ (د-٢٥) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠، وتحت

عنوان "إدانة إنكار حق تقرير المصير خصوصاً لشعوب جنوب أفريقيا وفلسطين" اتخذت الجمعية العامة القرار المذكور وهو الذي طلب إلى لجنة حقوق الإنسان أن تبحث في دورتها السابعة والعشرين، في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية في تقرير المصير، وأن ترفع استنتاجاتها وتوصياتها إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أقرب وقت ممكن.

وهكذا درجت لجنة حقوق الإنسان على تضمين جدول أعمالها بندين أعطيتهما الأولوية العالية في جميع دوراتها منذ عام ١٩٧٠، الأول يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين، وبالتالي حول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفقاً لقرار الجمعية العامة المذكور سابقاً، وقد استمرت في بحث هاتين المسألتين حتى الدورة السابعة والخمسين الماضية وهما على جدول أعمال دورتها الثامنة والخمسين المزمع عقدها في مارس القادم.

إذن هاتين المسالتين تتبوآن الأولوية العالية على جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان وتتعلقان بحقوق الشعب الفلسطيني التي تنتهكها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وأستطيع القول بكل تأكيد أن لجنة حقوق الإنسان قد تعاملت مع هاتين المسألتين وفقاً لمعايير حقوق الإنسان ومبادئها، فأدانت في كل دوراتها منذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن انتهاكات إسرائيل بالكف عن هذه الانتهاكات والوفاء بالتزاماتها الدولية والقرارات الصادرة عن اللجنة في هذا الشأن، غير أن إسرائيل لم تكن لتنصاع لهذه القرارات، ولا لقرارات الجمعية العامة، ولا لقرارات مجلس الأمن التي كانت جميعها تطالبها بالكف عن تلك الانتهاكات والتوقف عنها فوراً، بل كانت إسرائيل تمعن في ارتكابها لتلك الانتهاكات حتى وصلت بها إلى ارتكاب جرائم الحرب الجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، مما جعل لجنة حقوق الإنسان تتعامل مع هذه الجرائم بأسمائها على غير ما فعلت الجمعية العامة ومجلس الأمن. ففي عام ١٩٧٢ اعتبرت لجنة حقوق الإنسان المخالفات الخطرة التي ارتكبتها إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي العربية المحتلة تكون جرائم حرب وإهانة للبشرية (القرار رقم د-٢٨ بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٧٢) وكان هذا القرار هو أول قرار يعتمده جهاز في الأمم المتحدة يؤكد ارتكاب إسرائيل لجرائم الحرب في الأراضي المحتلة، وبينما درجت لجنة حقوق الإنسان على إدانة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية

المحتلة في كل دورة لها، توقفت عند مذبحة صبرا وشاتيلا وأصدرت قرارها بشأنها وكـان أول قرار أيضاً يصدر عن جهاز من أجهزة الأمم المتحدة ليدين إسرائيل باعتبارها ترتكب جـرائم الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، حيث نص القرار رقـم ١٩٨٥/٤ بتـاريخ ٢٦ فبرايـر ١٩٨٥ على ما يلي:

وهنا أقتبس (٣) من المنطوق: "تدين بشدة مجدداً مسئولية إسرائيل عـن المذبحـة الواسـعة النطاق في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين التي شكلت عملاً من أعمال إبادة الجنس، وتعرب عن شديد قلقها لأنه إلى يُنفذ حل عادل ومنصف لمشكلة فلسـطين فسـيتعرض الشـعب الفلسـطيني لأخطار جسيمة من قبيل المذبحة المروعة التي ارتُكبت في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين "انتهى الاقتباس، وهذا ما يحدث في الوقت الحاضر".

وفي قرارها رقم ١٩٨٨/١ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٨ أكدت لجنة حقـوق الإنسـان مجـدداً ارتكاب إسرائيل لجرائم الحرب وإهانة البشرية نظراً لانتهاكها أحكام اتفاقيـة جنيـف الرابعـة والبروتوكول الأول الملحق بها. وفي عام ١٩٨٩ وخلال الانتفاضة الأولى أكدت لجنـة حقـوق الإنسان من جديد ارتكاب إسرائيل لجرائم الحرب بمقتضى القانون الدولي، وكانـت تشـير فـي قرارها رقم ١٩٨٩/٢ بتاريخ ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩ إلى انتهـاك اتفاقيـة جنيـف الرابعـة، وارتكاب جرائم التعذيب الجسدي والنفسي، والعقوبات الجماعية والاعتقال التعسـفي، وترحيـل المواطنين الفلسطينيين ومصادرة أملاكهم، وتدمير المنازل وضم القدس.. الخ.

استمرت لجنة حقوق الإنسان على هذه المواقف الثابتة حتى اندلاع انتفاضة الأقصى ومارافقها من ارتكاب إسرائيل لمختلف أنواع الجرائم ضد الشعب الفلسـطيني، فعقـدت اللجنـة دورتهـا الاستثنائية الخاصة رقم ٥ في الفترة من ١٧-١٩ أكتوبر ٢٠٠٠، واتخذت قراراً يدين إسـرائيل لارتكابها جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، وهي أول مرة يوجه لإسرائيل هذا الاتهام بعد اتهامها بارتكاب الإبادة الجماعية عام ١٩٨٥.

أما على صعيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أمام لجنة حقوق الإنسان، فقد تدرج هذا الحق من حقه في تقرير مصيره إلى حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة في آخر دورة لهـا وهي الدورة السابعة والخمسين لعام ٢٠٠١، ولأول مرة تصوت الدول الأوربية لصالح قرار بهذا

الوضوح، ولم يعترض عليه سوى وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وغواتيمالا.

- **مواقف الدول إزاء هذه القرارات:**

اعترضت الولايات الأمريكية على جميع قرارات لجنة حقوق الإنسان بخصوص الانتهاكات الإسرائيلية لتلك الحقوق في الراضي الفلسطينية المحتلة بحجة أنها قرارات غير متوازنة وسياسية ولا تساعد على عملية السلام، كما اعترضت على جميع القرارات المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ولكن مثل هذا التعليل مكشوف مخادع، لأن الولايات المتحدة قد اعترضت على جميع القرارات في هذا الشأن قبل بدء العملية السياسية بعشرات السنين.

- **المواقف الأوربية:**

كانت الدول الأوربية ومازالت في لجنة حقوق الإنسان تمتنع عن التصويت على القرار الخاص بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتصوت لصالح قرار خاص تضعه هي يتعلق بالمستوطنات التي تعتبرها دائماً غير شرعية. أما فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بتقرير المصير للشعب الفلسطيني فقد كانت تصوت لصالحها، حتى القرار المتخذ في دورة اللجنة السابعة والخمسين والذي ينص على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

- **مواقف الدول الأخرى:**

يمكن القول بأن الدول الأخرى الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية كانت دائماً بشكل عام تتخذ مواقف إيجابية إزاء المسألتين اللهم في بعض الأحيان تشذ دولة أو دولتين عن هذه القاعدة، وهذا كان يتوقف على مدى تأثير الولايات المتحدة وإسرائيل على بعض الدول وخصوصاً دول أمريكا اللاتينية كما هو الحال في هذه المرحلة بالنسبة إلى غواتيمالا.

- **آليات الأمم المتحدة:**

- عندما نرغب في الحديث عن آليات الأمم المتحدة ينبغي أن نتعرف ولو بشكل مقتضب على طبيعة نشوئها وأهدافها كما وضعها الميثاق عام ١٩٤٥.
- الأمم المتحدة هي منظمة دولية تضم جميع الدول.
- هذه المنظمة جاءت بعد الحرب العالمية الثانية، أنشأها المنتصرون في الحرب بما يتفق مع تطلعهم لمستقبل العالم.
- بطبيعة الحال جاء تكوينها وقوانينها في خدمة الدول المنتصرة أولاً، أما الدول الأخرى الضعيفة فليس لها الكثير في عملية التطبيق والفعالية في هذه المنظمة.
- الأمم المتحدة وفقاً لمبادئها التي جاءت لتكون نقيضاً للحروب وضحاياها تلك التي ذهبت بالملايين في مختلف أنحاء العالم، حققت بعض التقدم على المستوى الإنساني في حالات معينة، ولكنها أيضاً أخفقت في كثير من الحالات فيما يتعلق بتطبيق العدالة أو نصرة الشعوب التي تخضع للظلم بسبب دور الدول الكبرى المتحكمة فيها.
- في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في هذه المرحلة على الأمم المتحدة والعالم، وتغيب سياساتها ومصالحها لجعل الأمم المتحدة أداة في يدها فقط، يصبح العمل على التمسك بمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها والقوانين الدولية التي قامت هذه المنظمة على أساسها في حل النزاعات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين أمراً بالغ الأهمية لوضع حد لتلك السيطرة الفردية عليها، وإعادة المنظمة للاحتكام لمبادئ القانون الدولي وليس لأهواء ومصالح دولة بعينها، ومن ثم إدخال الإصلاح على نظامها الذي يتحكم بآلية عملها بحيث يتم إغلاق جميع القنوات التي تسمح باستفراد دولة بذاتها بمقاليد السياسة الدولية، أو تسمح بفرض سياسة الازدواجية في المعايير، أو الانتقائية منها تحت مظلة الأمم المتحدة، كما تصبح مسألة فلسطين أكثر القضايا حاجةً وإلحاحاً لإعادتها إلى المنظمة الدولية، بعد أن ابتعدت عنها بسبب الاتفاقات الجائزة التي كان هدف إسرائيل والولايات المتحدة والاستفراد بها بعيداً عن مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أما مجلس الأمن فهو الهيئة الوحيدة التي خولها الميثاق بالتنفيذ، ومنحها القوة في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين بالخطر وفقاً للفصلين السادس والسابع من الميثاق، ولقد جاء تشكيل مجلس الأمن ونظام حق النقض (الفيتو) لأي من الأعضاء الدائمين فيه عنصراً حاسماً وخطيراً بيد هؤلاء الأعضاء، يستعمله كل منهم وفقاً لمصالحة الخاصة، ولقد اختلف أثر استعمال هذا الحق بين ما كان عليه الوضع خلال مرحلة الحرب الباردة بين العملاقين آنذاك وما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، بعد أن اختفى الاتحاد السوفيتي وأصبح العالم رهينة للاستراتيجية الكونية التي تخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية وتنفذها كقطب واحد يتمتع بالهيمنة العسكرية والاقتصادية على العالم. ففي مرحلة الحرب الباردة كان التوازن في العلاقات الدولية يحول دون سيطرة دولة ما على مجريات الأحداث، ولقد تعرضت الأمم المتحدة إلى عدد من الحالات أثبتت فيها رفض المجتمع الدولي لأي هيمنة تنفرد بها دولة من الدول، ولعل أبرز هذه الحالات هي الحرب الكورية عام ١٩٥١ عندما حال الفيتو السوفيتي دون التدخل العسكري الأمريكي في الحرب الكورية مما حمل الولايات المتحدة على اللجوء إلى الجمعية العامة آنذاك واستصدار قرار منها باسم "الاتحاد من أجل السلام" يخولها بما لم تستطع تحقيقه من خلال قرارات مجلس الأمن الذي كان يخضع لاستعمال حق النقض الفيتو من الاتحاد السوفيتي. أما الآن وقد أصبح العالم ذو قطب واحد، فقد تغيرت معه تلك الاعتبارات وأصبحت مصلحة القوة المهيمنة المتسلطة الوحيدة تتحكم بالقرارات وفقاً لمصالحها فقط، فهي التي تملك حق القرار في معالجة الأحداث، وهي التي تنفذ القرارات بنفسها وفقاً لهواها وما تمليه عليها مصالحها فقط. ومن هنا فقد برزت سياسة ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي، فالحق يصبح باطلاً عندما يتعارض مع مصالح الدولة العظمة المهيمنة، والباطل يصبح حقاً عندما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها، فانقلبت المعايير وحل مبدأ قانون القوة محل قوة القانون. وإذا أردنا أن نسوق أمثلة على ذلك، نرى الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن بإرادة أمريكية ضد العراق بعد دخوله الكويت، ومازالت مستمرة حتى الآن بكل تداعياتها المؤلمة ضد العراق وشعبه، في حين يحظى احتلال إسرائيل لأراضي ثلاث دول عربية وضمنها كل فلسطين بدعم الولايات المتحدة الأمريكية ويحول في مجلس الأمن دون أن يتخذ المجلس أي قرار ينال من إسرائيل من قريب أو بعيد. وهكذا تصبح المصلحة الذاتية للقوة

المهيمنة هي القياس الوحيد للخير أو الشر، للحرب أو السلام دون أي اعتبار لشعوب العالم ودوله، ودون أي اعتبار لحرية أو سيادة واستقلال ومصالح تلك الشعوب والدول.

وإذا أردنا ألا نذهب بعيداً، فإن التعامل مع الإرهاب كما نراه اليوم يبرهن بكل وضوح أن ازدواجية المعايير وسياسة الانتقائية في تطبيق القانون هي القاعدة السائدة في سياسة القطب الواحد المسيطر على العلاقات الدولية. والمواقف إزاء تعريف الإرهاب مختلفة ومتباينة، حيث تتخذ الولايات المتحدة موقفاً سلبياً إزاء ضرورة تعريف الإرهاب تمهيداً لمقاومته أو القضاء عليه، وهي تفعل ذلك لكي تجعل تعريف الإرهاب عائماً بشكل دائم لكي يتسنى لها أدراج من تريد على قائمة الإرهاب وفق نظرتها هي، وتبرئة من تريد من هذا الاتهام بما تقتضيه مصالحها الذاتية، وهذا يعني أنه حتى لو اقتضت مصالحها أن تتعارض مع أقدس قواعد القانون الدولي وهي التي تصل برُقِّيها أحياناً إلى القواعد الآمرة، وأعني هنا حق الشعوب في تقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال الأجنبي بجميع الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٤٣/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢، فإنها تغلب مصالحها الذاتية على أحكام القواعد الآمرة في القانون الدولي، كما حدث مؤخراً من إدراج عدد من المنظمات الفلسطينية المناضلة لتحرير فلسطين واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني من الغاصب المحتل الإسرائيلي على قائمة الإرهاب بما في ذلك حزب الله الذي قاد الكفاح مع الشعب اللبناني كله واستطاع تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي فنال بذلك شرف بطولة تحرير الأرض. وبذلك تكون الولايات المتحدة التي تقود اليوم الحرب ضد الإرهاب في العالم قد جعلت من الاحتلال الأجنبي لأراضي الغير بالقوة بما يمثله من عدوان وجريمة مخلة بسلم الإنسانية وأمنها وفقاً للقانون الدولي، عملاً مشروعاً عندما تقوم به إسرائيل حليفتها الاستراتيجية، ومن ثم جعلت من المقاومة المشروعة لهذا العدوان وفقاً للقانون الدولي أيضاً عملاً إرهابياً تتحفز للانقضاض عليه في الوقت المناسب، وهكذا تتنفع الولايات المتحدة من التحكم بإلصاق صفة الإرهاب بمن تشاء في غياب تعريف دولي محدد ومتفق عليه للإرهاب، وتبرئة من تشاء ممن يرتكبون جرائم إرهاب الدولة والجرائم ضد الإنسانية كما تفعل إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني منذ عشرات السنين.

هذه الأمثلة على طبيعة العلاقات الدولية في ظل المرحلة التاريخية الراهنة، وهي مرحلة هيمنة القطب الواحد واختلال التوازن الدولي، والتي التصقت بها الحروب المحلية أحياناً، والحروب شبة العالمية كما حدث في العراق وكما يحدث الآن في أفغانستان، وما يمكن أن يتبعه من اتساع نطاق هذه الحروب كما تهدد به الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الحروب، وقانون القوة على حساب قوة القانون، ووضع الجلاد بموقع الضحية، ووضع الضحية بموقع الجلاد، وإصدار الحكام وتنفيذها وفقاً لمقاييس مصلحة دولة واحدة معينة هي من أبرز صفات الآلية في المم المتحدة في الوقت الراهن، الأمر الذي لا ينذر ببسط العدالة الدولية، بل إنه الواقع الذي يحمل بذور فنائه بذاته، لأن الأمر في النهاية مرهون بإرادة شعوب العالم التي لم تتحرك بعد، فهي التي تملك حق الحسم في نهاية المطاف، وإن كان ذلك يتطلب وقتاً ويقتضي التضحيات الجسام.

سيداتي سادتي:

قبل أن أنهي مداخلتي هذه، أود أن أشير إلى بعض أدوار المرأة العربية في أعمال لجنة حقوق الإنسان مادمنا في مؤتمر تتصل أعماله بنشاطات المرأة العربية في هذا المجال.

من الصعب الفصل بين دور المرأة ودور الرجل في العمل داخل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، حيث أن العمل فيها هو عمل وفود وليس عمل أفراد، ولكن يجدر القول بأن معظم وفود الدول ووفود المنظمات غير الحكومية والوفود الأخرى تضم بين أعضائها سيدات نشيطات ويقمن بأدوار بارزة وفعالة. ولقد تبوأت رئاسة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أثبتن جدارتهن في قيادة المحافل الدولية. أما عن دور المرأة العربية في هذا المجال، أستطيع أن أقول بأن معظم وفود الدول العربية سواء في الماضي أو الحاضر كانت ومازالت تضم سيدات تبوأن مراكز مسئولية سواء في لجنة حقوق الإنسان أو اللجنة الفرعية، وأذكر على سبيل المثال وفود كل من مصر، ليبيا، المغرب، لبنان، الأردن، سوريا، الكويت، تونس والجزائر. وكما هو جدير أيضاً أن نشير إليه بأن نائب رئيس الدورة الحالية للجنة هي السيدة نجاة الحجاجي سفيرة الجماهيرية العربية الليبية في جنيف كما أن السيدة فايزة أبو النجا سفيرة جمهورية مصر العربية ترأس دائماً وفد مصر إلى اللجنة وتلعب أدواراً رئيسية وهامة جداً في أعمال اللجنة ولاسيما فيما يتعلق بالقضايا العربية المدونة على جدول أعمالها.

أما عن دور المرأة في المنظمات غير الحكومية فلا يقل أهمية عن دورها ضمن الوفود الحكومية إن لم يكن يتفوق عليه فيما يتعلق بالاتصالات مع الوفود المختلفة والإدلاء بالبيانات أمام اللجنة وإبراز القضايا التي تهتم بها وفودها والدفاع عنها مما يساهم عادة في تشكيل الرأي العام داخل اللجنة ويؤثر على طبيعة قراراتها في القضايا المعنية.

إذن المرأة تلعب أدواراً هامة وأساسية في عمل اللجنة وهذا ملموس، ولكن دور المرأة العربية بالذات مازال لم يرق إلى الكثافة التي تمكنها من مضاعفة أدوارها سواء ضمن الوفود الحكومية أو الوفود الأخرى، وأنا أعتقد هنا بأن حجم دور المرأة في العمل العام كما هو الأمر في مجال حقوق الإنسان يعود أولاً وقبل كل شيء إلى المرأة نفسها، فكلما بذلت من جهد واستعداد للعمل وأثبتت جدارتها في ذلك كلما تبوأت مكانتها المرموقة، ولو كان الأمر غير ذلك لما وصلت المرأة العربية إلى ما وصلت إليه كما أسلفنا ذلك قبل قليل.

- **د/ فيوليت داغر:**

شكرا للسيد (نبيل الرملاوى) وشكرا للجهد الذي بذله ليتحفنا بما أتحفنا به. ولكن لن يضيع أي شيء لأننا سنقرؤه فيما بعد ونعطي الكلام للسيدة مها أبو دية.



□ تعقيب:

- **أ/ مها أبو دية:**

في البداية أود أن أعتذر للزميلات فقد فاجأتني فيوليت في مقدمتها لأني ما أن خرجت من الأجواء حتى أرجعتني إليها ثانية وأحب أن أقول لكم إن كل القوانين التي نقرؤها ترجع في النهاية وتوضع لحماية حق الإنسان في الحياة والعيش بكرامة وهذا هو الأساس الذي نحن مجتمعون هنا بشأنه نتناقش ونحاول تعديل القوانين وكل هذا شيء بسيط فالإنسان فقط يحتاج أن يعيش بكرامة. وكل ما تسمعونه عن تبجيل الشهيد وما إلى ذلك.. كل هذا كلام فارغ فكل أسرة تريد أن يعود أبنها أو أبنتها إليها ولا تريد أن يكونا شهداء لا فلسطين ولا أرض ولا بيت في النهاية يرجع الابن فهذا هو الأهم. ومن أجل ذلك أنا تأثرت لأني عشت كثيراً مع الأمهات والأخوات.

وعلى كل حال نرجع للموضوع فأود أن أكمل للأخ الرملاوي.. رملاوى أعطاكم المرجعية القانونية والآليات التي تحكم النضال الفلسطيني، واضح هو نضال سياسي، نضال حركي، تحرر شعبي، نضال ضد احتلال والقانون الدولي الذي يحكم هذا النوع من الاحتلال هو اتفاقية جنيف الرابعة وما بعدها، وأوضح لكم الإشكالية بالنسبة للجنة حقوق الإنسان والمعاناة الفلسطينية في الأمم المتحدة من عدم تطبيق هذه الاتفاقيات ولكن أيضاً هذا نضال على مستوى الدول وأنا أريد أن أزيد على ما قاله نبيل رملاوي عن حركة نشطاء ونشيطات حقوق الإنسان في فلسطين أستطيع تقسيم تطور التاريخ والتنشئة على مرحلتين: المرحلة الأولى هي ما قبل أوسلو، ما قبل أوسلو هي مرحلة التحرر الوطني والصمود ، وعلى المستوى السياسي وعلى المستوى الاجتماعي حركة حقوق الإنسان في تلك المرحلة تأسست وأساساً لتقديم الخدمات للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وأول مركز أقيم في شأن هذا الخصوص سنة ١٩٧٣ هو

مركز (الكويكر) للخدمات القانونية بالقدس وقد أسسته جمعية كندية لتقديم خدمات قانونية للمعتقلين الفلسطينيين لزيارة السجون،وكنت أول مديرة فلسطينية لهذا المركز فيما بين ١٩٧٨-١٩٩١، في هذه الفترة أسست "الحق" التي نشطت على موضوع التوثيق للانتهاكات وكانت تخاطب مؤسسات حقوق الإنسان الدولية- خطاب موجه- وكان التركيز على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية على مستوى الخدمات أو على مستوى الإعلام هذه كانت بداية حركة حقوق الإنسان الفلسطينية ولم يكن هناك أي عمل حقوقي على المستوى الاجتماعي في تلك الفترة ولكن كان هناك عمل خيري مثل دعم الفقراء ودعم أسر الشهداء أو دعم أسر المعتقلين لقد تطور العمل الحقوقي الاجتماعي في التسعينيات في آخر فترة الانتفاضة الأولى، وأول مركز تخصصي أنشأ هو مركز المرأة الاستشاري القانوني الاجتماعي، والذي أرأسه أنا الآن، وكان أيضا نتيجة رد الفعل أو تلبية حاجة اجتماعية لأن العنف الخارج الواقع على المجتمع الفلسطيني يتحول للداخل، وصار هناك حاجة لإنشاء الخدمات لتتعامل مع القضايا الاجتماعية في الحياة الخاصة للمجتمع الفلسطيني، ويعتبر هذا هو بدء العمل الحقوقي الاجتماعي فترة ما بعد "أوسلو" كان العمل الخدماتي أكثر والآليات التي كنا نتعامل من خلالها فقط اتفاقية جنيف لقد كان هناك تحول والمعركة صارت معقدة أكثر، فنحن في معركة بناء مؤسسات الدولة وفي نفس الوقت نتصدى لمقاومة الاحتلال، وكان هناك حاجة للعمل على المستويين، على مستوى الاستمرار في التوثيق للانتهاكات الإسرائيلية والفلسطينية، وعلى مستوى العمل على التأكد أن السلطة الفلسطينية ملتزمة بالشفافية وتمارس الديمقراطية، في النهاية تأسس مؤسسات فلسطينية جديدة تتعامل مع قضايا الديمقراطية والشفافية وحقوق الإنسان وتعليم وتثقيف وكل هذا مع الاستمرار في قضايا التوثيق وإذا كان أحدنا يراقب حركة حقوق الإنسان في تطورها في فلسطين يرى كيف أثرت هذه المؤسسات وكيف تأثرت "الحق" مثلاً أصبحت في أزمة بتلك المرحلة، لأن هناك تغير في الرؤية وفي الأولويات وصار هناك صراع! هل دورنا أن نراقب السلطة وممارسات السلطة، البعض يقول نعم، والبعض يقول لا، ولذلك كان في الحقل توجهين، حقوقي، حقوق إنسان يرى أي خرق لحق الإنسان أو انتهاك لحق الإنسان وأياً كان مصدره هذا الانتهاك فهو انتهاك، والتوجه الآخر يصرح بأن هذه ليست معركتنا إنما أولوياتنا الاحتلال الإسرائيلي وهذه الإشكالية جعلت الحق تقيد

بناء نفسها، في هذه الفترة تأسست مؤسسات أخرى مثل مؤسسة القانون التي وجهت عملها على مؤسسات الدولة وهذا أعطاها قوة وفيما بعد طورت برامجها على الانتهاكات الإسرائيلية وهذه نتيجة طبيعية للظروف التي مررنا بها فليس هناك من يتعلم من تجارب غيره كما أن هناك مؤسسات أخرى أنشأت في غزة مثال مركز فلسطين لحقوق الإنسان" وهو ما قبل أوسلو استمر بعد أوسلو لم يغير كثيرا في البرامج التي اتبعها، كما أن المراكز التي حاولت أن تدخل برامج المرأة وعندهم خدمات للمرأة ولكن لم يطوروا كثيرا برامج المرأة، وذلك لأن الأولويات الانتهاكات الإسرائيلية كانت هناك برامج جديدة لمركز الميزان، والتي كانت تنظر في قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوثيق للانتهاكات في غزة، وهناك مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القدس كان يقوم بنفس العمل وتوثيق للانتهاكات، أما العمل النسوي كان هناك حركة حقوق الإنسان ليقبلوا قضايا المرأة باعتبارها حقوق إنسان، واخذ وقت حتى حللنا على واقع حقوق الإنسان وطبعا أصبحنا جزء لا يتجزأ منها، ولكن كان هذا بالقوة. حدث هذا بفرض أنفسنا على مؤسسات حقوق الإنسان، وأيضا أخذنا وقت لنفرض البرامج الاجتماعية على مؤسسات حقوق الإنسان في مرحلة ما بعد أوسلو، واصبح هناك برامج للمرأة عند الأغلب الأعم، لكن لأن بعض القيادات لم تتغير فهي قد تبنت برامج المرأة لأسباب تمويلية وذلك لأن هناك موازنات مرأة من الممولين وأصبحت البرامج نسوية ولكن على رأسها رجل بفكرة النمطي عن حقوق الإنسان، طبعا هنا في اختلافات معينة معركة كانت بالنسبة للنساء في حركة حقوق الإنسان، حتى أنه في العشرة سنين الأخيرة انفرجت مجموعة نسائية تعمل في قضايا حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية، وفرضنا المسألة ولكن واجهتنا ضغوط للتراجع في عملنا وخاصة مع بدء الانتفاضة الثانية، وكان تقديرنا انه لا توجد حرية سياسية بدون وجود حرية اجتماعية، ولذلك صار مقبولاً للجميع النضال السياسي والنضال الاجتماعي هما كل لا يتجزأ، وإذا كان نصف المجتمع يعانى القمع فليس هناك للنصف الثاني حرية وخاصة أن تجربة النساء في الجزائر تؤكد إن النضال السياسي والنضال الاجتماعي هما مرتبطين معا، وعى هذا الأساس في فترة الانتفاضة لم يقف النضال الاجتماعي والعمل الاجتماعي، وفى مركز المرأة ربطنا النضال السياسي أكثر بالنضال الاجتماعى، ولقد كنا أكثر تركيزاً على النضال الاجتماعي فقط وصرنا نحاول أن نبرز

أكثر دور المرأة ومعاناة المرأة في الجانب الاجتماعي نوثق قصص النساء التي ما كانت توثق انتهاكات البيوت والأرض ولكن الإنسان هو الأهم فهو الذي يبني البيت وهو الذي يزرع الأرض نحن نرى في مرحلة الوعي بالعمل مع الناس نعطيهم شرعية أن يعبروا عن مشاعرهم، شرعية يعبروا عن خوفهم شرعية يعبروا عن ألمهم شعورهن في الفقدان لأن في النهاية لابد من أن يتجاوزوه ويتعاملوا معه، هذا ليعطيهن القوة أنهم يستمروا، ونحن في صمود واستمرارية ، يعنى المطلوب منا ليس فقط الصمود والاستمرارية لأن نحن في حاجة إلى تكسير الجمود؛ إسرائيل التي تحاول ليس فقط أن تأخذ الأرض وتكسر الإنسان الفلسطيني بمعنى كمجتمع فلسطيني ككينونة فلسطينية كهوية فلسطينية كترابط أسري اجتماعي وتعرفن قضايا المتعاونين الذين زرعوا الشك بين المجتمع وكسروا القيم في المجتمع، أما قضايا القتل والتعذيب والتشريد وتعذيب الأطفال يعنى مثلا، أنا من الناس اللاتي يقاومن قتل المتعاونين لأني أنا أعرف ماهية الأساليب التي كانوا يستعملونها بحكم خبرتي. وفى أواخر الثمانينات جاءتني أم صبية فلسطينية بتركض وسألتها أمي أين يأخذون ابنها ١٣ سنة وراحت تزوره بالسجن، وليس قادر أن يسير أي مسافة ويعذبوه من أجل التعاون معهم، قلت لها هذا طفل أعطيني فقط اسمه وأنا محامية ونحن لدينا محامين وأضع لك محامى إسرائيلي ونقدر نقيم الدنيا ونقعدها راحت ولم ترجع أنا أدرك أن ابنها تعاون مع الاحتلال، لكن لا ألومه يعنى لا تستطيعي لوم طفل، وهناك ثلاثين سنة احتلال استطاعوا أن يجندوا أطفال عمرهم ٦ سنين و٧ سنين وحينما يقع الإنسان وهو صغير ليس هناك إمكانية أن يخرج من هذه التهمة، لذلك لابد من عمل التوعية للأطفال والعمل مع الشباب لتقويتهم لأجل ألا يقعوا في هذه المطبات!! هؤلاء كانوا مهملين قبل ٣ أو ٤ سنوات، لم يكن هناك من يعمل بهذا الوعي، كان في تثقيف سياسي في الانتفاضة الأولى وقبل الانتفاضة الأولى وهذا تركت دورها للأحزاب السياسية وتركت هؤلاء الشباب الصغار،و هذا أكيد صار وعى للرجوع لهذا العمل مع الشباب وللعمل مع الصبايا والأطفال، ويجب أقول لكم أن الممارسات على البنات أن يستعملوا القضايا الأخلاقية والشرف لإيقاعهم أو ربطهم وتوريطهم في التعامل مع إسرائيل،، هذه القضايا بنتعامل معها كل يوم، وبتخلق لنا أزمات أخلاقية وأزمات سياسية فكرية معاناة يومية، أما المرحلة الحالية الأمور أختلت، يعنى السلطة الفلسطينية كانت تتصرف كسلطة ومنحت مسئوليات كان يجب ألا تقبلها كأنها الدولة لكن ليس عندها الصلاحيات، فهي لا تسيطر على موارد ولا على حدود ولا على تراب ولا على تجارة ولا على استيراد ولا على ضرائب ولا على أي شئ، خنقوا السلطة نحن كل واحد هنا له دبابة على باب بيته بهذا الشكل نحن محاصرين

وهذه المسألة تكسير والتحدي هو بالنسبة لنا هو معركة بقاء كـل المسـتويات البقـاء الجسـدي والروحي والاجتماعي، وهنا أنا أرى أن عمل حقوق الإنسان مع كل الكلمات والإصلاحات فـي النهاية هي قوانين وضعت لمساعدة الناس على البقاء، وأنتم تعرفوا أن أي وقت نحـن نتحـدث وننظر ولكن في النهاية حق المقاومة حق مشروع في جميع أشكاله، فقط يعنى كان هناك مراحل معينة في حياتي لو كان معي بارود، كنت عملت عملية انتحارية، ولكن لابد أن نفكر إننا تعلمنـا وتدربنا من أجل أن نحافظ على بقائنا، أيضا الانتحار ليس حل وانتحار فردى، أنا أحزن على كل الشباب الذين يرون أن الانتحار هو الحل الوحيد للأسف لم يجدوا حلول أخرى، نحـن لابـد أن نفكر معاً .. كحركة حقوق إنسان أن نعطى ونوسع إطار النقاش لنعطـى إمكانيـات ومسـاحات أخرى للنضال غير أن اللجوء لطريقة الانتحار، نحن في إشـكاليات كبيـرة بالنسـبة للسـلطة الفلسطينية أو الشعب الفلسطيني، من المسئول الأخير عن الشعب الفلسطيني السلطة أم اسرائيل؟ قانونيا إسرائيل لأنها تملك كل لكن أعطت المسئولية للسلطة، وهذا كـان خطـأ مـن السـلطة الفلسطينية أن تقبل كل أنواع المسئولية.

كيف يمكن أن تبنى دولة وبنفس الوقت تقاوم الاحتلال، ليس هناك دولـة الإنسـان يقاسـى ظروف حياة مثل هذه، إذا كان هناك إمكانية لأننا ممنوعين من التعبير عن رأينا الوطني وعـن هويتنا الفلسطينية، أيضا ليس هناك إمكانية ليكون هناك دولة وهناك احتلال في نفـس الوقـت، وكان هناك مشكلة كبيرة وهى نقطة أخلص فيها السلطة الفلسطينية التـي وقعـت فـي الخطـأ الائتلافي، وظنوا بأن الدولة هي الناس تعيش حياة طبيعية ترجع المرأة للمطابخ، وصـار هنـاك تعزيز للدور التقليدي للمرأة في آخر عشر سنين خلال فترة السلطة الفلسطينية وعندما صـارت الانتفاضة أين النساء؟ هذا نتيجة تعزيز الدور التقليدي للنساء نعم يصبح دورهم الأول المطـبخ، فكيف تريدون منهم أن يناضلوا الآن؛ منذ الاحتلال طبعا النساء غير موجودات بالشـكل الـذي كانوا موجودات به من قبل، الآن هناك إعادة ترتيب لأوراق وإعادة دمج النساء في النضال وأنا أتحدث هنا عن النساء ودورهم كأمهات وأخوات وتضميد جروح وكل هذه الأشياء لكن في النهاية مقاومة الاحتلال وهي المطلوبة في اللحظة الراهنة هناك مجتمع مقاومة شعبية مفروض هي نساء ورجال النساء يجب أن ترجع تأخذ دورها في المقاومة الشعبية.



❖ المداخلات:

- **د/ حنان دياب:**

من رابطة أطباء الفلسطينيين من أجل حقوق الإنسان في قطاع غزة بفلسطين

طبعا كل الشكر والتقدير لإخواننا المتحدثين في الحقيقة يجب أن أبدأ بكل الإجلال والإكبار لشهدائنا شهداء الثورة الفلسطينية وشهداء الانتفاضة الفلسطينية، بدون الوقوف دقيقة حداد، لان الشهداء من الصمت، الصمت القابع على صدورنا في العالم العربي والعالم الغربي، الآن يرغبون في دقيقة عمل وليس دقيقة صمت وذلك دونما دخول في تفاصيل السياسية أريد ان أتحدث عن النقطة الاولى، طبيعة العمل في مؤسسات حقوق الإنسان داخل الوطن، على الأقل من خلال خبرتي في غزة، والنقطة الثانية دور المؤسسات في نشر الوعي الحقوقي بين الناس، بالنسبة للنقطة الأولى فإن طبيعة العمل في مؤسسات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة لا يمكن أن تتخيلوا قدر صعوبة المسألة، وهناك إشكالية برغم الجهود التي يبذلها الزملاء والزميلات بالأراضي المحتلة إلا أن هناك إشكالية عندنا في مؤسسات حقوق الإنسان بأن المؤسسة تنتهج نهج وظيفي وليس نهج عملي طوعي لنشطاء وناشطات، وهذه الحقيقة ظاهرة خطيرة أن فلان من الناس يفتح مؤسسة لحقوق الإنسان، فهو يعين موظفين يديروا هذه المؤسسة سواء المحامين .. إلخ، من المهن التي يتعلق عملها بحقوق الإنسان وليس هناك توجه لخلق كادر يعمل عمل تطوعي في مجال حقوق الإنسان، الأكثر ما يتعلق بالنشيطات، فإن صاحب المؤسسة والتي تعرف المؤسسة باسمه مؤسسة فلان سواء مهني أو غير مهني بدون وجود أسس أو معايير واضحة لهؤلاء الناس، الذين يوظفهم أحيانا بحكم العلاقة وعلاقة القرابة، وأحيانا أخرى بالواسطة، لكن الفكرة كيف يمكن البحث أو خلق كوادر يكون لديها النية للعمل التطوعي من أجل خلق نشطاء وناشطات من هنا أريد أن أوجه توصية وهي من الضروري إلغاء النهج الوظيفي في

مؤسسات حقوق الإنسان بحيث لا يضر نهج المؤسسة، والنقطة الثانية دور المؤسسات في نشر الوعي بين الناس، كيف أن المؤسسة نفسها تنزل الشارع وبلغة الشارع وتخاطب الجماهير من أجل نشر الوعي، هناك مناطق في قمة الجهل ولا يعرفون شيء، بالغريزة يتعاملون يجب أن تكون عندهم كل الحقوق الإنسانية، وهذا شئ غريزي في الإنسان لكن الكلمات الكبيرة التي نفهمها نحن، لا يفهمون منها شيئا، وخاصة بما يتعلق بالمرأة، المرأة النشيطة فهذه ترتيبات اجتماعية ولا يفهمون لماذا تنزل المرأة النشيطة الشارع، وكيف تعرض نفسها للخطر من الاحتلال ومن غير الاحتلال، فالحقيقة لابد من برامج التوعية، المفروض التركيز عليها بشدة وخاصة في المناطق الفقيرة المناطق التي تعاني من الجهل.

- **أ/ مجد الشرع "اللجنة العربية لحقوق الإنسان":**

عن دور المرأة في مجال النشيطات هناك نقطتين: أريد أن أتحدث عنها: النقطة الأولى: انه كما عرفنا أن المنظمات العربية سواء على المستوى الرسمي أو الأهلي تتصرف كردود أفعال بالنسبة للقضية الفلسطينية، إن اليوم المرأة بفلسطين هي المرأة رقم (١) في العالم العربي التي يحتذي بها وهى قدوة ومثال للمرأة المناضلة في التاريخ الحديث، فالمرأة الفلسطينية لا يمكن أن يهمش دورها، ولا يمكن أن نتكلم عن أي موضوع بدون ذكرها لأنها أساسية مهما وضعت ضمن أطر تقليدية، الرأي العالمي من الرجال كيف يتصرف الصهيوني مع أفراد المواجهة، فأنا أرى أن المرأة لديها قدرة على التحدي، ولديها جرأة ولديها قدرة وهى التي تضع المبادرات، ولابد أن يكون لدينا خططنا، ونحن اللجنة العربية نرى أن نتضامن معكم فيه، أن نحن نأخذ المبادرة ماذا نريد وكيف نفرض من شروط، والموضوع الثاني هو موضوع التطوير، موضوع التطوير وان المرأة دائما قادرة لأنها لديها أفق وفكر أبعد للأمام ولديها احتواء الآخر وتكامل أفضل، دائما يقال عن أولويات وثانويات، وهناك كثيرون يتحدثون على الأولويات ويتركون الثانويات، المرأة لابد وأن تكون من الثانويات موجودة تأخذ حقها، تأخذ أقل من الثانويات ولكنها موجودة!!

- **أ/ رملة جواد "الجمعية البحرانية لحقوق الإنسان"**

أنا مع الأستاذة مها في قضية عمليات الانتحار (الاستشهاد) لكن في كثير من الأحيان أنا أتساءل بنفسي ألا ترين أن حلاً لهؤلاء الناس يرون أنهم لا يستطيعون أن يعيشون، بمعنى أنا عندما أكون بدون عمل مشرد بدون مأوى ٢٤ ساعة هناك قصف على رأسي، وقتل وتشريد والمناظر الفظيعة التي أراها كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة التي أراها أمامي، ألا ترين كرجل فلسطيني أرى أنه حل من الحلول أن أقوم بعمليات استشهادي، أنا أتساءل لماذا أبنائنا مثلا بيقومون بهذا العمل ألا ترين هذا حلاً، أحيانا أنا أرثي لحال هؤلاء الأشخاص الذين يحيون بهذه الطريقة، لكن وأنا أتابع كثير من هذه المسائل خاصة في تليفزيون (المنار) والمحطات الأخرى الباقية طبعا، أتألم خاصة لأنني عشت (ببيروت) ورأيت كثير من الفلسطينيين ومعاناتهم صراحة حتى كلاجئين فلسطينيين حيث يضطروا حتى أنهم يذهبوا مثلا ليعملوا مع حزب الله حتى يستطيعوا التعبير عن شعورهم بشكل أو بأخر، المرأة الفلسطينية ولقد قابلت كثيرا منهن في دورات وكان لهن دور كبير في العمل السياسي في فلسطين، فأتمنى بشكل بسيط مثلا توضع لنا نقطة مهمة هنا، أريد أن اعرف من الأخوات الفلسطينيات نقطتين أو ثلاثة من الأعمال التي تقوم بها المرأة الفلسطينية في العمل السياسي بالذات؟

- **أ/ تهاني الجبالي:**

أولا شكرا لسعادة السفير، والأخت (مها) على هذا الحديث الهام وأشكر أيضا منظمي هذا المؤتمر لتخصيص هذا المحور ضمن أجندة المؤتمر لأنه موضوع في غاية الأهمية وفى غاية الخطورة، فنحن ربما نستغرق في الحديث، ونخرج عن سياق المحور، المحور يتعلق بآليات الأمم المتحدة ودور نشيطات حقوق الإنسان في إطار القضية الفلسطينية حتى لا نستغرق في مجمل القضية الفلسطينية والتي لها أبعاد كثيرة ممكن نتحدث فيها فالأخت (رملة) مثلا ابتدأت تتكلم عن تقييمنا للكفاح المسلح يا أخت رملة، الشعب الفلسطيني، الثورة الفلسطينية مثل أي شعب في العالم معرض لظاهرة الاحتلال، فلم يعد أمامه إلا المقاومة بكل أساليبها بما في ذلك حقهم في

الكفاح المسلح، ولسنا بحاجة إلى أن نتحدث، أهذا استشهاد أم انتحار، الكفاح المسلح معناه أن إنسان، امرأة أو رجل خرجوا من بيتهم حاملين السلاح في مواجهة المحتل هذا حدث على كل مستويات الثورات في العالم، ولم يناقش أحد، لكننا عدنا في هذا العقد من الزمان نناقش فيه الثوابت باعتبارها مشكوك في أمرها، ويجب ألا نستدرج لهذا ولا نستغرق فيه فقط نذكر بأن كل من يتحدث معنا في هذا المجال، انه كشعب ونحن نتحدث في فرنسا في قاعات كلها مسجلة بأسماء شهداء مقاومة النازية- ويعتبروا أبطال أمام الشعب الفرنسي ولسنا بحاجة لمراجعة حق إنساني مشروع والمقرر في الأمم المتحدة ومقرر في كل مواثيق حقوق الإنسان، ونشطاء حقوق الإنسان يعلمون جيداً أن حق مقاومة المحتل هو حق مشروع طبقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان وميثاق حقوق الإنسان ولمبادئ العدالة، أن إنسان جاء واحتل بيتي فمن حقي أن أقاومه بشتى الوسائل والأساليب، والأخطر من هذا أن حق المقاومة ليس له بعد واحد هناك مقاومة سياسية وهناك مقاومة قانونية وهناك مقاومة مسلحة، لأن الذي يخرجني من بيتي ويلقي بأولادي في الشارع، فمن حقي أن أرفع أي شئ أمامي وأضربه في رأسه حتى أقتله ولا نخجل من إننا نواجه المحتل بالمقاومة فهي، أما حياتي أو حياته ليس هناك اختيار آخر، إذا كان هو فعلا حريص على حياته يترك لي بيتي ويترك لي أرضى، قضية محسومة ليست في حاجة إلى كل هذا الجدل، والخلل الذي يمكن أن يصيبنا ونحن نتكلم عن الإرهاب وإدراج المقاومة بالإرهاب فهذا تدليس دولي يمارس على شعوب الأرض فقط الشعب الفلسطيني يكفيه فخرا انه يقف بأرضه وبقضيته دون العمق الذي تحقق لحركات التحرر الوطني سابقا، ويقف بمفرده فعلا ويحقق معجزة بصموده لأن أي شعب عربي كان عنده عمق وبعده العربيين مثل الجزائر ومصر... شعوب العالم كله كان لديها حركة التحرر العالمي، وكان لديها أحرار العالم، واضح اليوم أن هناك كثير أصابت الحركة العالمية ذاتها وليس فقط حركة التحرر العربية وكان واضح هذا في سياق الأمم المتحدة، وفي الأحد عشر مؤتمرا دوليا بدأ من ريودي جايترو في قمة الأرض، لم أرى شواهد لتراجع الأجندة الدولية في نطاق ربط القضايا بعضها ببعض في القضية النضالية، عندما كنا في مؤتمر المرأة في نيروبي كان محسوم إن قضية المرأة جزء من قضايا التنمية وحركة التحرر الوطني، كان من السهل علينا في مؤتمر المرأة في نيروبي أن يكون أحد العوامل الرئيسية في اتخاذ قرار اعتبار

الصهيونية شكل من أشكال العنصرية لأنه أدان الصهيونية باعتبارها شكل من أشكال العنصرية، ... وفي بكين كانت الأجندة الدولية تناهض أننا نضع محور متعلق بالمرأة في ظل النزاعات المسلحة، وأصبحت قضايا التحرر تدرج ضمن العنف ضد المرأة فقط، وهذا إهدار من الأجندة الدولية لتسويق قضية الاحتلال ليصبح الأمر وكأنه مشابه لقضايا العنف الذي يتم في صراع داخلي في ظل تنامي بعض الظواهر الاجتماعية وكان هذا أول تدخل في الأجندة الدولية، فعلا ضد القضية الفلسطينية تحديدا، أريد أن أؤكد على أن الأجندة الدولية في إطار الأمم المتحدة يتم تلاعب فيها تحت الشرعية الدولية وبالشرعية الدولية وبقرارات الأمم المتحدة، وهذه القضية يجب أن تكون محل نضال كبير منا جميعا نشطاء حقوق الإنسان نساء ورجال وفى إعادة طرح الأمور في نطاقها الصحيح طبقا لمعايير الأمم المتحدة، القضية الثانية إننا في بعض الأحيان نخلط بين الخلاف في الموقف السياسي وبين النضال داخل أروقة الأمم المتحدة وأنا لا أريد أن أقول انه في مؤتمر دربان الأخير كان هناك معاناة من بعض المواقف الفلسطينية ومن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية كانت تطالب بإنزال سقف المطالب العربية وذلك للضغوط التي مارستها أمريكا والغرب، هذه المواقف لا يجوز أن تتكرر وأنا أتكلم بمنتهى الإحساس بالمسئولية، نحن في إطار المنظمات غير الحكومية وفى إطار نضال شعبي، لسنا مطالبين بنفس الضغط السياسي الذي يحدث على السلطة الفلسطينية أو على الدائرة التي تمارس العمل السياسي المباشر مع التنازلات التي يمكن أن تبدو فيها نحن نحتاج أن نثبت أجندتنا نثبتها على قضايا مبدئية، وليست قضايا فقط ارتباطا بالموقف السياسي وهذه قضية كبيرة أرجو إننا نضعها أمامنا الحقيقة أن هناك قضايا كثيرة جدا متعلقة بالأمم المتحدة وكيفية النفاذ إليها، وكيفية وضع اللوبي المباشر على أي قضية من خلال الارتباط بالتكتلات الدولية هناك مجموعة من القضايا الكبرى الحقيقية، الوقت لا يعطينا الفرصة، أنا ما أقصده أنه في إطار الأمم المتحدة نضع الأجندة ونضع الآليات ونضع الموقف الخاص بنا بعيدا عن الموقف السياسي بتنازلاته.

- **أ/ عزة سليمان "مركز قضايا المرأة":**

أريد أن أبدأ من النقطة الأخيرة التي تحدثنا فيها لأنها نقطة في غاية الأهمية إلى أي مدى

وصل وعينا بالتطور الدولي والأجندة الدولية التي توضع عليها، فإذا أعدنا قراءة ما لدينا ورسمنا خط بياني حول اتجاه المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة، فمؤتمر "فيينا" الخاص بحقوق الإنسان ١٩٩٣ نضعه ونعمل قراءة ورسم بياني سنجد أن هناك تطور دولي ونحن لسنا واعين به ولابد أن نعيه وهذا سيجعلني أقفز من مسألة معرفتنا وتطورنا باستخدام الخطاب السياسي والخطاب الحقوقي وهذا هو الذي نفشل فيه، كيف نستخدم الخطاب الدولي واللعبة التي يلعبونها داخل الأمم المتحدة، النقطة الثانية إلى أي مدى وصلت معرفتنا بالآليات الدولية داخل الأمم المتحدة، أنا منذ خمس سنوات وأنا لا أعطى اهتمام لهذه المنظمة وكنت لا أحتقرها ولا أعمل معها لكن هذا خطأ، في فهمي والآن كيف ابدأ في معرفة آليات الأمم المتحدة وبالمقررين الذين يعملون بها وبالاتفاقيات التي يجهلها بعضنا وإذا عرفها لم يستخدمها، وبالتالي علينا أن نبدأ نستخدم آليات الأمم المتحدة التي تعظم خطابنا الحقوقي وفقا للاتفاقية والبروتوكول وحتى المقرر الخاص بالعنف والمقرر الخاص بحقوق الإنسان، وكيف نعززه وكيف نتخاطب معه وحتى مؤتمر (بكين) كان ترجمة فعليه وعملية لاتفاقية (السداو) أصلا، لأن اتفاقية (السداو) كنصوص ليس بمقدورنا أن نترجمها إلا إذا ترجمنا مقررات (بكين) مؤتمر بكين في أحد المقررات "المرأة النزاعات المسلحة"، فلو كان هناك خطة بالتحرك الدولي وللمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات يمكن تفعيل هذا المقرر، ومن أجل هذا أنا أؤكد على مسألة التدريب باستخدام آليات الأمم المتحدة لخدمة قضايانا السياسية، وخاصة قضية فلسطين والعراق وسوريا وهكذا.

- **أ/ لارا خيطان**

<u>"منسق البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بالأردن":</u>

الموضوع المثار حالياً هو موضوع كبير جداً وصعب أن نناقشه في هذا الوقت الضيق فالقضية الفلسطينية هي محور حياتنا لكن الأهم من هذا وأكثر أنني ليس لدى طموح وليس لدى أمل أن أتحدث عن فلسطين وأبكى وأشاهد التليفزيون وتكون هذه مشاعرنا تجاه فلسطين أو تجاه المرأة في فلسطين وأنا أقول وبشكل محدد فكرة الأولويات هذه فكرة عظيمة ونحن معنيين بالمواطن الفلسطيني وبإعادة الثقة لذاته وتأهيله وهذا جزء كبير من عمل مركز الإرشاد القانوني،

المواطن الفلسطيني لديه أزمة ونحن في اختلاط يومي معه لأننا أقرب منطقة له بحكم المنطقة الجغرافية، المواطن الفلسطيني لديه أزمة في التعامل معنا أين أنتم؟ وماذا تفعلون؟ وهذه المسألة نراها كل يوم، أنا كنت أتمنى على منظمي المؤتمر نقدم مشكلتنا في الأمم المتحدة أزمة خطاب في الأمم المتحدة الأجندة السياسية الخاصة بنا كيف هي تفرض علينا هذا؟ من دولنا من أجل ذلك تتقلص حقوقنا في الأمم المتحدة هذا الرئيسي في الموضوع لو جاء من فلسطين صورة أو صورتين من انتهاكات الناشاطات والمناضلات الفلسطينيات وماذا يقولوا كنت أتمنى أن يكون موجودا وهذا ممكن نقرؤه في جريدة أو نراه في التليفزيون أو كتاب، ليس هناك أزمة، الفكرة كيف نستغل الأمم المتحدة، أقول هذا الحديث والسلطة الوطنية الفلسطينية لم تستطع أن تستغل الأمم المتحدة فهل تطلبون منى أنا كمؤسسة حقوق إنسان أن أفعل هذا؟

- **د/ حكيمة الشاوي "**

<u>المنظمة المغربية لحقوق الإنسان":</u>

أنا سأحاول التركيز على ناشطات حقوق الإنسان بدون بروتوكولات، الشعب الفلسطيني يعانى من أقدم استعمار على وجه الكرة الأرضية ليس استعمار تقليدي ولكن هو استعمار بآليات جديدة وحركة صهيونية ولذلك لابد أن يكون نضال هذا الشعب أقوى، هناك ثلاثة أمور أريد أن أتعرض لها الأولي/ في أحدى المؤتمرات منذ أربعة سنوات كن هناك لقاء مباشر مع ياسر عرفات، وأنا سألته سؤال كان هناك استعداد لقيام دولة فلسطينية وكان اللقاء في تونس وكان اللقاء في تونس وكنت مهمومة بقضية المرأة الفلسطينية وحول مستقبلها في ظل قيام الدولة الفلسطينية ولقد أجاب هذه مسألة سنفكر فيها بعد قيام الدولة الفلسطينية! ولقد أثار انتباهي هذا الجواب، مسألة ثانية: أن الكيان الإسرائيلي الصهيوني يستغل العادات والتقاليد والأعراف من أجل استخدامها في حصار دور المرأة في الانتفاضة، وفي حركات التحرر وقد لمست ذلك من خلال روايات عديدة ومن خلال وقائع الفلسطينيين، فقط أعطى مثالين لهذا المثال الأول هو: "رواية المصيدة" من قرأها- كتبها فلسطيني- سيكتشف بالفعل كيف استغلت المخابرات الإسرائيلية الأعراف والتقاليد والعادات من أجل إحباط دور المرأة لأنها تعي جيداً، أن المرأة الفلسطينية لعبت دورا كبيرا، فالمرأة في جميع حركات التحرر في العالم سواءً كانت العربية وغير العربية كانت دائما في مقدمة الصفوف.

مثال ثاني: وهو كتاب رائع كتبه وليد الساهور محامى فلسطيني كان يـزور النسـاء فـي سجون إسرائيل قرأته منذ سنوات عنوانه هو "فلسطينيان في سجن نفر كريستا" هذا الكتاب رائـع يروى فيه صمود وتحدى الفلسطينيات المحكومات بالمؤبد والمحكومات بالإعـدام والمحكـومين بثلاثين سنة ومعهن أطفال يمكن ولدوا بالسجون هذا الكتاب في وضعهم على كرسي الاعتـراف ويعترف أمام نفسه لأول مرة في التاريخ العربي يكتشف نفسه أمام نساء من نوع آخر وسـيقول في ذلك قولة شهيرة "أن النساء متى وعين دورهن يكن أشد وأشرس "مسألة أخيرة وثالثة هي انه هناك نقطة ضعف في نضال الحركة الفلسطينية والثورة الفلسطينية وهى أنها لم تدمج حتى الآن بشكل كامل القضية الاجتماعية في قلب القضية السياسية، دائما كان هناك بعد أولى كـان هنـاك تقسيم للأدوار النساء يتكلفن بالقضايا الاجتماعية والرجال يتكفلوا بالقضايا السياسية وهذه نقطـة ضعف ينبغي للثورة الفلسطينية أن تستفيد من حركة التحرر العربية، لأنها فعـلا كانـت نقطـة ضعف.

- **أمينتو بنت مختار من موريتانيا:**

فقط أركز على القضية الفلسطينية ونضال النساء الفلسطينيات لأنه في الحقيقة في موريتانيـا عندنا مشكلة.

أولاً: لا توجد إذاعة أجنبية وبالتالي لا يمكن أن نرى نضال الشعب الفلسطيني أو أي شـعب آخر لأن "الجزيرة" ليست موجودة والإم بي سي ليست موجودة عندنا فقط الإذاعة الموريتانيـة!! دائما لا تنقل الأنباء الكافية عن نضالات الشعوب في العالم وبالتالي في بلادنا نشيد كثيراً بـدور المرأة الفلسطينية في النضال لأن عندنا لمحات تاريخية عن نضال المرأة الفلسطينية في بلادهـا المحتلة، والدور الذي قامت به في الماضي وقد قمنا بتنظيم ندوة وأمسية للتفاوض مـع النسـاء الفلسطينيات وذهبنا إلى السفارة.

- **عائشة الزيناي "الجزائر":**

أريد أن أتحدث في نقطة مهمة جدا وهى نقطة أطفال فلسطين أنا شخصيا ضد أن الأطفـال

يساهموا بالانتفاضة أنا مع الكفاح المسلح مثل رأى الأخت تهاني فليس هناك شعب تحـرر دون كفاح مسلح، والكفاح المسلح يشترك فيه المرأة والرجل وأتمنى أن نسجل في يـوم مـن الأيـام الانتصار والحصول إلى ما يصبو إليه الفلسطينيين مثل ما حـدث فـي الجزائـر، لأن المـرأة الجزائرية في أثناء حرب التحرير ساهمت بقدر كبير ولكن بمجرد الحصـول علـى الاسـتقلال تراجع دورها تماما واكتفوا بتشريفها في أعياد الثورة وأعياد الاستقلال.

- **بخشان زنكانة "العراق":**

حقيقة لدينا بلبلة في الإعلام العربي مثل الإعلام العالمي، الآن هناك مفاوضات بين السـلطة الفلسطينية وبين إسرائيل، وهناك كفاح مسلح بنفس الوقت، الآن هناك من يقول أن الكفاح المسلح الآن هو عنف، وأيضا إرهاب! السؤال هو هل هو إرهاب في وجود المفاوضات أم هـو كفـاح شرعي، نقطة نهائية راودتني هل يحق لهم أن يكافحون في لحظة وجـود المفاوضـات أو هـذا إرهاب لابد أن نتوقف.

- **أ/ هدى عبد الوهاب**

<u>"المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة":</u>

"مؤتمر ناشطات حقوق الإنسان في العالم العربي" وعندي تساؤل أين دور ناشـطات حقـوق الإنسان داخل العالم العربي أو خارج الوطن العربي في إنشاء محكمة جنائية دولية وتبنى فكـرة محاكمة مجرمي الحرب.

- **أ/ أماني عثمان**

<u>"منسق البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان– السودان":</u>

أنا اعترض على العمليات الاستشهادية التي تتم في فلسطين لأنها حقيقة تفقـدنا كثيـر مـن المناضلين وتفقد الحق في الحياة ارفض هذه العمليات الإستشهادية ولأنه بدون حيـاة لا يكـون هنالك نضال!!

- **د/ فيوليت داغر**

"اللجنة العربية لحقوق الإنسان":

عندي ملاحظة صغيرة من المثل الذي أشار إلى حق الطفل أنا اسأل سؤال بدون أي أحكـام مسبقة؟ ولكن السؤال يفرض نفسه حول العنف وما يولده من تأثيرات على تكوين الطفل وعلـى شخصيته فيما بعد؟ فهذا السؤال جدير بالاهتمام ويجب أيضا أن نفكر في مسألة العلاقة بـين الأم والطفل الذي تلده والذي تربيه في ظروف من هذا النوع، ما هي التأثيرات على علاقتها به؟ هل هي العلاقة نفسها في ظروف أخرى؟ وما هي التأثيرات؟



□ "تعقيبات المحاضرين"

- **أ/ نبيل الرملاوي:**

شكرا سيدتي الواقع أنا اشكر جميع الأخوات اللاتي تدخلن وأظهرن قضايا هامة من حيث موضوعيتها أو هامة من حيث معالجة، هذه القضايا، الحقيقة هناك نقاط عديدة جدا أرجو أن تفسحوا صدوركم للتعليق عليها. النقطة الأولى التي أثيرت حول احتلال الانتحار أو الاستشهاد وأنا الحقيقة مع الأخت تهاني/ هذه العمليات عمليات مقاومة ضد احتلال أجنبي والمقاومة مشروعة كما قلت في المحاضرة، وكما قالت تهاني لأنها مشروعة في القانون الدولي مشروعة في ميثاق الأمم المتحدة وهناك نص بذلك: الكفاح المسلح بما في ذلك الكفاح بجميع الوسائل لمكافحة الاحتلال والأخرى تقول السيطرة الأجنبية بما في ذلك الكفاح المسلح. الآن يحاولون في الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى الآن يحاولون أن ينتقدوا موضوع الكفاح المسلح ويتناولون المقاومة بالوسائل الأخرى ولكن هذا فقد يستعمل لصالح غير الحقيقة، فالعمليات الاستشهادية هي عمليات عسكرية مشروعة وليست انتحار، سمعنا من الأخت التي تقدمت وقالت إنها ضد هذه العمليات لأن هذه عمليات تقتل الحياة! وهى مقاومة في الحقيقة مقاومة الاحتلال الأجنبي العسكرية، فيها قتل يقتل ويقتل ولكن لماذا هذه العملية عملية القتل للعدو وعملية الاستشهاد، من أجل أن يحيا الإنسان ومن أجل أن يحيا الشعب، بعد ذلك بحرية على ارض وطنه وإلا ستسيطر القوة على الشعوب وستبقى الشعوب تحت الاحتلال وتحت السيطرة الأجنبية ويخضع الشعب للقوة الطاغية هل هذا هو المطلوب، المطلوب لدى شعب يقع تحت الاحتلال هل يقاوم هذا الاحتلال هذه المقاومة عسكرية وغير عسكرية تقع وبسببها قد يقتل ويقتل الإنسان وهذا أمر مشروع في الإسلام، وفى القوانين الدولية مشروع، وفى الأعراف الدولية مشروع وفي التجارب الإنسانية مشروع، هذا عمل تتصف به الشعوب التي تتطلع إلى الحرية والاستقلال والسيادة وهذه نقطة والنقطة الثانية التي أثيرت "مؤتمر دربان" أنا استمعت لمن جاء من مؤتمر دربان واستمعت أن الوفد الفلسطيني حاول أن ينزل بمستوى المطالبات عن سقف المطالبات العربية!!

اسمحوا لي أن أتكلم عن هذا الموضوع لأني عايشته من الألف إلى الياء صحيح لم أكن في دربان ولي أسباب خاصة فلم أستطيع الذهاب إلى دربان ولكن عشت كل مراحل اللجنة التحضيرية في جنيف، والذي وضع مسألة مساواة الصهيونية والعنصرية هو أنا في جنيف ولم تأتيني تعليمات من قيادتي ولا من أي أحد ولم تأتيني تعليمات أو آراء من الأخوة العرب، ولكن الذي جعلني أن أفحم هذه العبارة لأخوض أو لنخوض بعدها جميعا نحن وإخواننا العرب معركة شرسة مع الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل الحقيقة الواقع الوحيد هو عندما جاءت الورقة التحضيرية الأوروبية "ورقة ستراسبورج" وهو الورقة الأوربية إلى جنيف لمؤتمر دربان كانت تحاول أن تغير المؤتمر بكامله وتجعله لصالح إسرائيل حتى العنوان عنوان المؤتمر وهو القضاء على العنصرية والتمييز العنصري بين كذا وكذا، أرادوا أن يدخلوا إلى العنوان، معاداة السامية بمعنى القضاء على اللا سامية يساوي القضاء على العنصرية في النهاية، اللا سامية ماذا تعني اللا سامية للإنسان الفلسطيني الذي يقاتل إسرائيل يصبح في النهاية لا سامي ويريدون أن يجعلوا من مؤتمر دربان مؤتمر عالمي لكي يقضى على المقاومة الفلسطينية ومن أجل بقاء الصهيونية الإسرائيلية.

هنا اضطررنا إدخال الصهيونية ومساواتها بالعنصرية وقامت الدنيا ولم تقعد عندما أدخلنا هذه العبارة كان اعتبارنا في النهاية نعرف في العمل السياسي والدبلوماسيه في النهاية لا يستطيع الواحد أن يثبت أمام ما يريد ولكن يحاول أن يحقق أكبر قدر ممكن من المصلحة في ظل أعداء مشاركين معنا في المؤتمر فهو ليس مؤتمر فلسطيني ولا مؤتمر عربي هذا مؤتمر عالمي فيه إسرائيل وأمريكا وأوروبا وفيه الحركة الصهيونية وكل أعداء الشعوب موجودين وكنا نهدف في النهاية أن نتوصل على الأقل إلى إدانة الممارسات العنصرية الإسرائيلية وكنا قد وضعنا بديل أنه يمكن التنازل عن وجود الصهيونية ومساواتها بالعنصرية على أساس وجود إدانة للعنصرية الإسرائيلية، فإذا ما دخلوا أمامنا في مقولة أن الجمعية العامة ألغيت قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية وبالتالي لا يجوز مطلقا لكي نعود من جديد،ونقول ان الصهيونية عنصرية ولذلك ونحن أدخلنا الصهيونية ومعها إسرائيل العنصرية وليست الصهيونية العنصرية الحقيقة الذي صار في دربان إن أمريكا اعترضت وانسحبت وإسرائيل انسحبت وأعطت دورها إلى أوروبا والدول الأوروبية وبدأت الدول الأوروبية تقود معركتها مع الأفارقة ومعركتها معنا، المهم أنا لم أكن موجود ولكن كنت أتابع فهنالك مشكلة مع جنوب أفريقيا نفسها دولة مضيفة وتريد أن تنجح المؤتمر والمفروض أنها دولة صديقة ولعبا الأوروبيين على موضوع الأفارقة والاستعباد والرق

والتعويضات عن الماضي وأضعفوا موقفنا مع الأفارقة وبالتالي صارت هناك المساومات وجاءت جنوب أفريقيا في النهاية وطرحت الورقة وقالت هذا بيان المؤتمر إما أن تقبلوه أو أنـتم أحـرار وسيخرج البيان بهذه الصورة!! هذا ما أريد أن أقوله عن مؤتمر دربان، ولقد قبلنا اتفاقية جنيـف الرابعة وهي ليست الأداة الوحيدة التي تحكم العمل الفلسطيني والعلاقة مع إسرائيل، اتفاقية جنيف الرابعة انتم تعلمون إنها تحمي المدنيين في زمن الحر، وهي اتفاقية ضمن الاتفاقيـات الأربعـة ١٩٤٩م وقد أفردت هذه الاتفاقية باباً خاصا للاحتلال الأجنبي ونحن وكل ما يتعلق في شـؤوننا كشعب فلسطين تحت الاحتلال يدخل من هذا الباب.

في الحقيقة لا أريد أن أطيل في هذا الموضوع ولكن هناك أدوات أخـرى تحكـم النضـال الفلسطيني تحت الاحتلال، القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة هي جزء من القـانون الـدولي الإنساني. ولكن القانون الدولي العام أيضاً بحكم العلاقة بيننا وبين إسرائيل النضـالية والكفاحيـة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ميثاق وقرارات الأمم المتحدة يحكم ذلك وكذلك قرارات الأمم المتحدة التي تفضلت وقالت بأن السلطة الفلسطينية لم تحسن استغلال الأمم المتحدة، المسألة ليست مسألة استغلال! المسالة في علاقتنا بالأمم المتحدة ليس استغلال ولا توظيف المسالة هي فعلاً كم نحـن نستطيع أن نأخذ من هذه المنظمة الدولية فيما يتعلق بالانتصار لقيتنا والتي تشكل جميع دول العالم ومنذ أن دخلنا إلى الأمم المتحدة إلى الآن منذ عام ١٩٧٤ ونحن في كل سنة نأخذ القرارات التي نريدها بقدر المستطاع من الجمعية العامة ومـن مجلـس الأمـن ومـن المجلـس الاقتصـادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان ومن منظمة الصحة العالمية ومن كل أجهزة الأمم المتحدة، لن تحقق ولا مرة حتى في موضوع مساواة الصهيونية بالعنصرية ١٩٧٥، حصلنا عليه والعالم قال بأن الصهيونية هي حركة عنصرية وعمل من أعمال أو شكل من أشكال التمييز العنصري وكان من أخطر القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن.

- **أ/ مها أبو دية:**

أود الرجوع لمسألة "استشهاد أم انتحار" فالنتيجة واحدة في النهاية وهـي أن هنـاك إنسـان يموت؛ وهو يختار هذا الطريق لعدم وجود أية بدائل أخرى أمامه.

كما أود التركيز على كلام الأستاذة تهاني بخصوص المقاومة؛ فالمقاومة؛ فالمقاومـة حـق؛ ولكن هناك إشكال أخرى للمقاومة؛ هناك الصراع السياسي فهو شكل مـن أشـكال المقاومـة؛ المؤسف أننا في فلسطين وضعنا أمام أبواب مغلقة؛ ولذلك فمجموعات كثيرة من الناس ترى أن

الاستشهاد هو الخيار الوحيد أمامنا؛ وأنا لا أحكم على هذا بكونه خطأ أو صحيح وليس لي أن أحكم من موقعي هذا على قرار هذه المجموعات. فهم يأخذون قراراتهم ويعتبرونها صحيحة وأنا أحترم هذا. ولكن على أن أحترم قراراتهم وعلى أن أحمي حياتهم بشتى الأساليب التي أعرفها؛ لأني أرى خيارات أخرى وغيري غير قادر على رؤية خيارات وهذا شيء مهم أن نذكره ولا نحكم على من يختارون الاستشهاد.

وغريب أن يرى البعض أن من يركب دبابة أو طائرة ويقصف البيوت ويقتل الناس سواء كان فرداً أو جيشاً.. ويرى هذه كلها أموراً مشروعة. أما الإنسان الذي لا يملك جيشاً ولا يملك أي أسلحة فتاكة فجسده هو سلاحه الوحيد الذي يمتلكه ويقرر أن يقاوم بهذا السلاح فيقولون هذا غير مشروع!! هذا إرهاب!! ولذلك أنا هنا أقف أمام هذه المصطلحات وأضيف أننا- أيضاً- نقع في مطب أننا نستعمل المصطلحات التي تفرض علينا؛ فأنا من الناس الذين يطالبون بتعريف الإرهاب؛ فجيش إسرائيل الذي يحق له أن يضرب بالطائرات مواقع مدينة ولا أحد يستطيع أن يتكلم معه مشروع دفاع إسرائيلي فهذا هو الإرهاب؛ ومن هنا فدورنا كحقوق إنسان أن نفكر كيف نعيد صياغة الاصطلاحات التي يتم تداولها والتي تفرض علينا فرضاً؛ وهذه نقطة أساسية ولست من الذين يرون أن الأطفال يجب ألا يعيشوا حياتهم ولابد أن يشتركوا في المقاومة ضد الجيش الإسرائيلي ويواجهون أسلحته بأجسادهم الصغيرة فهذه ليست حياة بالنسبة لأطفال صغار وكل منا لديه أطفال ويعرف كيف يعيشون. وقد سألت إحدى الزميلات عن علاقة الأم بطفلها في هذه الظروف؛ ومن أصعب الأشياء على نفسية أي أم أن يكون أطفالها في هذه الأوضاع المأساوية فالأمومة توضع في موقف صعب! أن لم يكن مستحيل في ظل العنف الواقع على المجتمع فأين تحمي أولادك؟ وأين يحبون كأطفال طبيعيين وهو يرون كل المآسي تحدث أمام أعينهم وفي جميع الاتجاهات التي حولهم. وكيف يمكن لأي أم أن تعمل توازن في حياة هؤلاء الأطفال؟ وأرى أن أسهل كثيراً بالنسبة للأم أن نأخذ قنبلة وتحارب أسهل من أن تربي أطفالها في ظل وجود احتلال. كيف تعلمين أطفالك أن يتعاملوا مع الضعف دون أن يكرهوا؛ فالكراهية تدمر الإنسان؛ أنا لم أتحدث عن سن ١٥-١٧ سنة بل أتحدث عن أقل من ذلك بكثير؛ حيث أن سن ١٥-١٧ سنة تمثل مرحلة المراهقة بتغيراتها العنيفة فهم يتعاملون مع التغيرات الجنسية والعاطفية إضافة إلى تعاملهم مع البيئة التي يعيشون فيها وهويتهم؟ من هم؟ فلسطينيون. وما معنى أن تكون فلسطينياً في هذا العالم.

وأنا كأم فلسطينية أعلم جيداً أن هذه معاناة أن تربي أطفالاً وكنت أتمنى أن لا يكون لي أولاد فأنا في صغري كان عندي مساحة أما أطفالي فليس لديهم حتى هذه المساحة الصغيرة ولذلك نرى أن كثيراً من الفلسطينيين لا يريدون الزواج ولا يفكرون فيه. لماذا؟ ما مصير الأطفال عندما يكبرون؟ ينتحروا.. يستشهدوا؟ هذا سؤال يراود الكثيرون ولست ممن يبجلون قضية الاستشهاد وأرى أنها قمة الألم.. أن يختار الإنسان الفلسطيني هذا الطريق.. ولكن أحترم من يقرر الاستشهاد وأتفق مع الأخت حنان أن أمهات الشهداء يحتجن منا لحظة عمل وليست لحظة صمت؛ وأتفق مع الأخت التي قالت أننا في فلسطين قد مررنا بأزمات كثيرة ويمكن أن هذا جزء طبيعي من تطور الحياة السياسية والنضالية في فلسطين.

الأحزاب الإسلامية لديها برنامج اجتماعي واضح ولديها القدرة على التحبيذ عليه؛ أما الأحزاب اليسارية فليس لديها برامج اجتماعية أو لديها برامج ذات شعارات غير مثبتة على ارض الواقع وهذا واضح جداً لكل متابع على الأقل في السنوات العشرة الأخيرة فكثير من الأحزاب السياسية خسرت كوادرها النسائية لأنهن رأين عدم وجود تناسق بين الشعارات المرفوعة والممارسة فهناك تناقض ولذلك النساء يتعاملن وحدهن وبطريقتهن والآن تحاول هذه الأحزاب ترتيب الأمور وربط البرنامج الاجتماعي بالبرنامج السياسي.

أخيراً فإن عمل المرأة ونضالها في الحقل السياسي أكثر وأشد وضوحاً في المرحلة الراهنة ولا أرغب في التحدث عن نضال المرأة السياسي وتاريخه ويكمن دورها الآن في ربط العمل السياسي بالعمل الاجتماعي؛ وفي رأي إذا استطاعت المرأة تحقيق دورها وتثبيته في العمل الاجتماعي سيكون ذلك من أهم الإنجازات التي يمكن لنا تحقيقها.

وهذا لا ينفي أن هناك كثير من النساء الفلسطينيات يناضلن ويصممن أن يكون لهن دور في الحياة السياسية وفي الأحزاب السياسية ذلك لأن العمل السري فرض علينا طرق معينة للنشاط ولا تنسوا أننا عملنا "سراً" ثم أصبح هذا العمل السري علانية ولذلك وجب علينا إعادة ترتيب أوراقنا.



❑ الفصل السابع

❖ شهادات حية شهادات حية ـ صور من الانتهاكات

مجموعات عمل

- **أ/ حكيمة الشاوي:**

إننا نعيش العديد من المعاناة كنساء في مجتمعاتنا العربية، أحيانا نعيش تجارب خاصة تترك جراحا في صدورنا هذه الجراح لا يمكنها أن تلتئم فعلا إلا إذا كان هناك تحقيق لمساواة حقيقية بين المرأة والرجل، وسأبدأ الحكاية كما نشرتها في إحدى الصحف، لأنني حين أتذكرها تخونني الكلمات ولا أستطيع أن ارتجل، وضعتم السماعة فاخترق كياني صوت النساء دافقاً دافئاً تعودنا سماعه عبر أمواج الإذاعة بالليل، وقبل منتصفه وهو يتسرب في هدوء إلى أجسادنا ووجداننا لكي ينعش يومنا المتعب بحبر وقلم "لأسمهان عمور" وهى صحفية بالإذاعة المغربية، ولقد سألتني.. ماذا يمكن أن اقدم للقاء المفتوح ليوم ٨ مارس ولأنها امرأة أحببتها كحبي لشهداء هذا الوطن وشرفائه فقفزت أمام عيني قصيدة "أمس"، كنت أود أن تصل إلى كل نساء العالم لكي تمسح على بعض معانتهن المشتركة التي تراكمت منذ قرون وقرون من الزمن، كانت القصيدة صرخة مدوية في وجهه، أزمة الوأد الثاني التي تلبس رداء الجاهلية الجديدة مع بداية الألفية الثالثة، وكانت القصيدة لهن لكل من يجد اللذة الكبرى في الوأد المعنوي للمرأة ولكل من لا زال يعتبرها نصف إنسان وهى التي أنجبته إنسانا كاملا وكان الامتحان الصعب الذي حرك رواسب ذكورية مترسخة تتخذ لها الأمثال الشعبية المتخلفة مرجعية لها، وتخلط بين الأحاديث النبوية الصحيحة وغيرها وكان السؤال الصعب كيف يمكن للمرأة التي هي ضلعة عوجاء حسب المثل الشعبي المغربي، أن تنجب هؤلاء بأضلع مستوية، أم أن لهم اعوجاج يكمن في العقلية الذكورية التي ترى في المرأة كائن من الدرجة الثانية في منزلة القاصر والمعتوه والمجنون حسب ما تنص عليه مدونة في الأحوال الشخصية وهو قانون الأسرة المغربى، والأخطر من هذا أن تكون المرأة أداة طيعة في يد العقلية الذكورية تكتب تحت الطلب والعقلية قديمة على صفحة التجريب سنقرأ بعنوان كبير (شاعر تتجرأ على الرسول (ص) على أمواج الإذاعة المغربية، وقد كان من المفروض أن تكتب قارئة تفتري على شاعرة وتتجرأ على الرسول في جريدة "التشهير" نمت الليلة وأملى أن أغتسل بحلم جميل يبعدني عن هذا الكابوس الأسود اليومي الذي يلبسونه رداء إسلاميا أبيضا كانوا يرتدون أقنعة ويطلقون اللحى والرصاص من بنادقهم عبر نوافذ البيت ويحاولون تكسير الأبواب بعنف، فأصدهم وكنت في البداية وحدي فتذكرت قول الشاعر "محمود درويش" وحدي كان

لرصاص يخترق جسدي بكثافة لكن دون ألم أو دم، وذهب أصحاب الأقنعة وتجمع حولي العديد من الناس حملوني وتضامنوا معي تحسست جسدي واكتشفت إنني ما زلت حية رغم كل هذا الرصاص الذي اخترق، فاستغربت ثم استفقت لكي أجد أن الحلم كان حقيقة فهؤلاء ينتزعون متى الحق في الأحلام الجميلة أيضا كما انتزعوا منى الحق في التعبير والإبداع والحق في الدفاع عن قضية النساء العادلة والحق في النضال من أجل غد جميل يولد ويعيش فيه جميع الناس أحرار متساويين في الكرامة والحقوق، أعرف أن هؤلاء يرفضون مواثيق حقوق الإنسان ويعتبرونها غربية وينسى هؤلاء أو يتناسون أن حقوق الإنسان طبيعية ومتأصلة في الإنسان لا شرقية ولا غربية ولا لون لها أو دين ولا لغة أو شئ، سألت فقيه متنورا متوازن في الدين وليس على الناس بمسيطر، عن تفسير الحلم قال ستنتصر القيم الإنسانية العادلة وتنهزم الأقنعة الكلامية، وتسقط وسيتحقق الحلم وتظهر الحقيقة الساطعة، فذهبت ببيان الحقيقة إلى أصحاب التجديد قلت لعل الحلم يتحقق في زمن تطمس فيه الحقائق وتتناسل فيه الفضائح لم يكونوا صادقين ولم يجرؤا على نشره كاملا، فانتهكوا قانون الصحافة وزوروا عنوان الحقيقة بعنوان شيئا من الإنكار وشيئا من الاحتضار لكي يثبتوا التهمة والافتراء ويخلطوا الأوراق بين الضحية والجلاد وتطوى صفحة التشكيك وتفتح صفحات الخطب في المساجد لتتحول إلى محاكم للتفتيش ويصبح وزير الأوقاف وزيرا للعدل يعين الأئمة القضاة ويوصيهم بالنساء خيرا لأنهم أكثر عاطفة وأجسامهم ضعيفة ولا يتحملن أحكام الترهيب، ويوصى المسلمين بإلا يحرض بعضهم بعضا على القتل وألا يوزعوا صكوك الإيمان والكفر لأن من كفر مسلم فهو كافر، ثم أعلن الوزير من أعلى المنبر واعتمادا على ديباجة الدستور المغربي التي تؤكد التزامه بمواثيق حقوق الإنسان، أن وزارته لم تسجل أي ملاحظة تخالف مقتضيات الشريعة الإسلامية في هذا الشأن وأنه إذا كانت سمعة وكرامة الأفراد يجب أن تصان وتحترم فإن صون شخص النبي (ص) من باب أولى وأحرى حفاظا على مقدساتنا الدينية والوطنية، وصدر الحكم نهائيا لا يقبل الاستئناف ولا النقض ولا الإبرام، ولا حتى حضور المتهمة وحقها في الدفاع بدعوى أن المساجد عفواً (المحاكم) لا يدخلها الكفار يفترض في كل يدافع عن حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة، وكل من يفضح الانتهاك ويحلم بمجتمع العدالة والمساواة ودولة الحق والقانون فهو كافر، وكل من استشهد من أجل ذلك فهو لا يستحق لقب شهيد حسب فتوى " الخطيب الزمزمي" الأخيرة فهو يعتبر مارقا في الدين وخارج عن

السلطات كما حدث مع عريس الشهداء "المهدى بن بركة" فهو لو أمكن قتله ثلاث مـرات لكـان ذلك واجبا ونفس الشيء ينطبق على الشاعرة الكافرة وكل من ساندها فهو كافر، هكذا أصـدرت محكمة "الزمزمى" العليا حكمها النهائي على صفحة التجديد مرة أخرى لتوقد نيـر نـار الفتنـة وتطوي ملف الاختطاف والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها مسئولي الدولـة فـي حـق الشـعب المغربى، إذا محكمة "الزمزمى" تريد أن تطوى الملف بطريقتها الدينية بعـدما عجـزت الدولـة سياسيا عن ذلك، واختلف علماء الدين حول الفتوى وانتفضت كل الضمائر الحية وكسرت جـدار الصمت، وتساءلت كيف يمكن لمسلم من المسلمين أن يتحدثوا بكل هذه البشـاعة عـن الشـهداء فينتهك قانون الحياة الطبيعي الذي يساوى بين جميع البشر في الموت مرة واحدة فقط، أي قلـب هذا الذي يمكن أن يسع كل هذا الحقد وأي إسلام هذا الذي يخرق سنة الحياة والموت، ألم يكـن يكفيه تذويب جثة الشهيد "المهدى بن بركة" في الأحماض، لو كان حاضرا هل كان سيأكل لحـم أخيه ميتا، تذكرت مسئولاً من التيار الإسلامي أسمه العدل والإحسان وهم الذين منعوا أيضا مـن حقهم في جريدتهم "الفتوى" ويتعرضون للاعتقالات والمحاكمات بسبب مواقفهم حين سألته عـن موقفهم من الحملة ضدي بسبب القصيدة فأجاب أن المسألة لا تستدعى كل هذه الضـجة هنـاك قضايا أهم، تذكرت إسلام طالبان في أفغانستان، الذين حكموا على نسائهم بأن يعشن مدى الحياة في خياما متنقلة، يمنعوا عنهن الهواء والنور والعلم والعمل، تذكرت إسلام الكويت، التي ما زال فقهاؤها يمنعون المرأة من حقها في التصويت، تذكرت إسلام الجزائر، المجازر ضـد الإنسـان الجزائري، تذكرت إسلام السعودية التي تمنع المرأة من قيادة السيارات، تذكرت إسـلام تـونس الذي أعطى للمرأة بعض حقوقها الإنسانيةـ وأنواع أخرى تـذكرتها وأنـواع مـن التـأويلات للإسلام، فسمعت الأرض تتوجع وتتأوه، فالحروب والنزاعات وإرهاب الدولة وإرهـاب الـدين والعنصرية والمجاعات والأمراض كلها تحاول أن تمزق هذه الأرض وهى تريد أن تـتكلم لغـة الإنسان ولغة الحب ولغة السلام، تصلني أصوات الرصاص مسجلة على أشرطة تخبر الناس بأن زوجة "أبى لهب" بعثت من جديد في المغرب فتوزع الأشرطة في الحافلات والناقلات وتحاول أن تستغفلهم وتستغل إسلامهم النظيف وإيمانهم غير الملوث بهزائم السياسة، وتوهمهم بأنهـا تـأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، ويعلن أصحاب الأقنعة عن اجتماعات للعدل ويعقد أصحاب الأقنعة اجتماعات للوعظ والإرشاد ويتدربون فيها على إطلاق الرصاص يخططون لهجوم برى وبحري

وجوى، قبل هجوم "بن لادن" على أمريكا ويستخدمون أحدث الوسـائل التكنولوجيـة، فتصـلني الهجمات عبر الهواتف النقالة، يحاول فيها هؤلاء الذين يتحرشون بنسائهم والذين يتحرشون جنسيا بنسائهم كما أعترف بذلك النائب البرلماني "عبد الإله بلكيره" وهو عنصر فـي حـزب العدالـة والتنمية الإسلامي، يحاول هؤلاء أن يتحرشوا جنسيا بنساء غيرهم، لم يخلف القتل ضـحايا فـي الأرواح مثلما جاء في الحلم تماما لكنه خلف استنكارا من الضمائر الحية داخليا ودوليا تعتبر مـا حدث هو مس لحقوق المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان حسب الإعلان العالمي عن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان التي التزم به المغرب، يصل النداء المستعجل من مرصـد حمايـة المدافعين عن حقوق الإنسان وينتشر في كل أنحاء العالم فهل سيتحقق الحلم ويتحـرك القضـاء المغربي لكي يصدر فتواه العادلة والنزيهة والمستقلة بناء على مواثيق وقـيم ومبـادئ حقـوق الإنسان التي التزم بها هل ستسقط الأقنعة المزيفة وتبرز الحقيقة ساطعة وفى انتظار أن يتحقـق الحلم أترك الكلمة لوزير العدل ولكل شرفاء هذا الوطن، الوطن الصغير والـوطن الكبيـر مـع عشقي المزمن لكل من يوقد شمعة لكي يلعن الضلال في هذا العالم . وشكرا..

أنـــــــــــت

مشرقة أنت يا سيدتي
كالشمس
والشمس تشرق كل يوم
من عينيك
شامخة أنتِ
كسعف النخيل
والقمر تحت قدميك
يزحف
والنجوم تتناسل
بين يديك
ملتهبة أنت يا سيدتي
كشعلة الثورة
وكل الثوراتِ
تعلمت منك
كم من الشعراء/ ألهمتِ
كم من نزار/ أنجبتِ
زاهية أنتِ
كقوس قزح
وقوس قزح يستمد ألوانه
من وجنتيك
ملعون يا سيدتي
من قال عنك
من ضلع أعوج خرجت
ملعون يا سيدتي
من أسماك
علامة على الرضى/ بالصمت
ملعون منذ الخليقة
من قال عنك/ عورة
من صوتك/ إلى أخمص قدميك
ملعون
من وأد الكلام فيك
ملعون/ من عقف شعرك
في ظفيرة تاريخية
كمرثية الموت
بالأساوير
وبنى سجونك الآبيسية
ملعون/ من حرم العشق عنك
ولم يتعلم/ كيف يعشقك
صامدة لأنت يا سيدتي
وهذا الحاضر/ يشتعل
لكي يحرق/ كتب الأمس
ويكتب/ تاريخك المنسي
ملعون من يخون/ جنسك
وأنت من سلالة البشر
والقمر
والشمس

- **أ/ مجد الشرع:**

بعد أن نقلتنا عضوة الجمعية المغربية الناشطة (حكيمة) إلى أجواء فوق هذه الأرض وبعد أن أحسسنا بهمومها التي سوف نفكر بها دائماً لن أضيع وقتا طويلا وننتقل إلى الناطقة الرسمية لمجلس الحريات في تونس "سهام بن سدرين".

- **أ/ سهام بن سدرين:**

نحن في تونس سجينات في صورة حرية المرأة التونسية المكتملة الحقوق، هذه الصورة هي التي نشعر بها ومجبورين أن نقاومها في كون وجودها حقيقة على الساحة العمومية، المرأة في تونس في إطار نظري هي جيدة وجميلة في حدود أنها لا تفعل تفاعل في الحقل العمومي، وإنها لا تمارس مواطنتها، كل ما تظل صورة في الواجهة بين خفرين "ديمقراطية" والحقوق في الواجهة هي طيبة لكن حين ما تخرج من الصورة وتدخل في الحياة لتقتحم النضال اليومي، هي تعامل معاملة عنيفة وفي بعض الأحيان أنا عندي شعور أن أوضاعنا أسوء بكثير من أوضاعكم خاصة من ناحية المعاملة الرسمية ومعاملة الشارع، دائما نشعر أن رجالنا في تونس عنف أكثر تجاهنا أكثر من الرجال المغاربة مثلا أو المصريين، عندما نمشى في الشارع في مصر لا نشعر باعتداء وعندما نمشى في الشارع في المغرب لا نشعر باعتداء من طرف الرجال، في تونس حتى لو كانت كلمة حلوة يقولها الرجل بشكل عنيف بالطبع أنا لست أبحث بهذا العنف اللفظي الذي يمارس ضدنا من طرف العموم لكن فقط أردت أؤكد في مرحلة أولى على الذي يمارس من طرف السلطة من أجل منعنا من أن نتواجد ككائن حي وليس كإطار يزينون به الواجهة، تجربتنا لديكم فكرة واضحة عنها مثلا في إطار جمعية النساء الديمقراطيات هي الجمعية النسائية المستقلة الوحيدة في تونس، عندنا قرابة ٧ آلاف جمعية منهم على الأقل النصف يهتم بشأن المرأة وكل هذه الجمعيات كلها تابعة للسلطة وبوق لها، فقط جمعية واحدة مستقلة هي جمعية النساء الديمقراطيات، أغلبكم تعرفونها وتعرفون صديقات نشيطات فيها هذه الجمعية التي هي جمعية قانونية معترف بها ليس لها الحق أن تنشط خارج فضاء قدرة ١٠ متر مربع التي هي مقرها كل

ما تحاول أن تنظم ندوات خارج هذا الحيز في الفضاء العمومي في المحلات العمومية تمنع من هذه الحقوق والأمثلة عديدة ممكن نعطيكم أمثلة دقيقة فيما بعد، الفندق الذي يتوجهون له من أجل أن يأخذوا قاعة دائما الفندق قاعته مشغولة وليس من الممكن العمل في هذه القاعة، وإذا كان طلبنا الخروج في الشارع من أجل تنظيم مظاهرة قانونية من أجل الانتفاضة مساندة الفلسطينية ممنوع علينا وطبعا نواجه العنف البوليسي، يعنى هذه هي المعاملة الوحيدة، وتعبير ذاخر للمعاملة العنيفة هي كل امرأة داخل إطار حقوق الإنسان إذا كانت تمارس حقها في الوجود في الفضاء العمومي، الجرائد لدينا نحن ليس لدينا صحف حرة في تونس، ولا صحيفة في تونس حرة، كل الصحف صحف الدولة، المعاملة التي نلاقيها في هذه الصحف هي المعاملة التي تعرفونها، نحن نساء ننشط في الحقل العمومي، نحن نساء عموميات إذا نحن مومسات وإلى أخره، وفلانة بها وعليها وفلانة لديها ممارسات جنسية غير عادية الخ، هذه التركيبة والتهم الجاهزة التي نوصف بها متى نواجه السلطة في موضوع حريتنا الفعلية، الذي يهمني أن ارجع إلى الإشكالية التي تناقشنا بها خلال ثلاثة أيام هنا، وهي موقعنا في حركات حقوق الإنسان، السلطة تعرف كيف تعاملنا؟ ولكن كيف يعاملنا، أصدقائنا كيف يعاملونا زملائنا الذين لديهم نفس الأهداف ويعيشون نفس الهدف الاضطهاد الذي نعيشه، سنعطى بعض الأمثلة لتوضيح نوعية المعاملة، نحن في مجلس الحريات لدينا تقاليد التداول على الهيئة القيادية، فالهيئة القيادية يقع انتخابها فقط لمدة سنتين وليس لها الحق في التمديد، فمن الضروري أن ينتخب هيئة ثانية كل سنتين من اجل إرساء تقاليد التداول التي مع الأسف تغيب في تقاليدنا على مستوى السلطات الرسمية وسنة ٢٠٠١ كانت سنة تغيير الهيئة القيادية وبحكم نشاطي إلى جانب الهيئة المسئولة القديمة، رأي بعض الأخوة أنه ممكن أكون عنصر التواصل ما بين الهيئتين الهيئة الجديدة التي يقع انتخابها التي ربما لا يكون عندها تجربة، والأخوة اقترحوا أن أكون أنا بينهم من أجل أن يكون عندنا عنصر التواصل لنعرف ماذا عملت الهيئة القديمة وممكن يفيد الهيئة الجديدة في أخذ مسئوليتها، وبمجرد أن ذكر أسمي ورغم أن انهم أصدقائي وأناس يحترموني سمعت أشياء غريبة!! جاءني صديق فسر لي بكل لياقة أن عقلي لا يمكن مساواته بعقل الرجال، وأن إذ كنت أنا المتحملة المسئولية الأولى في انعكاسها على الجمعية، وان يلزمني أن أفهم بشكل عقلاني وبكل رحابة هذا الموضوع فهذه هي

الطبيعة!! وهذا الشخص في منظمة حقوق الإنسان مناضل أرضية واضحة، هذا نوع من الممارسات، النوع الثاني كأصدقاء آخرين وليس فقط في صفوف الرجال أيضا في صفوف النساء كيف امرأة تتحمل مسئولية وتصبح هي الواجهة واجهة الجمعية وهذا يعتبر نزول عن السقف المطلوب نحن نقول أن بعض أصدقاء فضلوا عملية الانتخاب لأنهم يعرفون أن لي أغلبية وفضلوا عدم الانتخاب، والمشاركة في الانتخابات، هؤلاء يعتبروني أنا عندي كفاءة لكن كفاءتي تضمحل عندما يقع هناك مسئولية رسمية، أنا في الخفاء عندي كفاءة كيف وفي الواجهة ليس عندي كفاءة، هذا ما وددت أن أقوله لكم، هناك معركة ثانية في أكتوبر كان عندنا مؤتمر رابطة حقوق الإنسان وكان فرصة لمعركة إضافية ضد الأعضاء التابعين للسلطة وكانت معركة قوية وشديدة من أجل إعادة رابطة حقوق الإنسان إلى موقعها كإطار نضالي واستقلالها عن السلطة وخاصة الرابطة اختلفت عن موقعها كموقع مستقل لمدة ستة سنوات، كما أن المعركة كانت فرصة لإعادة موقعها.

في خلال هذه المعركة رابطة حقوق الإنسان تحتوى على عديد من النساء النشيطات وثمة جركة نسائية الأصدقاء الديمقراطيات حين جاءوا يحضروا في القوائم، ألغوا من ذهنهم وجود النساء، ليس لدينا عندنا فلانة في الحركة السياسية والفلانية.

إحنا في إطار جمعية نساء ديمقراطيات قررنا نشكل لوبي "لوبي نسائي" وأنا التي عملت وتأخذون الأجر إلى أن نسير قدوة للنساء في إطار الهيئة القيادية وهما ٢٥، ونحن على أربعة نساء على خمسة وعشرين رجلاً وكانت المعركة صعبة صعبة.

ولماذا إرهاب النساء يمارس علينا نوع القضية الانتخابية والمعركة التي خضناها ربحناها نسبيا لم تنجح ١٠٠% لأن بعض الأخوات اضطروا إلى الانسحاب في آخر وقت نعتبر إننا نجحنا في هذه المعركة وتوجد الآن نساء في الهيئة القيادية، لكن الهيئة القيادية عندها ٢٥ عنصر والـ ٢٥ عضو شكلوا مكتب فيه ٩ أعضاء لكن ليس فيه أية امرأة، أعضاء كمصدر للقرار ليس من المعقول في الإطار الواسع لكن في الإطار الضيق ليس معقول، الأخت التي حصلت على أكبر الأصوات، هي مترجمة نحن لنا تجربة من تأخذ اكبر قدر من الأصوات تقع عليها مسئولية مهمة في توزيع المسئوليات، والى ١٥ يوم وهما يساوموا من أجل أن يحصلوا على مقعد واحد لهؤلاء النساء دون جدوى!

- **الناشطة خديجة الركاني**

جمعية المغربية لحقوق الإنسان:

شكرا وفى الحقيقة شهادتي سوف تسير في نفس اتجاه الشهادة الأخيرة شهادة الأخـت سـهام بمعنى أن المعاناة ليست شخصية وإنما هي معاناة العديد من النشيطات حقوق الإنسـان وحقـوق النساء وللتوضيح أريد أن أشير إلى أنني أنا شخصيا أشتغل على واجهتين حقوق الإنسان وواجهة حقوق النساء ولو أن الاهتمام أكثر والحكم طبيعي وخصوصية الموضوع هو لحقوق النساء ولكن مع ذلك نؤمن بما خرج به مؤتمر فينا وهو أن حقوق النساء من حقوق الإنسان.

وبالتالي أشير ومنذ البداية على أنه نفس اتجاه الشهادة الأخيـرة علـى اعتبـار أن الشـهادة الخاصة الشخصية التي تقدمت بها الأخت حكيمة هي كافية ومعبرة جدا على وضع الناشطات في العالم العربي، وأريد أن أبدي وجهة نظر كما قلت أن العديد من الناشطات خاصة في الجمعيـة المغربية لحقوق الإنسان وتطرقت تقريبا للنقاط التي تطرقت لها الأخت سهام ما بعض الإضافات وهو معاناة الناشطات مع النضال السياسي أولاً. ثانياً مع القوة المحافظة في المغرب. وثالثاً مـع الثقافة السائدة في المجتمع ثم رابعا معاناتنا داخل منظماتنا الحقوقية لحقوق الإنسـان، وخامسـا معاناتنا من المجتمع المدني وسوف أعطيك نموذجا لأحزاب سياسية في المغرب.

فيما يتعلق بالنظام السياسي وسوف أربطه بالقضية النسائية في المغرب وبطبيعة الحال قضية المرأة هي قضية ألخصها في اللا مساواة والدونية والاضطهاد الكبير الذي تعيشه المـرأة علـى مستوى الواقع وعلى مستوى القوانين وعلى كافة المستويات وبالتالي قضية المرأة هـي قضـية سياسية وليست قضية حقوقية فقط وليست قضية قانونية وبالتالي فإنها تتطلب إرادة سياسية حقيقية من أجل إيجاد حل عادل لهذه القضية ولكن النظام السياسي في المغرب خاصـة فـي السـنين الأخيرة هو يحاول أن يبحث عن توازن في إطار قضية المرأة وبالتالي فإنه يأخـذ فـي عـين الاعتبار القوى المحافظة صحيح في البداية أن القوى المحافظة أو القوى الأصولية في المغـرب استعملت لضرب التيار الماركسي فقط والآن هي تستعمل بعد إضعافها لهذا التيار لحد ما [لـيس لديه نفس القوة التي كانت له في الستينيات والسبعينيات].

واستعملت هذه القوى لضرب قضية المرأة ولإضعاف هذه القضية من طرف النظام السياسي



المغربي. حقيقة ولكن هناك خطاب مزدوج بحيث انه الخطاب الرسمي في العديد من المناسبات [خطاب الملك] أشار إلى الوضعية الدونية التي تعيشها المرأة وإلى العنف الذي تعانى منه وإلى ضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة ولكن بالنسبة لقضية المرأة في إطار نظام سياسي مغربي هي الاستثناء الوحيد حيث أن جميع القضايا التي يراد حلها تشريعيا تمر على اقتراح قوانين وتعليق البرلمان بعد مناقشتها ماعدا قضية المرأة فهي استثناء وتحل بطريقة لا قانونية بطريقة لا دستورية وذلك عن طريق تدخل الملك وهناك دستور مغربي الذي يعتبر ان الملك هو أمير المؤمنين وبالتالي هو الذي يحمى الدين وباعتبار أن مدونة أحوال شخصية وهى مستمدة من الشريعة فإنه هو الذي يحل المشكلة.

ويتم الوصول إلى هذه المرحلة بدفع بعض الأوجه للحركة النسائية المغربية بطلب تحكيم من ملك المغرب وكما وقع مؤخرا وكذلك سنة ١٩٩٦م تدخل الملك في تعيين مجلس استشاري من أجل تقديم مدونة الأحوال الشخصية، وطبعا هذه طريقة غير قانونية وغير دستورية لحل قضية المرأة وتظهر أكثر من حيث الأشخاص المعينين في هذا المجلس الاستشاري بحيث أن أغلبهم يمثلون التيار المحافظ وكذلك لهم ولاء للنظام السياسي فكيف يمكنهم عبر هذا المجلس أن يجدوا حلاً عادلاً ومنصفا قائما على مبدأ المساواة للقضية النسائية بالمغرب، وأؤكد على أنفسنا كنساء وكحركة نسائية هو أن قضية المرأة خارج القانون وخارج الدستور في المغرب وانتقل لنقاط أخرى، النقطة الثانية هي المتعلقة بالقوى المحافظة، فالحركة الأصولية في المغرب وكما قلت سابقا فهي حاليا تستخدم وتستعمل لضرب الحركة النسائية في المغرب وكما جاء في الشهادة من حكيمة الشاوي، أن هذه القوى المحافظة تعمل أصلا بتنسيق مع وزارة الأوقاف فرغم أن الحكومة الحالية- الوزير الأول السيد عبد الرحمن اليوسفي الذي ينتمي للحزب الاشتراكي المغربي مع ذلك وزارة الأوقاف هي خارج إطار الحكومة وبالتالي فان توجهها وموقفها معروفان من قضية المرأة لكن ما هو معروف أيضا عن الحكومة الحالية التي تمثل أعلى إمكانية حكومة توجد في اليسار وهذه المسألة توضح اكثر لشهادة الأخت حكيمة أن هناك تنسيق ما بين وزارة الأوقاف وما بين أئمة المساجد وخطباء المساجد وما بين بعض الأحزاب الدينية من أجل ضرب قضية المرأة ومناهضة حقوقها، بهذه المسألة وكان أيضا التشهير بالخط الوطني وهذه الخطة التي جاء بها الوزير الذي كان من قبل الحكومة وقبل الحزب والحكومة تبرأت من هذه الخطة ولم تقدم أي

دعم لها وبقى الصراع في المجتمع المدني، خطط للحركة النسائية في مواجهة قوى محافظة والحكومة أصبحت في موقف المتفرج من هذه المعركة، القوى الأصولية ووزارة الأوقاف، وكانوا في وجوه المسيرة- مسيرة للمناهضة الخطة والمسيرة كانت بمدينة الدار البيضاء وهي شبه مسيرة لضرب المسيرة الأخرى التي يشارك فيها ليساهم فيها كافة المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وحركات نسائية والتي كانت في مدينة أخرى وهى مدينة الرباط، ومع ذلك أعطى الترخيص بإقامة مسيرتين في يوم واحد من أجل خطة واحدة مع وواحد ضد يعني في نفس اليوم وحول نفس الموضوع.

أيضا طريقة أخرى تتبعها القوى الأصولية في المغرب، وهى خلق جمعيات نسائية يعني جمعيات لحقوق النساء ومدعومة بشكل كبير ماديا بحيث أنها لديها إمكانية مادية لأنها عملها كله تطوعي لأن مائة بالمائة هو عمل تطوعي قلت انه لديها إمكانيات مادية وتستغل أيضا لضرب حقوق النساء وضرب قضية المرأة، النقطة الثالثة، الثقافة السائدة في المجتمع. الحقيقة يمكن أن نقول بأن هناك عقليتين أن صح التعبير سائدتين في المجتمع المغربي.

الأولى: عانت من الوضع الدوني الذي تعيشه المرأة وأما عبر الوعي وأما عبر اللاوعي أو شئ من هذا القبيل وعموما هذا الموضوع كان قوله في ظل غياب الإمكانيات المحدودة للحركة النسائية في المغرب، وإنها إلى الآن غير قادرة للوصول إلى أغلب شرائح المجتمع خاصةً صفوف النساء هناك محاولات غير المحاولات التي كانت تشتغل بها الحركات الأصولية في المغرب إذن هو نوع من الثقافة المجتمعية الواعية بالقضية النسائية، كيفما قلت لابد أن يعملوا معنا خاصة ولمعاناة الأقارب وكانت هناك معاناة كان عنف أو اضطهاد ووضع دوني للمرأة ويجب وضع حل عادل لحل قضية المرأة على مستوى التشريعات وعلى مستويات أخرى ولكن هناك العقلية الأخرى هي غير منتمية لحركات محافظة أو رجعية ولكن مع ذلك يؤثر فيها الخطاب الأصولي لأن الخطاب الأصولي هو خطاب بطبيعة الحال هو أيديولوجي بالدرجة الأولى ولكن هو خطاب وجداني يخاطب الوجدان وانك تخاطب الوجدان وليس العقل وفى إطار الأمية وفي إطار ثقافة محدودة وفى إطار كل المعيقات هذه من السهل أن تصطاد هذه العقلية وان تسيطر عليها وأن تعطيها مفهوم معين لقضية معينة وأن الخيارات الأصولية واعية وتشتغل على جميع المستويات كانت تشتغل بالكاسيت وبجميع المجالات فيما يتعلق بالمرأة فيما يتعلق بالقانون

وفيما يتعلق بوضعها بالمنزل، وحيث توزع مجانية وإما إمكانية أخرى كمساعدات مادية كيف انه يساعدك مادياً أنه يوفر لك شغل هذا الشغل يعنى يمكن أن يكون دنيء.. ولكن الظروف الاقتصادية ومشاكل أخرى وظروف البطالة في المغرب، ولكن ممكن أنا أعطيك سيارة يكون ثمنها بخس جداً ولكن أعطيك مثل طقوس دينية أغلبها تتعلق بقضية المرأة ولكن لابد أن تعيد المبلغ الذي أعطى لك وعلى ثلاث سنوات ومثلا كل شهر أو أربعة سنوات كي يضمن أنك بصفه هذه المدة.. يعنى هذه وسيلة من التيارات ألأصولية في السيطرة على المجتمع مثلا ممكن المبلغ الذي تدفعه شهريا ثمانين فرانك أو خمسين فرانك فرنسي إذن فليست إعادة المبلغ هي الأساس إنما الأساس أن يبقى الضغط عليك وتبقى منتمى ليه ويمكن أن يستعمل كقوة انتخابية في الانتخابات خاصة النساء حيث أنه يلوح بالخطاب النسائي وتستغل الجمعيات النسائية ذات الوجود الإسلامي من أجل استخدام النساء كقوة انتخابية خلال الانتخابات.

النقطة الرابعة: أمر عليها بسرعة وهى النقطة التي ركزت فيها سهام واعتبر إنها المعاناة الحقيقية لأن في وجود الأنظمة الرجعية المناهضة لقضية المرأة في النظام السياسي والتيارات المحافظة، شخصيا أناهض هذا التيار ولكن أتفهمه ولكن ما يحز في نفسي كثيرا ويؤلمني هو أن رفيقك في منظمة حقوقية يمكن يكون عنده نفس الموقف المتخلف ويصر عليه في الانتخابات التي تظهر فيها كل الألوان السياسية والحساسية والسياسية.

خاصة أطراف المجتمع وعلى رأسهم المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية وبالتالي نتطرق للنقطة الخامسة وهى المجتمع المدني فقط أحزاب سياسية تقريبا، نفس الوضع ولكن في المنظمات الحقوقية بحدة أكثر علاج لأن الهدف في الأحزاب سياسية هو الوصول للسلطة وبالتالي يكون التعامل مزدوج مع قضية المرأة تعامل معها كقوة انتخابية والتعامل معها من منظور تقدمي.

نفس الواقع في المنظمات الحقوقية مثل الأحزاب السياسية ولكن بحدة؟ الذي أقصده هنا الأحزاب الديمقراطية؟ وليس الأحزاب الأخرى لأن الأخرى مفهومة وكان التساؤل الأخير للأحزاب والمنظمات الحقوقية هو ما الذي يمكن أن نقدمه للمجتمع والنصف منه مشلول ونضيف كمثال أخير وأنه عند تولي الحكم من طرف الحكومة الحالية الحل الذي كان في اليسار السيد عبد الرحمن الوزير الأول الحالي كان استدعاء بعض التنظيمات النسائية وبعض القوى النسائية وعملن معهم اجتماع حول هذه التنظيمات، فطالبوا بأن أملهم هو هذه الحكومة وتأجيل مدونات

الأحوال الشخصية وكافة القوانين القائمة على التمييز ما بين المرأة والرجل أجابوا بأنه لا تقولون لنا بأن قضية المرأة أو القضية النسائية هي أولوية هكذا بصريح العبارة معروف أنــه يســاري تقدمي ولا يمكن أن يتقدم للمجتمع بدون قضية المرأة ولا يمكن يكون مشروع معلــن مـــا دام أن تكون المرأة هي المركزية الوسط وهذا هو الجواب بأن قضية المرأة ليست مستعجلة وكل القضايا لها الأولوية.

أ/ أماني عثمان

منسقة البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بالسودان وعضو المجموعــة السودانية لحقوق الإنسان

أنا لا أعتقد أن المرأة السودانية تختلف في مشاكلها عن مشاكل النساء العربيات ولكن حقيقــة الشيء المحزن أن المرأة السودانية نالت في نضالاتها السابقة منذ الاستقلال كثير من الحقــوق، ولقد أهدرت هذه الحقوق من جانب الحكومات الديكتاتورية وأكثرها قهرا وهى حكومة نميــري، وكانت بها قوانين جائرة مثل قوانين سبتمبر ١٩٨٣م التي تشهر بالنساء في الصحف وفى الإعلام وحاليا النظام السوداني أيضا نظام قاهر جدا، ويقهر المرأة ويريد أن يرجعها للبيت وكما ذكــرت هناك كثير من القوانين مثل قانون العمل الذي خاف على عفة المرأة ويريد إرجاعها إلى المنزل وقانون النظام العام. والمرأة تخاف على نفسها إذا خرجت إلى الشارع وهى لا ترتــدى الــزي الإسلامي كل هذه القوانين تكرس إلى إرجاع المرأة إلى المنزل، المحزن أيضا أنهن يتعرضـــن للجلد وللضرب من قبل السلطة بوَاسطة "المحكمة" وفي سنة ١٩٩٧م تعرض عدد كبير من النساء للجلد وذلك بواسطة محكمة النظام العالم ذلك لأنهن خرجن في مسيرة سلمية ضد قوانين جــائرة لطلاب الشهادة السودانية وتم جلد النساء وعددهم (٣٧) امرأة وتم جلد ٢٥ امرأة منهن ومن الــ ٢٥ كان هناك خمسة محاميات، وأنا إحدى المحاميات اللاتي وقع عليهن الجلد والغرامة وممكــن أقرأ النص.

شهدت الخرطوم أخيرا تظاهرات نسائية سلمية تحركت من قلب المنطقــة التجاريــة وســط العاصمة إلى مقر ممثل الأمم المتحدة حيث سلمته مذكرة باسم أمهات الطلاب للمرحلة الثانويــة الذين تم ترحيلهم إلى مناطق العمليات العسكرية في الجنوب في إطار برنامج الخدمة العسكرية

الالزامية، وفى طريقها إلى مجلس الوزراء اعترضت قوة مكافحة الشغب التظاهرة وألقت القبض على المشاركات فيها وعددهن ٣٧ امرأة قدمن لمحكمة النظام العام حيث حكم على كل منهن بغرامة مالية وقدرها ١٠ ألف جنيه بالإضافة إلى جلد كل من أميمة أحمد المصطفى محامية، سلوى سعيد محامية، زينب أحمد العمدة محامية، أماني عثمان محامية، سهام أحمد وكلهن محاميات وشملت أحكام الغرامة عدد من القيادات النسوية البارزة مثل نعمات مالك، زوجة عبد الخالق محجوب السياسي السوداني الراحل وسكرتير الحزب الشيوعي السابق والأستاذة سعاد إبراهيم أحمد أبنة الزعيم السوداني إبراهيم احمد والأستاذة بجامعة الخرطوم وكما شملت سارة نقد الله ابنة الأمير الراحل نقد الله قطب حزب الأمة وأستاذة جامعية وانفعل الشارع السوداني بهذا الحادث وترددت إشاعات لدرجة ضاعت معها الحقيقة في الوسط التقت أطراف الحادث وسألتهم رأيهم من الجانب وسألت محمد عثمان خليفة وزير التخطيط الاجتماعي والجهة المسئولة عن المرأة وفتحي خليل نقيب المحامين السودانيين ورئيس لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني ومن الجهات المحايدة الأخ فرج نائب رئيس الهيئة الشعبية للوفاق الوطني وفى البرلمان تاج السر عبدون رئيس اتحاد العمال.

أما من الجانب الآخر التقت الوسط على أحمد السيد المحامى المعروف عضو هيئة الدفاع وحقيقة دي المشاكل التي تتعرض لديها المرأة السودانية وحتى لو كانت ناشطة في مجال حقوق الإنسان ونتمنى أن تتجه المرأة للوقوف بصلابة ضد القوانين الجائرة التي تكرس دونية المرأة في الوطن العربي.

- **أ/ مجد الشرع:**

أشكر الناشطة أماني والناشطة الناطقة باسم مجلس الحريات في تونس والشاعرة والمناضلة حكيمة الشاوي وأشكر الناشطة خديجة الركاني ولست أحمل سوى سؤال واحد أخير كيف تعامل النساء أقل قدرا في الحقوق وفى الواجبات والعقوبات تعامل مماثلة للرجل وأكثر وكل ما أريده إضافة توصية أرجو أن تكون من منجزات هذا المؤتمر أن جميع المنظمات المشاركة يجب أن تكون مستعدة لإقامة حملات لمساندة أخواتنا المناضلات أي منهن سواء تعرضن للاعتقال أو للتشويه أو أي إساءة لسمعتهن..

مجموعات العمل رؤية نشيطات حقوق الإنسان لبعض القضايا

- **د/ حنان دياب**

"لجنة الرصد والمتابعة"

الحقيقة لجنة الرصد والمتابعة لعمل الناشطات والاختراقات انقسمت إلى لجنتين، الجزئية الأولى تتعلق بالبرامج والجزئية الثانية تتعلق بآلية هذه البرامج، وبالنسبة للبرامج هناك أربعة نقاط تقريبا:

النقطة الأولى: تعزيز دور الناشطات وحمايتهن عن طريق رفع مستوى المهارات الخاصة على المستوى الدولي بمعرفة وتدريبهن على الآليات الدولية وآليات الأمم المتحدة.

النقطة الثانية: رفع مستوى المهارات الخاصة على المستوى المحلى عن طريق برامج تدريبية تتعلق بالمناصرة والضغط عن طريق الحملات ودعم تقصى الحقائق وتداول المعلومات.

النقطة الثالثة: عمل دراسات وبحوث مع أجل الوقوف على المعوقات والتداخلات الخاصة بالناشطات، ربط حقل إدارة المعلومات كبرنامج مثل عمل ورد أو عمل نشرة وأن كان هناك نشرة تدعيم وتطوير لهذه النشرة أو صفحة من الاتصال والمراسلة.

بالنسبة للآليات اقترحنا تكوين لجنة من المؤتمر واللجنة المنبثقة تتعاون مع البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بشرط ضمان استقلالية هذه اللجنة في قراراتها ومهام عمل هذه اللجنة ووضع برامج عمل، البحث عن تمويل لهذه اللجنة سواء كان تمويل على المستوى المحلى وهذا الذي نميل أكثر أو على المستوى الدولي متابعة تنفيذ الخطط والبرامج ووضع تصور للتنسيق والتعاون مع المؤسسات الحقوقية الأخرى سواء كانت محلية أو دولية مثل جامعة الدول العربية، منظمة العفو الدولية أو غيرها من المنظمات العالمية، ونراعي في تكوين هذه اللجنة التوزيع الجغرافي والخبرات النوعية المختلفة في هذه البلدان.

هناك اقتراح بعمل اجتماع سنوي للجنة وهذا الاجتماع يكون دوري وبشرط أن يكون في بلد عربي لأسباب أنه نحن نحاول أن نشكل قوة ضغط في البلدان العربية وهذا أيضا يشكل دعم لزميلاتنا الناشطات في بلدهن.



ثانيا: الناحية الإعلامية وهذه ضرورية ولابد أن نعمل عليها على مستوى حكومات ومؤسسات أهلية.

ثالثا: المؤسسة نفسها والبلد مقر الاجتماع وهو مهم وهى عملية التكلفة تبقى أقل وتبقى عملية الوصول أسهل.

- **أماني عثمان**

"لجنة تحسين وضع المرأة":

اللجنة الثانية اللجنة النسوية لتحسين وضع المرأة من خلال النقابات والأحزاب

١- تطوير الوثائق الداخلية للأحزاب والنقابات بما يتناسب مع المواثيق الدولية بدون إدخال أي بنود تخصصية أو تمييزية على أساس الدين، اللون، العرق.

٢- طرح موضوع مفهومه الأساسي إلى احترام الحريات الشخصية وانتماءاتها الفكرية والدينية والسياسية.

٣- تنمية مفهوم الديمقراطية أي المشاركة في اتخاذ القرار في جميع المؤسسات المهنية والنقابية.

٤- تبنى نظام الكوتة كمرحلة انتقالية لتشجيع النساء للتبوأ المناصب القيادية وإيجاد شخصيات قيادية متماثلة ويحتذى بها من المجموعات الشبابية.

٥- اتخاذ تدابير مؤقتة لتشجيع انضمام النساء إلى الأحزاب والنقابات وذلك بخلق دورات تدريبية وتطوير المهارات.

٦- التشبيك مع مؤسسات مماثلة إقليمية ودولية بالضغط على الحكومات واحترام المواثيق الدولية.

٧- التشبيك مع المؤسسات الإقليمية والدولية والمحلية لتتبنى الانتهاكات ضد أعضاء أو مجموعات بسبب انتمائهم أو نشاطهم الحزبي أو النقابي.

٨- حشد المهارات والكفاءات في مجابهة المواقف العامة التي تسئ للمرأة من خلال الإعلام والمرئي المكتوب والمسموع.



٩- تشجيع مبدأ الشراكة مع الحكومي وغير الحكومي لتنظير رؤية مشتركة، ووضع آليات داخلية في الأحزاب والنقابات للتغيير والمتابعة وذلك من خلال المؤتمرات ، البحوث.

١٠- الإعلام، لقاءات دورية، إقامة علاقات توأمة مع مؤسسات شبيهة إقليمية ودولية مثل نقابات الصحفيين والمحامين، الأطباء..الخ.

١١- تشجيع الكوادر الشبابية للانضمام إلى النقابات والأحزاب وتطوير آليات داخلية في الأحزاب وعمل منتديات وتطوير وضع النساء في الأحزاب والنقابات.

-١٢

- **أ/ ناصر الغزالي:**

هناك فقرة الأخت أماني لم تذكرها وهى طرح موضوع العلمانية بمفهومها الأساسي وهى احترام الحريات الشخصية والجماعات الفكرية والدينية والسياسية.

- **أ/ خديجة الركاني**

"لجنة القوانين والتشريعات":

لجنة القوانين والتشريعات استناداً إلى الإعلان العالمي حول حقوق الإنسان ومسئولية الأفراد والمجموعات في تطوير وحماية نشطاء حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٨ بمقتضى قرارها رقم ٥٣ على ١٤٤ واستناداً إلى اتفاقية القضاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة القائمة على مبدأ المساواة بين الجنسين باعتبارهما الإطار القانوني الدولي المؤكد لنشاطنا نقترح:

أولاً: على المستوى الدولي أولا إصدار الأمم المتحدة لاتفاقية دولية ملزمة للدول مصدرها الإعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان.

ثانياً: الاتفاقية لبنود خاصة بناشطات حقوق الإنسان بضمان حمايتهن من الانتهاكات المرتبطة بحقهن كنساء والمستهدف لأخلاقهن.

ثالثاً: العمل مع المجتمع الدولي للضغط على الأمم المتحدة قبل إصدار اتفاقية خاصة بناشطات حقوق الإنسان.

رابعاً: اعتبار الانتهاكات التي تمس ناشطات حقوق الإنسان من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المبررة لمقاضاة المنتهكين أمام المحكمة الجنائية الدولية.

خامساً: مطالبة حكومات الدول العربية بالإسراع بالتصديق على قانون المحاكمة الجنائية الدولية الوطني.

أولاً: التنصيص بالدساتير العربية على أولويات المواثيق الدولية.

ثانياً: التنصيص بالدساتير العربية على المساواة بين المرأة والرجل في جميع المجالات.

ثالثاً: ملاءمة كافة التشريعات العربية الداخلية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

رابعاً: تخصيص بنود حمائية للناشطات في التشريعات الوطنية وإفراد عقوبات لمنتهكي حقوقهن.

خامساً: التنسيق قانونيا على إدراج ثقافة حقوق الإنسان ضمن برامج تكوين الساهرين على تطبيق القانون.

سادساً: على مستوى المنظمات الحقوقية:

نقترح أولاً: خلق شبكة عربية من مركز المساعدة القانونية والقضائية لناشطات حقوق الإنسان من طرف المنظمات الحقوقية.

ثانياً: فتح حوار بين ناشطات حقوق الإنسان والهيئات التشريعية بالدول العربية حول حمايتهم قانونيا كناشطات.

ثالثاً: فتح حوار مع نشطاء حقوق الإنسان للمنظمات الحقوقية حول الوضع الإيجابي للناشطات في المنظمات وإعطاء الأولوية لقضية المرأة داخل برامجها.

رابعاً: إدماج مواد في القوانين الأساسية أو الداخلية للمنظمات الحقوقية تعاقب على إساءة الناشط للنشيطة أو العكس.



❑ مداخلات:

- **أ/ إيمان مندور:**

ملاحظة صغيرة حول عضوية اللجنة المنبثقة عن المؤتمر حيث قلتم أنهـا سـتكون مسـتقلة ولست أدري كيف تكون مستقلة وعضواتها كل منهن تمثل منظمة معينة فيجب حتى تكون اللجنة مستقلة أن تكون عضواتها أيضاً مستقلات عن أية منظمات تتكون عضوية اللجنة للأفـراد مـع وضع معايير كما قلتم التوزيع الجغرافي.. الخ.

- **أ/ عزة سليمان:**

ما تم طرحه هو اقتراح بتوصيات؟ أم برامج عمل؟ هذا مجرد تساؤل فقط.

- **أ/ سعاد القدسي:**

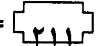
أؤيد كلام عزه فكلا اللجنتين ليس واضحاً إن كان توصيات أم بـرامج عمـل فـإن كانـت توصيات يجب أن تقال هكذا: نطالب أو نوصي.. أما أن نقوم بعمل برامج مع الأحـزاب فهـذا شيء كبير علينا جداً كحقوق إنسان.

- **أ/ مها أبو دية:**

لم نفكر أن تكون هذه برامج عمل فهذه توصيات من اللجان فإذا كانت القضية قضية صياغة فيمكن إعادة النظر بها فنحن لا نستطيع وضع برامج عمل لأحزاب سياسية عربيـة أو لنقابـات عربية وقد حاولنا التفكير بآليات وكثير من هذه التوصيات يعتبر آليات.

- **د/ حكيمة الشاوي:**

ليست عندي ملاحظات لأي اللجان قد ركزت أكثر على المطالب؛ وبعد المطالب ربما تأتي



برامج العمل يمكن أننا في اللجنة الأولى لأنها لجنة عملية فقد طرحنا برامج عمل وبالنسبة للجان الأخرى فليس من المهم أن يطرحن برامج عمل الآن ولكنهم وضعن خطوط عريضة..

فقط أريد أن أضيف مطلب أساسي والمتعلق باتفاقية "السيداو" لابد أن نطالب ببروتوكول اختياري لهذه الاتفاقية وأمام الأمم المتحدة الآن مشروع البروتوكول.

- **مقاطعة: أ/ عزة سليمان- أ/ تهاني الجبالي..**

لقد تم إصدار البروتوكول فعلاً..

- **د/ حكيمة الشاوي:**

إذن نطالب بالمصادقة عليه وانضمام الدول إليه.

- **أ/ مجد الشرع:**

باختصار حتى نكون عمليين لابد أن نضع برنامج عمل ونضع برامج عمل وموضوع الآليات والآليات كيف نفعلها ونحدد من من الأشخاص الذين يمكن أن نشركهم سواء في دورات التوعية سواء أشياء كثيرة كلها مدرجة. فهل من الممكن الانتهاء من وضع هذه الآليات؟

- **أ/ عزة سليمان:**

متى نشتبك على مستوى المؤسسات الدولية يصبح لابد أن نتدرب على المهارات وآليات الأمم المتحدة والآليات الدولية ومن أجل أن نشتبك في الداخل، داخل الأحزاب لابد أن يكون لدينا مهارات للضغط والدعوى ومن أجل أن نشتبك مع الإعلام مثل القضاة، المحامين، الإعلام، لابد أن نقوم بعمل حملات لابد أن نبدأ البرنامج العملي الذي هو بداية لبناء قاعدة للناشطات داخل حقوق الإنسان ونحن نعمل قاعدة ونبني قدراتنا المحلية والدولية وبعد ذلك نبدأ نعمل على برامج محلية

- **أ/ إيمان مندور:**

قبل أن أبدأ أنا أختلف قليلاً مع عزة في المدخل الخاص بطريقة التشبيك ما بين المحاور المختلفة لأن الذي تقوله عزة يعني كأننا نخترع أن الناشطات يشتغلوا في كل مجالات حقوق

الإنسان ونحن بحاجة للمهارات وإذا كنا نقول إذا هن لابد أن يحصلن على المهارات يصبح ذلك في إطار آخر وهو حل خصوصيات إشكاليات عملهن كناشطات يمكن توضع تحت بند أن ذلك دعم وأن هن يأخذن مواقع قيادية فلابد من مهارات وهذا ليس في إطار برامج عمل لحل مشاكل حقوق الإنسان بوجه عام.

النقطة الثانية: المجموعتين الثانيتين لم يكن كل ما طرحوه نقاط عامة ولو نظرنا في العرض الذي قدمته خديجة نجد أنها تكلمت عن آليات في صميم آليات العمل التي تشتغل عليها في مسألة دعم الناشطات حقوق الإنسان.

هناك نقاط عامة وهناك خاصة جدا جدا، ومن الممكن ضمها على العرض الذي قدمته المجموعة الأولى أتمنى أن نعمل على النقاط الموجودة في عرض المجموعتين ونرى ما هي الآليات شديدة الالتصاق بعمل المجموعة الأولى التي وضعت آليات وبرنامج عمل...

- **أ/ نضيرة شرجبي."محامية":**

الحديث عن التشريعات الوطنية والمساواة بين المرأة والرجل وهذه موجودة بكل التشريعات هل نحن لأجل ألا تكون الأمور مطاطة لابد أن نطالب الدستور نفسه أن يتضمن عبارة المساواة بين المرأة والرجل بدلا من القوانين والدساتير الموجودة تسجل على أساس مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات وهذه موجودة ولكن رغم ذلك هناك تمييز، المساواة بين المرأة والرجل في نص الدستور حتى لا يحدث أي خلل مثل ما هو حاصل الآن كل الدساتير تقول كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات والمواطنة والمجتمع فلابد أن نشير صراحة إلى المساواة بين المرأة والرجل.

- **د/ حكيمة الشاوي:**

نحن الآن أمام ثلاثة أوراق لأشغال ثلاثة لجان ومطروحة علينا وعلينا التركيب لكل الأوراق لأننا انفصلنا مؤقتا لكي يسهل عملنا في اللجنة ولابد نعيد ترتيب أشغال كل اللجان من أجل خلق نوع من الانسجام ويصبح لدينا آلية نربطها بمطلب معين هذا عمل تقني دقيق جدا يحتاج لشخص واحد يحاول يرتب فيه كل ما قيل وهذه المسألة الأولى، والمسألة الثانية متعلقة بإعلان باريس

الذي لابد أن يصدر لهذا المؤتمر، الآن اعتقد انه يسهل صياغة إعلان باريس ليس هنالك خلاف، إعلان باريس هو روح وهو يعتمد على روح ما ذكر الآن في مجال اللجنـــة الأولـــى والثانيـــة والثالثة وهو خلاصة ويسهل صياغة خطوطه العريضة والخروج منها وربما هذا نعمله في لجنة والاثنين أو واحد فقط يعطينا مشروع للإعلان وهذه الجزئية الثانية.

- **أ/ خديجة الركاني:**

أن المداخلات كلها لم تقدم النقاش وكان السبب في الوضع هذا هو لم يكـــن هنـــاك تصـــور واضح لعمل لجان في ما قبل وكان النقاش الذي اقترحته في الصباح في شكل غير منتظم وقـــد صلنا لحل أنه لابد من تكوين عمل لجان ولكن لم نحدد برنامج عمل لم نحدد توصـــيات، وكـــان هناك اقتراح بديل إعلان كان إعلان في توصياته برنامج عملى، ولكن ما هـــو المطلـــوب مـــن اللجان التي تخضع لثلاث لجان هذه كلها من خارج مفاهيمه التوصيات أو إعلان أو برنامج أرى اللجان تختلف هل ممكن لجنة تضع برنامج عمل وممكن لجنة تصيغ توصيات ولكن أخذ بعـــض التوصيات وإدماجها في برنامج عمل.

وأن تتأكدوا ما هو مطلوب نهائيا ليس برنامج أو ليس إعلان وليس توصيات إطلاقا إذا ما هـــو المطلوب منا وان النقاش الداخلي في اللجان ما هو الذي نضيفه نحن كلجان هذه من جهة ومـــن جهة أخرى.

ولكن النقاش ظل في إطار عام وما هو المطلوب منه غير الخروج، الإعلان والتوصيات، برنامج عمل، خلق برامج عمل، وخلق لجنة أخرى وال.. العمل بلجان ثلاثة وبالمتابعة والنقاش، والنتيجة ماذا نفعل!!

- **أ/ نجاة اليعقوبي:**

أعتقد أن ما خرجت به كل اللجان في عملها هو توصيات فلم يكن مطلوباً منا إيجاد برامج عمـــل وأقترح بخصوص إعلان باريس تكوين مجموعة من أثنين أو ثلاثة لصياغته وعرضه علينا.



❑ البيان الختامي:

• سوف نقرأ البيان الختامي للمؤتمر

أنعقد في باريس بين ١٢- ٢٠٠١/١١/١٥ مؤتمر ناشطات حقوق الإنسان في العالم العربي في حضور ستين ناشطة وناشط لحقوق الإنسان من خمسين منظمة غير حكومية من العالم العربي والمهجر في حضور عدد من المدافعين الدوليين من عدة منظمات.

كان الافتتاح مناسبة للقاء موسع بين النساء العربيات والأوروبيات، أعاد بناء الصلات والجسور بين أنصار الديمقراطية وحقوق الإنسان بين العالمين العربي والأوروبي.

وبعد موجة الضغط والتطرف التي تحتل الصدارة منذ أحداث ١١ سبتمبر وما تبعها من قصف عدواني على أفغانستان مع تصعيد الانتهاكات الواقعة بحق الشعب الفلسطيني وتواكب ذلك مع استمرار الحصار على شعب العراق، والمأساة الجزائرية وديمومة الأوضاع التسلطية في معظم البلدان العربية في ظل قمع أعلامي موجه.

ولقد لاحظت المشاركات التبعات الخطيرة لتزايد الهوة بين الشمال والجنوب وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة التي تدفع مع باقي الفئات المستضعفة الثمن الأغلى في نظام العولمة.

وقد ناقشت الناشطات أهم المشكلات التي تعانى منها المناضلات في المنظمات غير الحكومة بحقوق الإنسان في ظل حالة الاختلال والتباين المحلى بين التجارب من جهة وفى ظل مستجدات العولمة وما يسمى بالحرب ضد الإرهاب.

وكذلك تم استعراض المشكلات المتعلقة بالعلاقة مع المجتمع والأعراف والتقاليد والدين والسلطات غير الديمقراطية.

وجرى تناول أهم المشكلات الوظيفية والبنيوية للمنظمات وانعكاسها على نضال النشيطات في العالم العربي وقد خرج المؤتمر بالتوصيات الآتية:

- **على الصعيدين العربي والدولي:**

١- المطالبة بإتفاقية دولية لحماية ناشطات ونشطاء حقوق الإنسان تتضمن بنودا خاصة بالناشطات لضمان حمايتهن من كل الانتهاكات المرتبطة بحقوقهن كنساء.

٢- اعتبار الانتهاكات التي تمس نشيطات حقوق الإنسان والعاملات في الشأن العام من الانتهاكات الجسيمة المبررة لمقاضاة المنتهكين أمام المحكمة الجنائية الدولية.

٣- مطالبة حكومات الدول العربية بالتصديق على قيام المحكمة الجنائية الدولية وإقرار مبدأ الولاية الجنائية الدولية في قوانينها المحلية.

٤- تثبيت مبدأ علوية المواثيق الدولية في الدساتير العربية فيما يتضمن بالضرورة المساواة بين الجنسين.

٥- إدماج مبدأ حماية الناشطات في الحقل العام وحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية.

- **ب- على الصعيد التنظيمي:**

١- خلق شبكة عربية للتنسيق والتعاون في مجال المساعدة القانونية وتعزيز الحوار داخل المنظمات الحقوقية لدور مركزي للمرأة.

٢- تفعيل دور الأحزاب والنقابات والجمعيات غير الحكومية في النضال من أجل المساواة بين الجنسين والتواجد الهام للمرأة في مجالات الشأن العام والسعي لمناهضة كل أشكال التمييز في الهياكل التنظيمية العامة بحق المرأة.

٣- دراسة كل إمكانيات الشراكة بين الحكومي وغير الحكومي ضمن نطاق الاتفاقيات الدولية لإلغاء التمييز بين الجنسين.

٤- رفع مستوى المهارات النسائية على المستويين المحلى والدولي.

٥- القيام بالدراسات الميدانية والبحوث التي تتناول المعقيات أمام دور فاعل وخلاق للناشطات مما يفتح آفاق عملية الحلول.



- **المداخلات:**

- **أ/ رملة جواد:**

أتمنى أن نبتعد عن المصطلحات التي لها أكثر من مفهوم فمن الممكن أن نتكلم عن الحرية والعدل والمساواة دون أن نتحدث عن العلمانية.

- **أ/ غانم جواد:**

موضوع العلمانية كموضوع وكمصطلح لا أعتقد أن مؤتمر الناشطات في حاجة إليه كي يزيد في عدته فنحن أقررنا بوجود معوقات فلماذا إقحام موضوع العلمانية وهو موضوع حساس في المجتمعات العربية الإسلامية.

- **أ/ عزة سليمان:**

كنا نتحدث عن حث الدول العربية على التصديق على اتفاقية "السيداو" والانضمام للبروتوكول الاختياري لست أدري أسقطت هذه عن عمد أم بدون عمر من إعلان باريس حيث أنه لا توجد أية دولة عربية انضمت إلى هذا البروتوكول.

- **أ/ هدى عبد الوهاب:**

بخصوص البند الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لابد من الإشارة إلى الانضمام إلى التحالف العربي الخاص بها.

- **أ/ ناصر الغزالي:**

هناك نقطة خاصة بمساندة المنظمات التي تدعو حالياً لتعديل ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة للبند السابع وتوجد أكثر من دولة عربية متضررة من هذا البند وهي خاصة باستخدام القوة.

- **أ/ سعاد القدسي:**

لابد أن يكون لنا موقف من التغيرات الدولية مثل أحداث ١١ سبتمبر في أمريكا

هذا إرهاب واستخدام أبرياء واستخدام طائرات ركاب مدينة أكبر من إرهاب ولابد يكون لنا موقف، وفى نفس الوقت الذي يحدث في أفغانستان نعتبره إرهاباً.

- **أ/ خديجة الركاني:**

لابد أن نخرج نحن ناشطات حقوق الإنسان بموقف للمؤتمر من الإرهاب،ولكن مع الاحتياط لكي لا يستعمل هذا الموقف للإرهاب أو مفهوم الإرهاب ضد الحركات التحررية مثلا في فلسطين لابد أخذ موقف من الإرهاب ولكن باحتياط حتى لا يستعمل ضد أمور أخرى.

- **أ/ نجاة اليعقوبي:**

لماذا يتوجه الحديث كل مرة لأحداث ١١ سبتمبر إذ كنا نعتبر على عدد القتلى فأعتقد أن الفلسطينيين الذين يموتون أكثر بكثير من عدد القتلى في الولايات المتحدة.
وإذا كانت الولايات المتحدة توجه العالم في اتجاه معين وأن العنصر الأساسي والمحور الأساسي والأشكال الأساسي هو في عدد القتلى الذين قتلوا، تعرضوا وبغض النظر عن الموقف فهم ضحايا، أبرياء وأمريكا من مصلحتها أنها تعتبر أحداث ١١ سبتمبر يوم فيصل في تاريخ الإنسانية وأنا بالنسبة لي يوم في تاريخ الإنسانية يوم بدأت المجازر ضد فلسطين لماذا نحن مضطرين ومضطرات أن نساير رغبة أمريكا في هذه المسألة، والمفروض انه يوم ١١ سبتمبر لا نضعه كمحور أساس. فالحدث العالمي هو القضية الفلسطينية.

- **د. هيثم مناع:**

ربما من هنا لشهر قادم تظهر اتفاقية تحدد ما هي جريمة الإرهاب ولكن ستحدد بشكل محايد ولا أظن إننا كلجنة عربية بحقوق الإنسان سنتبنى هذا الإجراء المتعسف المقصود من الولايات المتحدة على الجمعية العامة لحقوق الإنسان بنيويورك أن نعتبره شرعية دولية. أمريكا في جلسة واحدة نستطيع حشد عشرين توقيع وتصديق ويبدو في الاتفاقية أن مهمتنا نحن لا نعتبرها جزء من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان لأنها تمت بالقوة لا بالعدل وبالتالي من هنا يقولون لنا هذه شرعية توافق عليها الجمعية العامة مثلما وافقت على تقسيم فلسطين.
والجمعية العامة أهي مقدسة، للأسف يصير في الجمعية ما هو ضد للشرعية الدولية لذلك سمينا أحداث سبتمبر جريمة ولكن ما يحصل في أفغانستان هو عدوان هو جريمة العدوان.

وثاني نقطة شئنا أم أبينا هناك فرق ما بين المحلى والدولي مع أهمية القضية الفلسطينية ومع أهمية الحصار على الشعب العراقي.

كان هناك سعى عالمي بحصر القضية إقليمي ضيق وعدم علانيتها وانه ما يتأثر بما يحدث في فلسطين حتى يتفرغ شارون لشعب فلسطين بينما يقول هذا بوش نحن بالعالم كله نريد البحث على الناس وهذه مشكلة عالمية مش مشكلة نحن وأفغانستان وبن لادن.

وبالتالي هناك إعلان بحرب عالمية شئنا أم أبينا بخلاف الانتهاكات الجسيمة التي كانت على الصعيد الإقليمي أو على صعيد قطر واحد.

فنحن أكيد وهم يريدون أن يجعلوا من أحداث سبتمبر وجعلوا بالضرورة لأن نحن عانينا لتنظيم هذا المؤتمر بسبب أحداث سبتمبر بسبب ذلك يحاربونا كل يوم وراح يحاربونا بكرة وبعد بكرة والشعب الفلسطيني خسر بعد سبتمبر وما احتلت المدن أحداث إذاعة سبتمبر.

بشكل أو بآخر هناك دينامية جديدة أنا في رأى ومخاطر جديدة جمة سوف نعانى منها وعلينا أن نكون حذرين.

- **أ/ نجاة عبد الله:**

أنا عندي ملاحظة حول المصطلح ففي المؤتمر من اليوم الأول عندي ملاحظة حول مقترحين الاهتمام بالمصطلح لأنه نقل الفكر لابد أن عن طريق نقل المصطلح بصورة واضحة وخالية من أي لبس وغموض.

وكلمة الحقوقي ومعناها الناشط في مجال حقوق الإنسان أو النشاط في مجال حقوق الإنسان وكلمة الحقوقي في بعض الدول العربية تعني مرادف لقانوني وكلمة حقوق كلمة غير واضحة والشيء الواضح أن تكون كلمة حقوق الإنسان بصورة واضحة لأن القصد من البيان الصادر ليس الغرض المباشر والمقصود جزء من الأدب سوف يرسخ مفهوم حقوق الإنسان.

ترسيخ المفاهيم لابد أن يتم عن طريق المصطلحات الواضحة وكلمة حقوقي اقترح أن تتصل بكلمة حقوق إنسان وكلمة حقوق الإنسان أن تكون واردة لأنه المفهوم لم يرسخ لدينا بعد.

والكلمة الثانية كلمة ناشطات ونحن نرى هنا كلمة نشطاء وإذا كان في المذكر كلمة ناشط بالتالي يكون في المؤنث ناشطات وناشطة فتتغير الكلمة وتكون ناشطة وحتى أنه المفهوم يرسخ والكلمة

تكون سهلة ولأنه كلمة نشيطة وناشطة أنا استخدم ناشطة وهى تستخدم نشيطة فلابد أن المصطلح يكون موحد.

ومن أجل خمسة عشر ممثلة لدولة عربية لابد المصطلح يكون موحد وتشتت المصطلح لا يساعد في ترسيخ المفاهيم.

- **أ/ صبري محمد**

"البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان":

على حسب ما سمعت في المقدمة هناك إشارة للقضية العراقية والحصار على العراق وهناك إشارة إلى المأساة الجزائرية. وأنا أقترح أن نوافق عليهما مع النص على المأساة الفلسطينية في بند خاص بها.

- **أ/ هدى عبد الوهاب:**

مطالبة ناشطي حقوق الإنسان المحامين والمحاميات بالتمسك بالمواثيق الدولية داخل المحاكم أو داخل محاضر الجلسات يعني ضمن المواد وضمن المادة كذا وكذا والمادة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- **د. هيثم مناع:**

يوجد ذلك في مبدأ علوية المواثيق الدولية في الدساتير ونضيف لها والتشريعات.

- **أ/ سعاد القدسي:**

بالنسبة لما قالته الأستاذة هدى هل التوصيات موجهة لجهة واحدة أم لجهات أم توصيات عامة مجردة.

أ/ حنان دياب:

أخذنا التوصيات التي وردت في الإعلان أما بقية التوصيات فتشكل لجنة التوصيات ثم تابعتها.

- **أ/عزة سليمان :**

لابد أن يكون هناك موقف لناشطات حقوق الإنسان اللاتي اجتمعن في باريس ويمكن أن

نرسل مواقفنا هذه إلى المجلس القومي للمرأة في مصر والدول العربية الأخرى ومنظمة العفو الدولية وجامعة الدول العربية وهكذا اتحاد المحامين العرب والنقابات لتفعليها والعمل عليها.

- **د. هيثم مناع:**

هذا المؤتمر الدوري للفترة ما بين مؤتمرين هذه اللجنة هي التي تتابع هذه الوثائق بالتعاون مع الطرفين المنظمين لهذا المؤتمر ومن يريد من الهيئات المشاركة ومن يحب ينضم أهلا وسهلا وهذا ليس حكرا على حد.

وإذا كنا اليوم واحد على أربعة من المنظمات التي تهتم بهذا الموضوع ويمكن في الاجتماع القادم نكون واحد على اثنين ويمكن أن ترتفع النسبة وهكذا، فلابد أن تكون هناك روح متابعة فيما بعد لكن نحن الآن أمام نص يشمل المسائل الأساسية ولا يشمل المسائل التنظيمية لما بعد المؤتمر فقط.

- **د/ رشاد أنطونيوس:**

رأي أن الصيغة كلها تذكر بالناشطات وفي النهاية نقول وقد شارك في المؤتمر بعض النشطاء الرجال.

- **د. حنان دياب:**

من أول التوصيات التي كانت بالبيان أو بإعلان باريس هى مختصر لتفعيل التوصيات التي خرجتم بها من اللجان الثلاثة ونضع آليات ومهام هذه اللجنة وبالنسبة للتوصيات لجنة الرصد والمتابعة هي: تعزيز دور الناشطات ورفع مستوى المهارات الخاصة على المستوى الدولي والمستوى المحلى ولن أعيد ما هو المستوى الدولي والمحلى، وعمل دراسات وبحوث من أجل الوقوف على المعوقات والتداخلات الخاصة بالناشطات وإدارة المعلومات كبرنامج مثل عمل نشرة أو صفحة للاتصال وعمل حملات لحماية الناشطات من الانتهاكات والتضامن معهن على المستوى المحلى والدولي.

الآلية تكوين لجنة من المؤتمر واللاتي نختارهن بصدد الدخول فى آلية هذه اللجنة ومهامها ووضع التصور للتنسيق والتعاون مع المؤسسات الحقوقية الأخرى الدولية والإقليمية.

ولابد أن نراعى عند تكوين هذه اللجنة التوزيع الجغرافي حسب الإمكانيات

والخبرات المتنوعة لهذه البلاد.

وعمل هوية ناشطة للحماية تشمل المعلومات والصور الشخصية واقتراح عمل اجتماع سنوي ودوريا وفي بلاد عربية،وكان مقترح علينا من الأخت رملة أن تكون بدايتنا في البحرين.

بالنسبة للجنة تحسين وضع المرأة من خلال النقابات والأحزاب السياسية اتفقنا على: تطوير وثائق الداخلية للأحزاب بما يتناسب مع المواثيق الدولية بدون إدخال أي بنود تخصصية تميزيه على أساس الجنس واللون والعرق والدين.

طرح موضوع العلمانية واختصاره في احترام الحريات الشخصية والانتماءات الدينية والفكرية والسياسية.

تنمية مفهوم الديمقراطية أي المشاركة في اتخاذ القرارات في جميع المؤسسات المهنية والنقابية.

تبنى نظام الكوتة كمرحلة انتقالية لتشجيع النساء لتبوأ المناصب القيادية وإيجاد شخصيات قيادية كأمثلة يحتذى بها في المجموعات الشبابية.

اتخاذ تدابير مؤقتة لتشجيع انضمام النساء إلى الأحزاب والنقابات وذلك لخلق دورات تدريبية لتطوير المهارات.

التشبيك مع مؤسسات مماثلة للضغط على الحكومات لاحترام المواثيق الدولية، مؤسسات إقليمية ودولية.

الاتصال مع مؤسسات حقوق الإنسان المحلية الدولية والإقليمية لتبنى الانتهاكات ضد أعضاء أو مجموعات بسبب انتمائهم أو نشاطاتهم الحزبية أو النقابية. تزويد المهارات والكفاءات لمجابهة المواقف العامة التي تسئ للمرأة من خلال الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع وتشجيع مبدأ الشراكة بين الحكومي والغير حكومي.

وضع آليات داخلية في الأحزاب والنقابات للتقييم والمتابعة من خلال المؤتمرات واللقاءات الدورية والإعلام.

إقامة علاقة توأمة مع مؤسسات إقليمية شبيهة ودولية كنقابات صحفيين، قضاة، محامين أطباء.

تشجيع الكوادر الشبابية للانضمام إلى الأحزاب والنقابات وتطوير آليات داخلية لمراقبة تطوير وضع النساء في الأحزاب والنقابات.

- **بالنسبة للجنة الثالثة: لجنة القوانين والتشريعات:**

١- على المستوى الدولي:

أولاً: إصدار الأمم المتحدة لاتفاقية دولية ملزمة للدول مصدرها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

ثانياً: تضمين اتفاقية ببنود خاصة بناشطات حقوق الإنسان لضمان حمـايتهن مـن الانتهاكـات المرتبطة بحمقهن كنساء والمستهدفة لأخلاقهن.

ثالثاً: العمل مع المجتمع الدولي للضغط على الدول في الأمم المتحدة قبل إصدار اتفاقية خاصـة بناشطات حقوق الإنسان.

رابعاً: اعتبار الانتهاكات التي تمس ناشطات حقوق الإنسان من الانتهاكـات الجسـيمة لحقـوق الإنسان المبررة لمقاضاة المنتهكين أمام المحكمة الجنائية الدولية.

خامساً: مطالبة حكومات الدول العربية بالإسراع بالمصادقة على قـانون المحكمـة الجنائيـة الدولية.

٢- على المستوى الوطني:

أولاً: التنصيص بالدساتير العربية على أولويات المواثيق الدولية:

ثانياً: التنصيص بالدساتير العربية على المساواة بين المرأة والرجل في كل المجالات.

ثالثاً: ملاءمة كافة التشريعات العربية الداخلية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

رابعاً: تخصيص بنود حمائية للناشطات في التشريعات الوطنيـة وإقـرار عقوبـات منتهكـي حقوقهن.

خامساً: التنصيص قانونياً على إدراج ثقافة حقوق الإنسان ضمن برامج تكوين الساهرين علـى تطبيق القانون.

٣- على مستوى المنظمات الحقوقية:

أولاً: خلق شبكة عربية من مراكز المساعدة القانونية والقضائية لناشطات حقوق الإنســان مــن طرف المنظمات الحقوقية.

ثانياً: فتح حوار بين ناشطات حقوق الإنسان والهيئات التشريعية بالدول العربية حول حمـايتهم قانونيا كناشطات.

ثالثاً: فتح حوار مع نشطاء حقوق الإنسان بالمنظمات الحقوقيـة حـول الإيجـابي للناشـطات

بالمنظمات وإعطاء قضية المرأة الأولوية داخل برامجهن.

رابعاً: إدماج ضمن القوانين الذاتية أو الداخلية للمنظمات الحقوقية وبنودا تعاقب في حالة الإساءة للناشط والناشطة أو العكس.

- **أ/ حجاج نايل :**

ربما طريقتنا في التنظيم الاستخلاصي للنتائج من داخل المؤتمر بمعنى ممكن هذا يخلق ثقافة رغم تعارضه مع فكرة التنظيم ويبدو أن الموضوع ليس منتظما واتفقنا على أن المؤتمر يصدر من داخله كل القرارات والتوصيات دون تدخل منا وذلك لأننا ضد مبدأ التوصيات الجاهزة وربما تسبب ذلك في بعض الصعوبات في مناقشاته وفهمنا المتبادل للعمل داخل المؤتمر وإذا وقعت توصيات وأشغال المؤتمر بهذه الطريقة فالبرنامج واللجنة يعملون على توثيق وتنفيذ كل ما يخرج من المؤتمر بمعنى نعمل بكل جهد بعد المؤتمر مثل ما حدث بعد مؤتمر المنفى أرسلنا لكل المشاركين نريد أن نعمل فيما يسمي الذاكرة للمجتمع المدني لمنظمات المنفى ونعمل عدد من نشطاء يكون الملف لمنظمات المنفى.

وأريد أن أقول أن البرنامج العربي واللجنة العربية يعملون على أي توصيات تخرج من المؤتمر وخلال الشهور القادمة في شكل جدي جداً، في النهاية تجمعنا يمكن يبقى عاجز عن تمثيل الدول العربية وهذا بسبب الأحداث العالمية الأخيرة وهناك طبعاً منظمات كثيرة في الدول العربية لا تستطيع أن ترسل إليها؟ النهاية البرنامج واللجنة يعملون على التوصيات مع عدد من المشاركات وسيكون لذلك شرعية أكثر ويأخذ مصداقية أكثر نحن نستطيع نعمل كل برامج العمل وخطط العمل المتفق عليها بما يخدم على ناشطات حقوق الإنسان سواء على مستوى الأداء وعلى مستوى اللقاء والتشبيك مع الناشطات في مناطق أخرى سواء في الدول العربية أو في العالم.

هناك لجنة تحضيرية المؤتمر المنفى وعندنا اجتماع في يناير للجنة ويطلب من كل واحد انه لابد أن يبقى في حالة متابعة وأريد أن أقول على من يرشح نفسه للجنة أنها ليست لجنة والسلام أو توصيات والسلام فسنظل نطالب أعضاء اللجنة بالإيميل والفاكس والتاريخ للمتابعات.

وربما تمخض عن اللذين يحضرون الاجتماع تأتى سنة أو اجتماع مصغر وسنعمل بشكل جدي. أو اجتماع دولي مع عربي. وكان لابد أن أقول المقدمة هذه قبل تشكيل اللجنة ومن أجل محو أي

انطباعات أن المؤتمر ليس منظماً وأنا عندي رالقناعة الشخصية أنا وهيثم وفيوليت أن طريقة إدارة المؤتمر وانه لن يكون هناك لا على مستوى التنظيم أي تدخل مفروض على المشاركة والمشاركات.

- **أ/ هدى عبد الوهاب:**

ذكر الأستاذ حجاج بالنسبة للتوصيات التي لها صلة بالأمم المتحدة أنها أمر صعب أنا أقول هذا ليس صعب هناك منظمات كثيرة لها صفة استشارية بالأمم المتحدة فمن الممكن من خلال هذه المنظمات القيام بدور داخل الأمم المتحدة وهذا مجرد تعليق!!

- **د/ فيوليت داغر:**

هناك أشياء كثيرة مطلوبة منا ثم المتابعة وإذا طلب منا نحن أن نعلى طموحاتنا مش لدينا أي مشكلة ولكن أنتم سيكون عندكم مشكلة وبمعنى إننا نتحدث فقط دون تنفيذ، أنا أفضل نعرف الذي في الإمكان أن نعمله خاصة للجنة ومن أجل أن نرى هل نحن قادرين على مستوى المطالب أما مثل المؤتمرات نخرج من هنا ولا نعمل شئ.

- **أ/ أيمان مندور:**

تحدثنا عن إعلان خطة عمل فيها خطوات واضحة وبالتالي نستطيع أن نعمل فيها وتظهر فيها قدراتنا واتفقوا في النهاية بعد مناقشات سنعمل بالشكل العام وهذا معناه إهمال الأوراق الخاصة بالمجموعات الثلاثة والتي اشتغلت بالشكل الخاص ويمكن اعتبارها خامة أولوية وهو للجنة التي تبدأ تخطط للأنشطة الممكن عملها هناك خامة أولية فيها ممكنات كثيرة وموجودة وهن لسن بحاجة أن يتناقشوا من أول المسألة.

- **وتم تكوين اللجنة من الأخوات:**

١- أماني عثمان	السودان
٢- عائشة زيناي	الجزائر
٣- نجاة اليعقوبي	تونس
٤- نزيهة الديلمي	العراق
٥- رملة جواد	البحرين
٦- لارا خيطان	الأردن
٧- نضيرة شرجبي	اليمن
٨- مها أبو دية	مصر
٩- عزة سليمان	مصر
١٠- ندى فاضل الربيعي	العراق



البيان الختامي

انعقد في باريس بين ١٢ و١٥ /٢٠٠١/١١ ، مؤتمر نشيطات حقوق الإنسان في العالم العربي بحضور قرابة ستين ناشطة وناشط من خمسين منظمة غير حكومية في العالم العربي والمهجر، بحضور عدد من المراقبين الدوليين.

كان الافتتاح مناسبة للقاء موسع بين النساء العربيات والأوربيات لإعادة بناء الصلات والجسور بين أنصار الديمقراطية وحقوق الإنسان بين العالمين العربي والأوربي، بعد موجة العنف والتطرف التي تحتل الصدارة منذ جريمة ١١ سبتمبر وما تبعها من قصف عدواني لأفغانستان، مع تصعيد للانتهاكات الجسيمة الواقعة بحق الشعب الفلسطيني وتواكب ذلك مع استمرار الحصار على شعب العراق والمأساة الجزائرية وديمومة أوضاع تسلطية في معظم الأقطار العربية، في ظل صمت إعلامي موجه.

تلاحظ المشاركات في المؤتمر التبعات الخطيرة لتزايد الهوة بين الشمال والجنوب وانعكاس ذلك على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة التي تدفع مع باقي الفئات المستضعفة الثمن الأغلى في النظام العولمي.

وقد ناقشت النشيطات أهم المشكلات التي تعاني منها المناضلات في العلاقة مع المجتمع والأعراف والتقاليد والدين والسلطات غير الديمقراطية ، كذلك جرى تناول أهم المشكلات الوظيفية والبنيوية للمنظمات غير الحكومية وانعكاساتها على نضال النشيطات في العالم العربي في ظل حالة الاختلاف والتباين المحلي من جهة وفي ظل مستجدات العولمة وما يسمى بالحرب ضد الإرهاب من جهة ثانية.

وكجزء أساسي من الحركة العربية والعالمية لحقوق الإنسان اتخذت:

- **المجتمعات التوصيات التالية.**

نحن المجتمعات في مؤتمر ناشطات حقوق الإنسان المنعقد في باريس نطالب بما يلي:

- **آ- على الصعيدين العربي والدولي:**

المطالبة بدمقرطة أجهزة الأمم المتحدة وانسجام القرارات الدولية لمجلس الأمن والجمعية العامة مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

إقرار اتفاقية دولية لحماية ناشطات ونشطاء حقوق الإنسان تتضمن بنودا خاصة بالناشطات لضمان حمايتهن من كل الانتهاكات المرتبطة بحقوقهن كنساء.

اعتبار الانتهاكات التي تمس نشيطات حقوق الإنسان والعاملات في الشأن العام من الانتهاكات الجسيمة المبررة لمقاضاة المنتهكين أمام المحكمة الجنائية الدولية.

مطالبة حكومات الدول العربية بالتصديق على قيام المحكمة الجنائية الدولية وإقرار مبدأ الولاية الجنائية الدولية في قوانينها المحلية، ودعم التحالف العربي والدولي القائم لهذا الغرض.

المطالبة بتصديق كل الدول العربية على اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز بحق المرآة أو رفع التحفظات في تلك التي صدقت. وتثبيت مبدأ علوية المواثيق الدولية في الدساتير والتشريعات العربية فيما يتضمن بالضرورة المساواة الكاملة بين الجنسين.

إدماج مبدأ حماية الناشطات في الحقل العام وحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية.

التأكيد على احترام الحريات الشخصية والانتماءات الفكرية والدينية والسياسية في المجتمعات العربية.

- **ب- على الصعيد التنظيمي:**

خلق شبكة عربية للتنسيق والتعاون في مجال المساعدة القانونية وتعزيز الحوار داخل المنظمات الحقوقية لدور مركزي للمرآة.

تفعيل دور الأحزاب والنقابات والجمعيات غير الحكومية في النضال من أجل المساواة بين الجنسين والتواجد الهام للمرآة في مجالات الشأن العام والسعي لمناهضة كل أشكال التمييز في الهياكل التنظيمية.

رفع مستوى المهارات النسائية دراسة كل إمكانيات الشراكة بين الحكومي وغير الحكومي ضمن نطاق الاتفاقيات الدولية لإلغاء التمييز بين الجنسين.

رفع مستوى المُهارات النسائية على المستويين المحلي والدولي.

القيام بالدراسات الميدانية والبحوث التي تتناول جملة المعيقات أمام دور فاعل وخلاق للناشطات مما يفتح آفاقا عملية للحلول.

وقد أقر المؤتمر آليات المتابعة لتنفيذ هذه التوصيات

باريس في

٢٠٠١/١١/١٥

قوائم المشاركين في مؤتمر "تشيطات حقوق الإنسان" بين الواقع السياسي والحقوقي

الاسم			
١	عزة سليمان	٢	نضيرة شرجبي
٣	إيمان مندور	٤	سعاد القدسي
٥	هدى عبد الوهاب	٦	مجد الشرع
٧	تهاني الجبالي	٨	رباب الموسوي
٩	أماني عثمان	١٠	رملة جواد
١١	نجاة عبد الله	١٢	بخشان زنكانه
١٣	خالدة عبد الحفيظ	١٤	رشا جواد عباس
١٥	راضية نصرواى	١٦	نزيهه الدليمي
١٧	سهام بن سدرين	١٨	غادة الانقاني
١٩	نجاة اليعقوبي	٢٠	نهاد نحاس
٢١	أمينة القاضي	٢٢	عائدة سليمان شمس
٢٣	عائشة زيناي	٢٤	رزان دمشقية
٢٥	زهور حاكم	٢٦	نجاح جبير
٢٧	ملكة خيار	٢٨	فيرجينيا لوكوس
٢٩	سليمة ملاح	٣٠	نجوي بركات

٣١	حكيمة الشاوي	٣٢	لينا طبال
٣٣	خديجة الركاني	٣٤	ربا سركيس
٣٥	مها أبو دية	٣٦	الرئيسة سلفي جان
٣٧	حنان رزق اليازوري	٣٨	عطارد حيدر
٣٩	مني قاسم الفرا	٤٠	سوزان جورج
٤١	هدي النونو	٤٢	ناتالي بوجرادة
٤٣	فاطمة برو	٤٤	فيرونيك هوورت
٤٥	فيوليت داغر	٤٦	فاتحة طلحيت
٤٧	أوجاريت يونان	٤٨	أمينيتو بنت مختار
٤٩	رويدا الحاج	٥٠	ندي فاضل الربيعي
٥١	لارا خيطان	٥٢	شكرية حيدر
٥٣	أسمي خضر	٥٤	شهلا شفيق
٥٥	حسام عبد الله أحمد	٥٦	مارغريت رولاند
٥٧	ناصر الغزالي	٥٨	حجاج أحمد محمود
٥٩	جاك جراح	٦٠	صبري محمد حسن
٦١	هيثم مناع	٦٢	